التحفة السنية
شرح الثمرات الجنية في الأسئلة النحوية

تأليف
عيد الوصيف محمد
من علماء الأزهر الشريف

التُّحفةُ السَّنيَّة

شرحُ الثَّمراتِ الجنيَّة في الأسئلةِ النحويَّة

تأليف

عيد الوصيف محمد
مِن عُلماءِ الأزهرِ الشريف

اعتنى به

جمال أحمد حسن

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لِلَّهِ نسْتعينُهُ ونسْتغفِرهُ ونسترشده، ونَعُوذُ باللَّهِ منْ شرُورِ أنفسِنا وسيئات أعمالنا، والصلاة والسلام على فصيح اللسان، المنزل عليه القرآن نبينا محمد ﷺ وعلى رسل اللّه المنتجبين الطاهرين والصحابة والتابعين.

أما بعد...

يسرُّ «المكتبة العصرية» للطباعة والنشر والتوزيع بأن تقدم لقرائها الكرام هذا الكتاب **«التحفة السنية شرح الثمرات الجنية في الأسئلة النحوية»** لفضيلة الشيخ عيد الوصيف محمد أحد علماء السادة الشافعية بالأزهر الشريف.

فلما كان هذا الكتاب من الكتب المهمة جداً، أخذت المكتبة العصرية على نفسها طباعة هذا الكتاب بحلّة جديدة، لكي يكون سهلاً على طلّابنا وقرّائنا في عالمنا العربي.

عزيزي القارئ:

لهذا لقي الكتاب إقبالاً ملحوظاً من المهتمين في الدار، فعمدت إلى مراجعته من الناحية اللغوية، ثم تخريج آياته من القرآن الكريم، ثم أعدنا صفه وطبعه، وأمنيتنا في ذلك تحقيق العمل الجيد لقرائنا.

وآخر دعوانا أن الحمد للّه رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وصحبه وآله أجمعين، راجياً من المولى عزّ وجلّ أن يكون عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم ونافعاً لعباده المخلصين.

والحمد للّه أولاً وآخراً

الناشر

ترجمة المؤلف

اسمه ونسبه:

صاحب الفضيلة العلّامة الكبير المصري النابغة اللغوي الأزهري الأستاذ الشيخ / عيد الوصيف محمد عبد الرحمٰن.

من علماء الشافعية وأستاذ الشريعة الإسلامية وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف.

ولادته ونشأته ووفاته:

ولد في قرية الكردى ـ مركز دكرنس ـ محافظة الدقهلية في ١٠/٤/١٨٩٣م. توفي في ١٧/٢/١٩٧٤م عن عمر يناهز ٨١ عاماً.

الدراسة والوظائف:

حاصل على الشهادة العالمية (الدكتوراه) عام ١٣٤١هـ في الفقه (مذهب شافعي) من كلية الشريعة الإسلامية جامعة الأزهر.

انتسب لرواق المناصرة نمرة ٢١٩ مذهب شافعي وتخرج منه عام ١٣٤٢هـ.

أمضى دراسة عليا بقسم الوعظ والإرشاد سنة ١٣٤٣هـ في وقف المرحوم المنشاوي باشا بالرواق العباسي بالأزهر الشريف.

قيد كمحامي شرعي بالمحاكم العليا المصرية بداية من عام ١٩٣٥م.

أستاذ الشريعة الإسلامية وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف.

إمام وخطيب ومدرّس بوزارة الأوقاف.

أُجيز له حق تدريس وإجازة العلوم الشرعية والعربية من مشايخ وعلماء الأزهر الشريف العظماء الذين تتلمذ على أيديهم وأصبح أهلاً لذلك رسمياً ومن هذه العلوم:

١ ـ التحديث.

٢ ـ تفسير القرآن الكريم.

٣ ـ علم اللغة والأدب والإنشاء.

٤ ـ علوم المعاني والبيان والبديع.

٥ ـ علمي أصول الفقه، والفقه على المذهب الشافعي.

٦ ـ علمي التوحيد والمنطق وما يتبعهما من الفلسفة الشرعية الحكمية.

تتلمذ على يده الكثير من العلماء داخل وخارج مصر وخاصة أمراء الملايو (بأندونسيا)، كما لجأ إليه الكثير من العلماء لتصحيح وتنقيح وتوضيح بعض مؤلفاتهم القيمة.

تقلد منصب مدير الجمعية المصرية العلمية الأزهرية (الملايوية) لسنوات كثيرة حرص من خلالها على نشر وطباعة العديد من المؤلفات في العلوم الشرعية والعربية والأدبية والتي تُدرس في بعض الدول العربية والإسلامية حتى الآن.

بعض مؤلفاته:

١ ـ مصباح السالك.

٢ ـ علم المنطق القديم والحديث على النظام الصحيح والنظم القويم.

٣ ـ إيضاح سلم الوصول إلى علم الأصول.

٤ ـ التحفة السنية: شرح الثمرات الجنية في الأسئلة النحوية.

٥ ـ شرح مقصورة ابن دريد.

٦ ـ العربي في قاموس المربوي.

٧ ـ قاموس الجمعية العلمية الملايوية.

٨ ـ حكم الشريعة المحمدية في ذبائح الحجاج بمكة المكرمة.

بعض ما قام بتصحيحه من الكتب :

١ ـ منتهى السول في علم الأصول للعلامة الإمام الآمدي من ٣ أجزاء.

٢ ـ تفسير القرآن للعلّامة أبي السعود العمادي من ٤ أجزاء.

٣ ـ نور اليقين في مبحث التلقين للشيخ مصطفى بن إبراهيم الكريمي السيامي.

٤ ـ رسالة السنيين في الرد على المبتدعين الوهابيين للشيخ مصطفى بن إبراهيم الكريمي السيامي.

٥ ـ الصواعق الإلٰهية في الرد على الوهابية للشيخ سليمان بن عبد الوهاب.

٦ ـ رسالة في حكم التوسل بالأنبياء والأولياء للشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي.

مقدمة الشارح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الواجبُ لمن له كل كمال، والثناء التام لمن تفرد بالجلال، والصلاة والسلام على أمير البيان، فصيح اللسان، المنزل عليه القرآن، العلم المفرد، والسيد الممجد، سيدنا محمد، وعلى سائر رسل اللّه وآلهم الطاهرين، والصحابة والتابعين.

أما بعد:

فلما كان كتاب **(الثمرات الجنية، في الأسئلة النحوية)** من أنسب الكتب المؤلفة لتعليم النشء ما يفصح به لسانهم، ويصح بمراعاته بيانهم، وكان من الإجمال في كثير من مواضيعه بحيث يقلق بالهم، ويشغل معلمهم، آثرت أن أقوم بواجبي نحوهم، فأشرح مجمله، وأذكر مهمله، وعساي أن أوفق لتمام الغرض المقصود، بعد أن اتخذت رب الإنعام سندي، وواهب التوفيق معتمدي.

عيد الوصيف محمد

«تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ فَإِنَّهَا لِسَانُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

«حديث شريف»

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَافِعِ الْمُنْتَصِبِيْنَ لِمَا أَمَرَ، وَخَافِضِ الجَازِمِيْنَ بِالْبُهْتَانِ فِي دِينِهِ الْقَوِيمِ المُطَهَّرِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ سَادَ بِهِ الْعَرَبُ عَلَى سَائِرِ الْبَشَرِ.

وَبَعْدُ:

فَيَقُولُ العبدُ الفقيرُ إلى مولاهُ الْقَدِيرِ، مُحَمَّدٌ جَمَالٌ بنُ مُحَمَّدٍ الأميرِ بْنِ حُسَيْنٍ مُفْتِي المَالِكِيَّةِ، هذه فوائدُ تتعلَّقُ بِعِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ(١)، جمعتُها لأَنالَ الخيرَ مِنْ رَبِّ الْبَرِيَّة، وَسَمَّيْتُهَا: **(الثمرات الجنية في الأسئلة النحوية)**

فأقول:

---

(١) علم العربية: يشمل كلّ فنّ بحث عن أحوال اللفظ العربي، كالنحو، والصرف، والبلاغة، والوضع إلخ. والمراد به هنا النحو لا غير. وترك المؤلف الكلام على مقدّمة العلم وهي بيانه بحدّه، وموضوعه، وثمرته، ليكون الشارع فيه على بصيرة به، مأمون الخلط بغيره اتكالاً على الموقف «المعلم».

فعلم النحو: علم بقواعد تحفظ مراعاتها اللسان عن الخطأ في الكلام، بمعنى أن من عرف أن كلّ فاعل مرفوع بعامله المتقدّم عليه، والمفعول منصوب، رفع محمد ونصب الدرس الواقعين في قوله: «فهم محمد الدرس».

وموضوعه: الكلمات من حيث إفرادها، وتركيبها، وإعرابها، وبناؤها، وكيفية تأثرها بالعوامل الداخلة عليها، مما يقتضي رفعها أو نصبها أو جرّها إلخ لفظاً أو تقديراً، فالظاهرة كضمة محمد المرفوع «بفهم»، والمقدّرة كضمة موسى المقدّرة على الألف، للتعذّر في: «ضرب موسى فرعون».

ثمرته: حفظ اللسان عن الخطأ في التعبير، وتمييز المقصود من كلام أيّ متكلم يعرف السامع لغته، والقدرة على تصحيح التلاوة في كلام الله وكلام رسوله، وتصحيح رواية الأدب العربي نثره ونظمه، والقدرة على التخطي، والتصويب فيما نقل أو سمع. وبالجملة فهو جليل الفوائد، جمّ العوائد لضبط اللسان وفهم الجنان.

باب الكلام وما يتألف منه

س: مَا الكَلَامُ في اصْطِلاحِ النَّحْوِيِّينَ(١)؟

ج: هو مَا اجتمعَ فيهِ قيودٌ أربعةٌ: اللفظُ، والتركيب، والإفادةُ، والْوَضعُ العربيُّ.

س: ما اللَّفْظُ؟

(١) أما في اصطلاح اللغويين، فمطلق ما أفاد ولو بالإشارة كوضع أعلام الزينة الدالة على الفرح، وما يوضع في الطرق من النصب، وبحركة الرأس للتعظيم أو على معنى نعم أو لا.

والاصطلاح: اتفاق طائفة على أمر من الأمور إذا أطلق انصرف إليه، كاتفاق النحويين على أن الكلام: لفظ مركب مفيد فائدة يحسن سكوت المتكلم والسامع عليها، موضوع على الترتيب والنسق العربي، كمحمد رسول الهداية، ينال المجد من طلب المعالي، بالمجتهد اقتدِ.

فيخرج باللفظ: الكتابة، والإشارة، والعقد، والنصب، والوجدانيات الدالة عليها حمرة الخجل وصفرة الوجل إلخ.

ويخرج بالمركب: المفردات التي تذكر سرداً بلا إسناد بينها، والحروف المقطعة ش ب ت ث ج إلخ وإن تركب منها مفرد كزيد مثلاً فإنه مع تركبه منها كلمة لا كلام.

وبالمفيد: يخرج المركب غير المفيد: كسيبويه، وعمرويه، ومعديكرب وحضرموت مما ركب من كلمتين مزجياً، وعبد الله، وحجة الإسلام، ودار الكتب مما ركب إضافياً، وحيوان ناطق أو منقنق، أو موأوئ إلخ مما ركب توصيفياً. وإن قام زيد، ولو تكلم بكر إلخ مما ركب إسنادياً ناقصاً.

وبالوضع العربي: يخرج ما وضع في اللغات الأخرى مما خالف نظمه ونسقه النظم العربي، كجعل المضاف مضافاً إليه في الوضع التركي ككتبخانة، وعربخانة، وجزمجي، إذ الأصل على النظام العربي خانة كتب، وخانة عربة، وصانع جزم، فكل ذلك لا يعدّ كلاماً في اصطلاح النحاة لمخالفته ما اعتبر فيه.

ج: هُوَ الصَّوْتُ المُشْتَمِلُ على بعضِ الحروفِ الهِجائِيَّةِ: كزيدٍ، فإنه صوتٌ اشْتَمَلَ عَلَى الزَّاي وَالْيَاءِ وَالدَّالِ(١).

س: مَا التَّرْكِيبُ؟

ج: هُوَ ما تَرَكَّبَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَأَكْثَرَ: كَغُلَامِ زَيْدٍ، فَإِنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، الأُولَى غُلَامٌ، والثَّانِيَةُ زَيْدٌ.

س: مَا المُفِيدُ؟

ج: هُوَ مَا أفادَ فائدةً تَامَّةً يَحسُنُ السُّكُوتُ مِنَ المتكلمِ والسَّامِعِ عَلَيْهَا: كَقَامَ زيدٌ، وزيدٌ قائمٌ، فإنه أفادَ الإِخْبَارَ بِقِيَامِ زيدٍ.

س: مَا الوضعُ؟

ج: جَعْلُ اللَّفْظِ دَليلاً على المعنَى.

س: مَا أَجْزَاءُ الكلامِ(٢)؟

---

(١) إذاً فالصوت الساذج وهو الخالي من الحروف لا يسمى لفظاً، ولا يشترط في اللفظ الإفادة. فديز مقلوب زيد لفظ مهمل، لكن المعتبر في الكلام اللفظ الموضوع لمعنى حتى وإن لم يستعمل كغرائب اللغة وذلك مثل قول العجاج يصف أنثى بقر الوحش وقد سابقت في العدو حماراً وحشياً في الهاجرة فكأن الشرر يتطاير من وقع حوافرهما:

سفواء، مرخاء، تباري مغلجا حتى إذا ما الصيف كان **أمجا**
ورغبا في حنذه أن يهرجا كأنما يستضرمان العرفجا

(٢) أجزاء الكلام: مادّته التي يتركب منها. وهي الكلمات المفردة، ولو ركبت إضافياً أو مزجياً الموضوعة لمعنى كمحمد، أمين، ضرب، هل، إلخ. إذ تركب الكلام منها فتقول: هل محمد أمين؟ وهل ضرب محمد؟ إلخ. وما في حكمها وهي الجملة التي قصد الحكم بها أو عليها. مثال الحكم بها على مفرد الجلالة لا إله إلا الله. والصمدية: قل هو الله أحد الله الصمد إلى آخر السورة. فالجلالة: مبتدأ خبره جملة لا إله إلا الله. والصمدية مبتدأ خبره جمل السورة كلها. ومثال الحكم عليها بمفرد عكس المثالين المذكورين كأن تقول: لا إله إلا الله الجلالة، أو كلمة التوحيد. وقل هو الله أحد إلى آخر السورة الصمدية. فجملة لا إله إلا الله مبتدأ بقصد لفظها، والجلالة خبر عنه وكذا قل هو الله أحد إلخ. وقد يتركب من جملتين أسندت إحداهما إلى الأخرى نحو: الحمد لله تزيد نعمة قائلها، فجملة الحمد لله مبتدأ، وجملة تزيد إلخ خبر عنها. وتكون الجملة حينئذٍ في حكم المفرد لأنه الأصل في الحكم به أو=

ج: ثلاثةٌ: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحرفٌ جَاءَ لِمَعنًى.

= عليه. ومثل الجملة في ذلك شبهها، وهو الظرف والجارّ والمجرور. مثال الأوّل: زيد أمامك: أي موجود. ومثال الثاني: سعيد في المدرسة، أي مشتغل.

والخلاصة: أن أجزاء الكلام التي يتألف منها إما مفردة كلها، أو بعضها مفرد والآخر جملة، أو جملتان فأكثر، أو مفرد أو شبه جملة. وقد علمت أمثلتها جميعها.

استلفات: أقل ما يتركب منه الكلام جزءان: إما اسمان نحو: المجتهد نشيط، أو فعل واسم نحو: فهم محمود.

باب الاسم

س: مَا تَعريفُ الاسمِ؟

ج: كلمةٌ دَلَّتْ على معنًى[(١)] في نفْسِهَا، ولم تَقْتَرِنْ بِزَمَنٍ وضعاً؛ وذلك: كزيدٍ، فإنه كلمةٌ دَلَّتْ عَلَى معنًى في نَفْسِهَا، وهي الذاتُ المشَخَّصَةُ.

س: كَمْ أَقْسَامُ الاسْمِ؟

ج: ثلاثَةٌ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ، وَمُبْهَم[(٢)]: كَزَيدٍ، وأَنَا، وأَنْتَ، وَهٰذَا، وَالَّذِي.

---

(١) المعنى له إطلاقان:

الأول: ما يفهم من اللفظ أي المدلول الذي يدل عليه اللفظ وضعاً، سواء أكان هذا المدلول ذاتاً كمدلول لفظ زيد. فإن الواضع وضعه ليدلّ على الذات المتشخصة. أي المعينة بأوصافها الخاصة بها ككونه ابن فلان المولود في بلدة كذا إلخ. أو كان معنى كمدلول لفظ العلم، والحياة، والإرادة إلخ.

الثاني: ما يقابل الذات ويغايرها، وحينئذٍ لا يتناول إلا الأمور المعنوية، فالمؤلف أراد الإطلاق الأوّل قطعاً حيث مثل بزيد الدالّ على معنى هو ذاته المشخصة. وقوله: في نفسها مخرج للحرف فإنه لا يدل على معنى في نفسه بل في غيره دائماً لأنه لا يستقل بالفهم. وقوله: ولم تقترن بزمن وضعا مخرج للفعل، فإن الزمن جزء من معناه. فتميز الاسم بهذا التعريف عن الفعل والحرف.

(٢) هذا التقسيم باعتبار اللفظ الموضوع للدلالة على المعنى بقرينة أو غيرها كما سيذكر. أما باعتبار المعنى الموضوع له فإلى اسم، وكنية، ولقب، ونكرة، وعلم شخصي، وعلم جنسي، واسم جنس جمعي، وأحادي، وإفرادي، واسم جمع، وجمع، وهاك بيانها بالتعريف والتمثيل:

فالاسم: ما ليس كنية ولا لقباً. فيصدق ما عداهما من بقية الأقسام. كزيد. ورجل. وذئب. وقوم إلخ.

والكنية: ما صدرت بأب أو أم أو نحوهما: أي دلت على نسبة المتصف بها إلى ولده أو ما يشتهر به للتمييز كأبي حنيفة. وأم سلمة. وأبي لهب. فإن سمي بالكنية أو غلبت على صاحبها كانت من نوع الاسم.

=

س: مَا الظَّاهِرُ؟

ج: مَا دَلَّ على مُسَمَّاهُ بِلَا قَرِينَةِ تَكَلُّمٍ أَوْ خِطَابٍ أَوْ غَيْبَةٍ.

= واللقب: ما أشعر برفعة المسمى أو ضعته، كسعيد الجمل. وزيد أنف الناقة أو الفحام. أو الحمامي إلخ، وحتى سمي به دخل في باب الاسم.

والنكرة: ما دلت على الفرد الشائع في نوعه كرجل. وقرش. وفرس إلخ.

وعلم الشخص: ما دل على مسماه على التعيين بملاحظة مشخصاته المعتبرة عند وضعه من غير احتياج لقرينة أخرى سوى العلم بالوضع: كمحمد. ومكة. والمحيط الهادي.

وعلم الجنس: ما دل على الماهية (أي حقيقة الشيء) بقطع النظر عن أفرادها المخصوصة لكن بشرط حضور هذه الماهية في الذهن عند الاستعمال: أي إطلاق اللفظ عليها كأسامة علماً على حقيقة السباع. وبرّة بفتح الباء لعمل البرّ. وثعالة بضم الثاء لجنس الثعالب. ومنه أسماء الصناعات كلها كحياكة، وخياطة، وصباغة، وسقاية، وطباعة، وتجارة إلخ.

واسم الجنس الجمعي: ما دل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء كشجر وشجرة. ونمل ونملة. وكلم وكلمة. وإنما لم يعتبر جمعاً لأن واحده اسم جنس دائماً مخصوص بالتاء ولأنه يؤدّي ما يؤدّيه الجمع من غير احتياج إلى تغييره إلى صيغة الجموع.

واسم الجنس الأحادي: ما دل على القليل والكثير بلفظ واحد. كماء، وتراب، ونار، وحديد، وخشب، وحجر إلخ ومنه: أوكسجين، وأدرجين، وآزوت. لعناصر الهواء. وكل أسماء المادّة كنبات، وفحم، ولؤلؤ، وزبرجد، وماس إلخ.

واسم الجنس الإفرادي: ما دل على الماهية من غير شرط حضورها في الذهن عند الاستعمال بحيث يكون القصد منه الماهية المتحققة في أي فرد من أفرادها وهو بهذا المعنى مغاير «للنكرة كما هو رأي الجمهور». أما إذا كان القصد منه الدلالة على الفرد الشائع في النوع على سبيل البدل والتناوب، فيصدق على هذا بدل هذا، فهو مرادف لها كما هو رأي ابن الحاجب وذلك نحو: أسد، وذئب، ونمر، وباب، وكتاب، ومنزل إلخ. ولا يدل على العموم إلا بأداة أخرى كوقوعه في سياق النفي نحو: لا أسد في هذا الجبل، ولا رجل في الدار إلخ.

واسم الجمع: ما دل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه بل من معناه كقوم، ورهط، وقبيلة، وعشيرة، وشعب، وأمّة، وركب، وجماعة.

والجمع: ما دل على أكثر من اثنين وله واحد من لفظه: كرجال، وزيود، ومسلمين. جمع رجل وزيد ومسلم. وهذه الأقسام وإن كانت لا تتفق ومدارك الناشئين، لكني ذكرتها تنويراً له وتذكيراً للمعلم، فقد يسأل عن الفرق بين أحدها والآخر تلميذ يقظ فيكفي المعلم مؤنة الاستحضار، والله أعلم.

س: مَا المُضْمَرُ؟

ج: هو ما دلَّ على مُسَمَّاهُ بقرينةِ تَكلُّمٍ أو خطابٍ أو غَيْبَةٍ.

س: ما المبهمُ؟

ج: هو ما دل على مُسَمَّاهُ بقرينةِ الإشارةِ الحِسِّيَّةِ في اسْمِ الإشارَةِ، وبقرينةِ الصلةِ في الاسْمِ الموصولِ.

س: ما عَلَامَاتُ الاِسْمِ؟

ج: سِتٌّ: واحدةٌ معنويّة، وخَمْسٌ حِسّيَّةٌ.

س: ما المعنَويّةُ؟

ج: هي الإِسْنَادُ[١]، وهو ضَمُّ كلمةٍ إلى كلمةٍ أُخْرَى على وجهٍ يُفِيدُ كَقُمْتُ وَقَعدْتُ.

س: ما الخَمْسُ الحِسيَّةُ؟

ج: ثلاثٌ في أَوَّلِه، واثْنَتَانِ في آخِرِهِ. الأُولَى: أَلْ[٢] كالرَّجلِ، والثَّانيةُ:

---

(١) وهذه العلامة هي التي يستدلّ بها على اسمية ضمائر الرفع والنصب والجر حيث لا تقبل غيرها من العلامات الخمس الآتية. مثال الإسناد إلى ضمير الرفع قولك: قمت وقعدت. فإن القيام والقعود كل منهما مسند لضمير المتكلم وهي التاء المبنية على الضم في محل رفع فاعل. ومثاله في النصب: ضربك، وأكرمني زيد، فإن الكاف مفعول ضرب مبنية على الفتح في محل نصب، والياء مفعول أكرم مبنية على السكون في محلّ نصب. ومثاله في الجرّ: مرّ بي زيد. وقد يصلح الضمير الواحد للرفع والنصب والجرّ بحسب العامل كـ: «نا» في قول ابن مالك:

للرفع والنصب وجرّ نا صلح ... كاعرف بنا فإننا نلنا المنح

فـ: «نا» الأولى في محل جرّ بالباء. والثانية في محل نصب بإن على أنها اسمها، والثالثة في محل رفع فاعل نال من نلنا.

(٢) أي بجميع أقسامها. فالتي للحقيقة: وهي الداخلة على كل معرّف نحو: المصباح آلة للإضاءة. ونحو: الرجل خير من المرأة: أي حقيقة الذكر أفضل من حقيقة الأنثى فالتفضيل بين الحقيقتين، لأن بعض الإناث قد يفضل بعض الذكور. والتي للجنس بحيث يكون القصد بها أفراده قلّت أو كثرت، كقولك: استأنست بالرجل، وخفت غدر المرأة، تريد الفرد أو الأفراد من جنس كل منهما. =

ياءُ[١] النِّدَاءِ كيا زيدُ، والثالثةُ: حروفُ الخَفْضِ، وهي: مِنْ[٢]، وَإِلى،

= **والتي للاستغراق**: بمعنى كل وجميع نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج: ١٩]، وقد بيّن الله تعالى هلعه بقوله: ﴿إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: ٢٠، ٢١] فأل في الإنسان للاستغراق، وفي الشر والخير للجنس. **والتي للعهد الخارجي**. نحو: ادخل السوق، واشتر كذا تريد السوق المعهود لكما خارجاً. **أو الذهني**: كقولك لمخاطبك: هل قابلت الرجل؟ تريد شخصاً معهوداً بينكما ذهناً. **أو الحضوري**: نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] أي اليوم الحاضر. نزلت يوم عرفة في حجة الوداع. ومثله قولك: اليوم نتقابل في الحديقة. اليوم خمر وغداً أمر.

والموصولة: وهي الداخلة على وصف صريح نحو: الضارب، والمرتضى. والتي **للمح الأصل**: وهي الداخلة على مشتق، أو مصدر سمي به كالحارث، والفضل، والنعمان. وكلها تفيد مدخولها التعريف ما عدا الأخيرة فإنه معرف قبلها بالعلمية. ومعنى لمح الأصل: الإشارة بها إلى الأصل المنقول عنه قبل العلمية. وكلها من خصائص الاسم. وأما دخولها على الفعل المضارع في قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضي حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

أي الذي ترضى حكومته بمعنى حكمه فشاذ لا يقاس عليه.

(١) ياء النداء ليست بقيد وكان الأولى أن يقول: أحرف النداء وهي: يا، وأيا، وهيا، ووا، وأ، أي الهمزة، وأي بفتح الهمزة وسكون الياء. نحو: يا رجل أقبل.

أيا شجر الخابور ما لَكَ مورقاً ... كأنك لم تجزع على ابن طريف

هيا فاطمة، وازيداه، وتسمى واو الندبة كما سيبين بعد. أزيد بن سعيد لا تهن: أي بنيّ لا تهمل واجباتك المدرسية.

(٢) **فمن**: للابتداء، والتبعيض نحو: رحلت من القاهرة. من الكلام ما هو مقبول، وزائدة نحو: ﴿مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]. وللبيان بعد الإبهام نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

وإلى: للانتهاء والغاية نحو: إلى المدينة رحلت. احفر البئر إلى أن يظهر الماء.

وعن: للمجاوزة. أي المباعدة كرغبت عن الملاهي وعن بؤرها.

وعلى: للاستعلاء حقيقة: كصعدت على الدرج، وركبت على الفرس. أو مجازاً: كدرجت على شرف آبائي.

وفي: للظرفية حقيقة إذا كان للظرف احتواء وللمظروف تحيز. نحو: الماء في الكوبة، أو مجازاً إذا لم يكن كذلك نحو: باب في الإعراب. وشرع زيد في الثناء. وللاتصال بمدخولها: أي التعلق به نحو: رغبت في الطاعة. وللسببية كما في حديث: «دخلت امرأة النار في هرة حبستها لا هي أطعمتها، ولا تركتها تأكل من خشاش الأرض». أي: بسبب فعلها ذلك حتى ماتت جوعاً. =

وعَنْ، وَعَلَى، وفي، ورُبَّ، والباءُ، والكافُ، واللامُ، وحروفُ القَسَمِ،

= وربَّ: للتكثير نحو: رب صالح فائز. وللتقليل نحو: رب مستكثر من المال مستريح البال.

والباء: للإلصاق كصليت بثوبي الطاهر، ومررت بزيد أي معه. وللقسم نحو: باللَّه لا تهمل نصحي. وللسببية نحو قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٢] أي انتقم منهم بسبب معاصيهم.

والكاف: للمماثلة أي التشبيه كقول الشاعر:

فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرّها

وللتمثيل: أي التنويع. نحو: الكلمة قول مفرد كزيد وضرب وهل.

واللام: للاختصاص إذا كان مدخولها لا يملك نحو: الجلّ للفرس. وللملك إذا كان يملك. نحو: هذا القصر لمحمد. وللاستحقاق نحو: الثناء الكامل للَّه أي أنه المستحقّ له على الحقيقة. وللجحود: إذا سبقت بكان المنفية بما، أو يكن المنفية بلم نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]. وللتعليل وتسمى لام كي نحو: جئتك لتكرمني: أي لكي تكرمني. والمجرور بلام الجحود ولام كي المصدر المنسبك بأن المضمرة وجوباً بعد لام الجحود، وجوازاً بعد لام كي.

وواو القسم: وهي الداخلة على اسم من أسماء اللَّه أو صفة من صفاته الذاتية إذا أريد القسم الشرعي، أو على محترم إذا أريد القسم العرفي. نحو: واللَّه، وقدرة اللَّه، وشرفك، وحياتك.

وباء القسم: باللَّه، بجلال اللَّه، بأولادك، بشرفك.

وتاء القسم: تاللَّه لأكيدنّ أصنامكم، تربي وترب الكعبة. لأفعلنّ كذا، تحياتك، تشرفك.

ومذ ومنذ: هما حرفان إن جرّ بهما بمعنى من الابتدائية. نحو: وجدته مذ أو منذ يوم الخميس مجتهداً.

وحتى: إذا كانت بمعنى إلى للغاية والجرّ. نحو: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]. فإن كانت للعطف أو لابتداء الكلام فلا تجر. نحو: قدم الحجاج حتى المشاة. وأكلت السمكة حتى رأسها أي مأكول.

وخلا وحاشا وعدا: هذه الثلاثة حروف جر واستثناء من عموم سبقها. ويغلب الجر بها إذا لم تدخل عليها ما النافية. نحو: حيّاني الناس كلهم خلا أو حاشا أو عدا زيد. وقد تستعمل أفعالاً ويغلب ذلك بعد دخول ما النافية عليها فينتصب ما بعدها بها على المفعولية نحو: ما رأيت أحداً في الحديقة ما خلا أو ما حاشا أوما عدا زيداً كما تنصبه بدون دخول ما عليها.

وزاد بعض النحويين في حروف الجرّ: كي، ولعلّ، ومتى. وبيانها كالآتي: =

وهي الواوُ، والباءُ، والتاءُ، ومذ، ومُنْذُ، وحَتّى، وخَلا. وَحَاشَا، وَعَدَا، نحوُ: سرتُ مِنَ البَصْرَةِ إلى الكوفةِ، والاثنَتَانِ اللَّتَانِ في آخِرِهِ هُمَا: الخفضُ والتنوينُ.

س: ما الخَفْضُ؟

ج: عبارةٌ عن الكَسْرَةِ التي تحدثُ عِندَ دُخولِ عامل الخفض نحو: مررتُ بزَيْدٍ.

س: ما التنوين؟

ج: هو نونٌ ساكنةٌ زَائدةٌ تلحق آخِرَ الاسمِ لَفْظاً، وَتُفَارِقُهُ خَطًّا وَوَقْفاً.

س: كَمْ أقسامُ التنوين؟

ج: أربعةٌ: تنوينُ التمكينِ، وتنوينُ التَّنْكِيرِ، وتنوينُ العِوَضِ، وتنوينُ المُقَابَلَةِ.

س: ما تعريفُ تنوينِ التَّمْكِيْنِ؟

ج: هو اللاحقُ للأسماءِ المعرَبةِ مانُوِّنَ مِنْهَا كانَ مُتَمَكِّناً[1] أمْكَنَ، وما

= كي: ترد بمعنى لام التعليل كقولك: كيمه أي لمه لمن قال لك: سأقاضيك غداً. ومنه قول الشاعر:

إذا أنت لم تنفع فضرّ فإنما ... يرجى الفتى كيما يضر وينفع

أي للضرر أو النفع.

ولعلّ: للترجي ولو قرن بالتهكم كقول الشاعر:

لعلّ الله فضلكم علينا ... بشيء إن أمّكم شريم

ومتى: بمعنى عن الابتدائية كقول الشاعر يصف سحاباً يغترف ماءه من البحر كما تخيل:

شربن بماء البحر ثم ترفعت ... متى لجج خضر لهنّ نئيج

أي من لجج جمع لجة. والنئيج: التصويت.

(١) الاسم المتمكن: ما سلم من شبه الحرف أي ما كان معرباً غير مبني، سواء منع من الصرف أي التنوين كإسماعيل، وإبراهيم، أم لم يمنع منه كمحمد، وبكر، وعلي، وخالد.

وغير المتمكن: هو المبني لشبهه بالحرف في الوضع أو المعنى أو الاستعمال أو الافتقار اللازم أو الجمود.

=

لم ينوَّنْ كان متمكناً غير أمْكَنَ: كزيدٍ وَإبراهيمَ.

س: ما تعريفُ تنوينِ التنكيرِ؟

ج: هو اللّاحقُ لِلأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ فَرْقاً بينَ مَعْرِفَتِهَا وَنَكِرَتِهَا مَا نُوِّنَ مِنْهَا كانَ نَكِرَةً وما لم يُنوَّنْ كان معرفةً: كصَهٍ وسيبويهِ.

س: ما تعريف تَنْوِيْنِ العِوَضِ؟

ج: هو اللاحق لحينئذٍ، وَيَوْمَئِذٍ، وكلٍّ. ويكونُ عوضاً عن جملةٍ كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤] أو جُمَلٍ كقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ﴾ [الزلزلة: ٦] أو مُفْردٍ كقوله: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤] وعوضاً عن حرفٍ؛ كجوارٍ[(١)] وغواشٍ.

س: ما تعريفُ تنوينِ المُقَابَلَةِ؟

ج: هو اللّاحِقُ لجمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كهندات.

= والمتمكن الأمكن: هو المعرب المنصرف كمحمد، وبكر، وعلي، وخالد إلخ. ويعرف أيضاً بقولهم: هو ما لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف والمؤدى واحد.

(١) أصل جوارٍ على هذا جواري بدون تنوين لمنعها من الصرف لصيغة منتهى الجموع. استثقلت الضمة على الياء فحذفت. ثم حذفت الياء الساكنة تخفيفاً وعوض عنها التنوين. وهذا بملاحظة أن منعها من الصرف مقدّم وسابق على إعلالها، وأما إذا لوحظ أن الإعلال سابق على منع الصرف فيقال: أصل جوارٍ جواري بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان: الياء والتنوين حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ. فيكون تنوينها حينئذٍ تنوين تمكين لا عوض. وكذا يقال في غواش.

باب الفعل

س: مَا هُوَ تَعرِيفُ الفِعْلِ؟

ج: كلمةٌ دَلّتْ عَلَى مَعْنًى في نفسِها(١)، واقترنَتْ بأحَدِ الأزْمِنَةِ الثلاثةِ، وذلك كقامَ، فإنها كلمةٌ دلت على معنى في نفسها(٢) وهُو القِيامُ.

س: كَمْ أقسامُهُ؟

ج: ثلاثَةٌ: ماضٍ، ومضارعٌ، وأَمْرٌ.

س: ما تعريفُ الماضي؟

ج: هو ما دلّ على حَدَثٍ مَضَى وانْقَضَى، وعلَامَتُهُ أن يَقْبَلَ تاءَ التَّأْنِيثِ الساكنة، وتَاءَ الفاعِلِ، وقَدْ، ونُوْنَ الْوِقَايةِ(٣).

س: ما تعريفُ المضَارِعِ؟

---

(١) في نفسها خرج بهذا القيد الحرف، فإن معناه لا يستقل بالفهم فلا يظهر إلا في غيره. وبقوله واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة بأن يجعل الزمن جزءاً من معناها، يخرج الاسم فإن الزمن لا يكون جزءاً من معناه. فتميز الفعل بهذا التعريف عن الحرف والاسم. أما مقارنة الزمن بمعنى المصاحبة في الوجود، فهي ضرورية لا يخلو الاسم والفعل والحرف ولا كل موجود عنها. لهذا كان المقصود بها المعنى الأوّل.

(٢) أي المعنى الذي دلت عليه كلمة قام في نفسها: أي ذاتها المركبة من الحدث الذي هو القيام وهو الجزء الأوّل. والجزء الثاني الزمن الماضي، فيكون معنى قام: حدث قيام في الزمن الماضي. ويقال نظير ذلك في يقوم، وقم. فيجعل الزمن الحال أو الاستقبال هو الجزء الثاني في المضارع. والحال في الأمر. وليس المعنى أن القيام وحده هو معنى كلمة قام كما يتبادر فإن القيام مصدر. ومعناه بسيط. ومعنى الفعل مركب كما علمت.

(٣) كالنون في أكرمني، ويحترمني، واحترمني. سميت بذلك لأنها تقي الفعل من الكسر لمناسبة ياء المتكلم فكسرت هي وقاية له.

ج: ما دَلَّ عَلَى حَدَثٍ يَحْتَمِلُ الْحَالَ وَالاِسْتِقْبَالَ، وعَلَامَتُهُ أن يَقْبَلَ السِّيْنَ، وسوفَ، وَلَمْ، وَقَدْ، ونونَ الْوِقايةِ.

س: ما تَعريفُ الأمرِ؟

ج: هُوَ مَا دَلَّ على حَدَثٍ في المستقبلِ(١)، وعلامتُهُ: دَلَالتُهُ عَلَى الطَّلبِ، وقبُولُهُ ياءَ المؤنثةِ المخاطَبةِ، ونونَ التوكيدِ ثقيلة أو خفيفة. فجملةُ عَلَامَاتِ الفعل عَشرٌ: اثْنَتَانِ خَاصَّتَانِ(٢) بالماضي، وَثَلَاثٌ خاصةٌ

---

(١) المشهور في معنى الأمر: أنه ما دل على الطلب بالصيغة زمن التكلم: أي طلب حصول المطلوب في الحال. فالقائل: اسقني لا يريد اسقني في المستقبل. فلعل قول المؤلف في المستقبل بالنسبة لزمن التكلم. وقوله دلالته على الطلب: أي بصيغته وهيئته مع جعل الزمن الحالي جزءاً منه. ليخرج ما دل على الطلب بواسطة دخول لام الأمر عليه وهو المضارع. نحو: لتضرب يا بكر زيداً. وليفعل الربيع ما شاء. وليخرج أيضاً ما دل على الطلب بصيغته مجرداً عن الزمان كاسم فعل الأمر. كإيه بمعنى زد، وصه بمعنى اسكت، ونزال، ودراك بمعنى انزل، وادرك إلخ.

(٢) العلامات عشر كما ذكر المؤلف، لكن التوزيع ليس كما ينبغي. لأن الخاص بالماضي اثنتان. وبالمضارع ثلاث. وبالأمر واحدة فتلك ست. والمشترك بين الماضي والمضارع والأمر واحدة. وبين الماضي والمضارع واحدة. وبين المضارع والأمر اثنتان. فهذه هي العشر إجمالاً وهناك تفصيلها:

الخاص بالماضي: اثنتان:

١ ـ **تاء التأنيث الساكنة**. نحو: أدبت هند ولدها. وضحت المسألة.

٢ ـ **تاء الفاعل**. نحو: تكلمت اليوم بضمّ التاء للمتكلم مطلقاً. أتكلمتِ يا هند بكسرها للمخاطبة المؤنثة. وأتكلمتَ يا زيد بفتحها للمخاطب المذكر. فالتاء في الأمثلة الثلاثة فاعل.

الخاص بالمضارع: ثلاث:

١ ـ **السين** الدالة على قرب حصول معنى الفعل في المستقبل. نحو: ﴿سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧]: أي قريباً، ستنفك الأزمة.

٢ ـ **سوف** الدالة على بعد حصول معنى الفعل في المستقبل. نحو: سوف تستقيل الوزارة: أي بعد مدّة طويلة. سوف يجيء الشتاء.

٣ ـ **لم** الدالة على نفي حصول الفعل مع جزمه بالسكون إن كان صحيح الآخر وقلب معناه للمضيّ مطلقاً. نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الصمد: ٣] أي في الزمن الماضي، وقرينة تنزيه الله تعالى عن المولودية تجعل النفي مؤبداً. وتجزمه بحذف حرف العلة إن كان معتلاً نحو: لم يخشَ ولم يرمِ ولم يدعُ. فحذفت الألف. والياء. والواو. =

بالمضارعِ، وَثَلَاثٌ خاصةٌ بالأمرِ، وَاثْنَتَانِ مُشْتَرِكَتانِ، وهما : قد، ونونُ الْوِقَايةِ.

= **الخاص بالأمر**. واحدة : هي دلالته على الطلب بصيغته وهيئته مع الزمن الحال. نحو : أدّب ولدك.

المشترك بين الأفعال الثلاثة: واحدة هي نون الوقاية. نحو : أكرمني ربي. ويكرمني فأكرمني أيها المخلوق.

المشترك بين الماضي والمضارع: واحدة هي : قد. نحو : قد قامت الصلاة. وقد يحرص المصلي على آدابها فالأولى للتحقق والثانية للتعليل.

المشترك بين المضارع والأمر: اثنتان :

١ ـ **نون التوكيد الثقيلة** أي المشدّدة والساكنة المخففة منها. نحو : لأحترمنّك لأدبك. اجتهدنْ في عملك تنجح. وقوله تعالى : ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّـٰغِرِينَ﴾ [يوسف : ٣٢] الأولى ثقيلة والثانية مخففة منها. وتقول في الأمر مخففة : أتقنن عملك يعل قدرك.

٢ ـ **ياء المخاطبة** ففي المضارع : أتقومين يا صفية. وفي الأمر قومي.

استلفات: قد ورد دخول نون التوكيد على الماضي في قول الشاعر :

دامنّ سعدك إن رحمت متيما

وعلى اسم الفاعل في قول الشاعر :

أقائلن أحضر الشهودا

ولكنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

باب الحرف

س: ما تعريفُ الحرف؟

ج: كلمة دَلَّتْ على مَعْنًى في غيرها ولم تقترنْ بزَمَنٍ وضْعاً: كهل وبل، فإنها كلمةٌ دَلَّتْ على مَعْنًى في غيرِها، وهو(١) الاِسْتِفْهَامُ.

س: كم أقسامُ الحرف؟

ج: ثلاثةٌ: حرفٌ مختص بالأسماء: كحروف الْجَرِّ، وحرفٌ مختصٌ بالأفعال؛ كالنَّواصِبِ والجوازم، وحرفٌ مُشتَرَكٌ بين الأسْمَاءِ والأفعالِ، كَهَلْ وبَلْ فالأقسامُ تِسْعة(٢): منها ما هو مُعْرَبٌ، ومنها ما هُوَ مَبْنِيٌّ. فالمعرب منها اثْنَانِ: الاسمُ الظاهِرُ والفعل المضارعُ، والسبعةُ الباقيةُ مبنيةٌ.

---

(١) أي معنى كلمة هل الذي ظهر في غيرها هو الاستفهام عن مدخولها: أي طلب بيان حاله، من الموجه إليه السؤال بهل. فإذا قلت لولدك محمود: هل فهمت درسك يا محمود؟ فإنك تطلب منه أن يجيبك عن حال درسه من أنه فهمه أم لم يفهمه. ومثل «هل» كل أدوات الاستفهام. نحو: كم مالك؟ أعندك زيد أم عمرو؟ متى جئت؟ إلخ. وكذا معنى «بل» الذي يظهر في مدخولها هو الإضراب عما قبلها: أي نقل الحكم عنه إلى ما بعدها. فإن كان في الإثبات نحو: جاء عليٌّ بل محمد، أثبت الإضراب ببل المجيء لمحمد، وجعل ما قبل بل، وهو عليٌّ، كأنه مسكوت عنه. فالمعنى: أثبت المجيء لمحمد. وأما علي فأضرب عنه لا أحكم عليه بالمجيء ولا بعدمه. وإن كان في النفي نحو: ما جاءني إسحاق بل سعيد. أفاد الإضراب ببل إثبات الحكم لما بعدها بعد نفيه عما قبلها.

(٢) لأن أقسام الكلمة ثلاثة: اسم وفعل وحرف. وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى ثلاثة و٣ × ٣ = ٩ وبيانها هكذا الاسم مظهر، ومضمر، ومبهم. والفعل ماض، ومضارع، وأمر، والحرف خاص بالأسماء، وخاص بالأفعال، ومشترك بينهما.

باب الإعراب

س: ما الإِعراب؟

ج: هو تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ لاِخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عليها لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً(١).

س: كم أقسامُ الإعراب؟

ج: أربعةٌ: رفعٌ، ونصبٌ، وخفضٌ، وجَزْمٌ.

س: ما تعريف الرَّفْع؟

ج: تغييرٌ مخصوصٌ علامتُهُ الضَّمَّةُ(٢) وما نابَ عنها، وهي: الواوُ، والألِفُ، والنُّونُ.

---

(١) الإعراب في اللغة الإظهار والإفصاح. يقال: أعرب فلان عما في ضميره: إذا أظهره. وأعرب الأعجمي: إذا فصح لسانه ونطق بالعربية. ومعناه في اصطلاح النحاة **على أنه معنوي**: هو تغيير أواخر الكلمات تغييراً ظاهراً أو مقدّراً على حسب ما تقتضيه العوامل الداخلة عليها وعلامته الحركات وما ناب عنها. والحركات هي الضمة والفتحة والكسرة والسكون. وعدّ السكون من الحركات مع أنه ضدّها للتغليب. **وعلى أنه لفظي**: هو نفس الحركات وما ناب عنها.

(٢) **الضمة**: تكون إعراباً أصلياً في أربعة: في الاسم المفرد؛ وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء. نحو: حضر زيد والرجال، والفاطمات، وقام يفتح الباب لهم بكر. فكل من زيد والرجال والفاطمات فاعل حضر مرفوع بالضمة الظاهرة. ويفتح فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ومن نون التوكيد خفيفة أو ثقيلة وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، وبكر: فاعله، ولهم: جارّ ومجرور متعلق بيفتح.

والواو: تكون نائبة عن الضمة في موضعين: في جمع المذكر السالم، والأسماء الستة. نحو: قد أفلح المؤمنون. ونجح أخوك. فالمؤمنون فاعل أفلح مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. وأخوك: فاعل نجح مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة. =

س: ما تعريفُ النَّصْبِ؟

ج: تَغْيِيرٌ مَخْصوصٌ عَلَامَتُهُ الفَتْحَةُ(١) وَمَا نَابَ عَنْها: وهُوَ الألِفُ، والياءُ، والكَسْرَةُ، وحذْفُ النُونِ.

= والألف: تكون نائبة عن الضمة في المثنى لا غير. نحو: الدرسان مفهومان. فالدرسان: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى. والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. ومفهومان خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى إلخ.

والنون: تكون نائبة عن الضمة في الأفعال الخمسة لا غير وهي كيفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين. نحو: الزيدان يقومان. فالزيدان مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى. ويقومان: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والألف وهي ضمير الزيدان فاعله، والجملة من الفعل والفاعل في محلّ رفع خبر المبتدأ، الذي هو الزيدان. وقس الباقي.

(١) **الفتحة:** تكون إعراباً أصلياً في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد وجمع التكسير والفعل المضارع الذي لم يتصل به نون التوكيد أو نون النسوة. نحو: رأيت محمداً، والرجال. ولن يهمل عاقل واجبه. فمحمداً، والرجال: مفعول برأى منصوب بالفتحة الظاهرة. ولن: حرف نفي ونصب واستقبال. ويهمل: فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وعاقل: فاعل، وواجبه: مفعول يهمل، والضمير مضاف إلى واجب مبني على الضمّ في محلّ جرّ.

والألف: تكون نائبة عن الفتحة في الأسماء الستة لا غير. نحو: رأيت أباكم. فرأيت: فعل وفاعل، وأباك مفعول منصوب، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأبا مضاف، والكاف مضاف إليه مبني على الفتح في محلّ جرّ.

والياء: تكون نائبة عن الفتحة في موضعين: في المثنى وجمع المذكر السالم. نحو: قابلت الزيديْن، وحييت المسلمين. فقابلت: فعل وفاعل، والزيديْن: مفعول قابل، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها، لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. وحييت فعل وفاعل، والمسلمين مفعول حيّي من حييت، منصوب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

والكسرة: تكون نائبة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم لا غير. نحو: أحترم المحتشماتِ. فأحترم فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والمحتشمات مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم.

وحذف النون: يكون نائباً عن الفتحة في الأفعال الخمسة لا غير. نحو: العقلاء لن يهملوا محبهم. فالعقلاء مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، ولن حرف نفي، ونصب، =

س: ما تعريفُ الخَفْضِ؟

ج: تَغْييرٌ مخصوصٌ عَلَامَتُهُ الْكَسْرَةُ(١) وَمَا نابَ عنها: وهو اليَاءُ، والْفَتْحَةُ.

س: ما تعريفُ الجزْمِ؟

ج: تَغْيِيرٌ مخصوصٌ عَلامتُهُ السكونُ(٢) وما نابَ عنهُ: وهو الحذْف.

س: ما المشتركُ من هذه الأَرْبَعَةِ، وما المُخْتَصُّ مِنْهَا؟

ج: الرفعُ والنصبُ مشتَرَكانِ بينَ الأسماءِ والأفعالِ، والْجَزْمُ مُخْتَصٌّ بالأفعالِ والجرُّ مختصٌّ بالأسماءِ.

= واستقبال، ويهملوا فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه حذف النون، والواو ضمير العقلاء فاعل، ومحبهم مفعول ومضاف إلى الضمير وهو الهاء، والميم علامة الجمع.

(١) **الكسرة**: تكون إعراباً أصلياً في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد المنصرف وجمع التكسير المنصرف، وجمع المؤنث السالم. نحو: مررت بزيد، ورجال وهندات. فكلّ من هذه الثلاثة مجرور بالكسرة الظاهرة، وعامل الجرّ في زيد وما عطف عليه من الرجال والهندات هو الباء.

والياء: تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع: في المثنى، والأسماء الستة، وجمع المذكر السالم. نحو: تشبه بالعمرين وبأبيك وبالعاملين. فهذه الثلاثة مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة.

والفتحة: تنوب عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف لا غير. نحو: اتفقت مع إبراهيم، وصلينا في مساجد. فاتفقت فعل وفاعل، ومع ظرف متعلق باتفق منصوب على الظرفية، ومع مضاف، وإبراهيم مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة، وصلّى: من صلينا فعل ماض، ونا مفعول مبني على السكون في محلّ نصب، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره نحن، وفي حرف جرّ، ومساجد مجرور بفي وعلامة جرّها الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه اسم لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع.

(٢) **السكون**: يكون إعراباً أصلياً في الفعل المضارع الصحيح الآخر لا غير. نحو: لم يضع عارف بربه. فلم حرف نفي وجزم وقلب للمضارع إلى المضي، ويضع فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وعارف فاعله، وبربه جارّ ومجرور ومضاف إليه متعلق بعارف.

وحذف النون: ينوب عن السكون في الأفعال الخمسة لا غير. نحو: لم يفعلوا ما يغضب خالقهم، وإن يفعلوه فهم غير عقلاء إلخ.

وحذف حرف العلة: ينوب عن السكون في الفعل المضارع المعتلّ. نحو: لم يخش، ولم يرم، ولم يدع: الأوّل مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها. والثاني بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها. والثالث بحذف الواو والضمة قبلها دليل عليها.

باب علامات الإعراب

س: ما الذي يُرْفَعُ بالضَّمَّةِ؟

ج: أربعةٌ: الاسمُ المفردُ، وجمعُ التَّكْسِير، وجَمْعُ المؤنثِ السَّالِمُ، والفِعْل المضارِعُ الذي لم يتصلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ: كَجَاءَ زَيدٌ. والرجالُ والمُسلِمَاتُ وَيَضرِبُ.

س: ما تعريفُ الاسم المفرد؟

ج: مَا لَيْسَ مُثَنًّى ولا مجموعاً ولا مُلْحَقاً بِهِمَا[1] ولا مِنَ الأسماء الخمسةِ كَزَيْدٍ.

س: ما تعريفُ جمع التكسير؟

ج: ما تَغَيّرَ عَن بِنَاءِ مُفْرَدِهِ، إمَّا بِزِيَادَةٍ فَقَطْ كصِنْوٍ وصِنْوَانٍ، أو بِنَقْصٍ فَقَط كتُخَمَةٍ وتُخَم، أو بِتَغَيُّرِ الشكل فقط كأسدٍ وأُسْدٍ، أو بِتَغَيُّرِ الشكل والزيادةِ كَرَجُلٍ ورِجَالٍ، أو بتغير الشكل والنقصِ كَرَسول ورُسلٍ، أو بالثلاثة: كغُلام وغِلْمانٍ.

س: ما تعريفُ جمع المؤنَّثِ السَّالم؟

ج: ما جُمِعَ بأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ[2] كَهِنْدَاتٍ جمع هِنْدٍ.

---

(١) بيَّن المصنف المفرد في باب الإعراب. أما في باب المبتدأ والخبر: فهو ما ليس جملة ولا شبيهاً بالجملة، وفي باب لا، والمنادى: ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، والشبيه بالمضاف: ما اتصل به شيء من تمام معناه وسيأتي.

(٢) احترز المؤلف بمزيدتين كغيره من النحاة ليخرج ما كانت الألف فيه أو التاء أصلية فلا يجمع جمع مؤنث سالم. فمثال ما الألف فيه أصلية أي منقلبة عن أصل قضاة، وغزاة، ورماة، وعداة إلخ. إذ أصل الأولى قضية، وغزوة، ورمية، وعدوة بضمّ أول الكلمة=

س: كم الذي يُرْفع بالوَاو؟

ج: اثْنَانِ: الأسمَاءِ الخمسةُ، وجمعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ كَأَخُوكَ، والمسلمون.

= وفتح الياء والواو، فيقال: تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، فصار قضاة إلخ.

ومثال ما التاء فيه أصلية: أي من بنية مفرده أبيات وأموات جمع بيت وميت فإنهما جمعا تكسير لأصالة التاء فيهما. بخلاف فتيات جمع فتاة، فإنها جمع مؤنث سالم، لأن تاء فتاة مزيدة للوحدة لا أصلية، ولهذا ورد في القرآن: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾ [النور: ٣٣] منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة.

الكلام على
جمع المذكر السالم وما ألحق به

س: ما تعريفُ جمع المذكر السالم؟

ج: لفظٌ دَلّ على أَكْثَرَ مِنَ اثْنَيْنِ وأغْنَى عن المُتَعَاطِفَيْنِ(١) بزِيادَةٍ في آخِرِه وهي الواوُ والنونُ في حالةِ الرفع، والْياءُ والنونُ في حالَتَي النَّصْبِ والجرّ، صالحٌ لِلتَّجْرِيدِ(٢) وعطْفِ مِثْلِهِ عَلَيْهِ: كالزَّيْدُونَ والمُسْلِمُونَ.

س: كَمْ شَرْطٌ لجمع المذكَّرِ السَّالِمِ؟

ج: شَرْطَانِ: الأولُ أن يكونَ عَلَماً، والثاني أن يكون صِفَةً.

س: ما شَرْطُ الْعَلَمِ؟

ج: أن يكونَ عَلَماً لِمُذَكَّرٍ عاقِلٍ خالٍ من تَاءِ التأنيثِ وَمِنَ التَّرْكِيبِ ومن الإعرابِ بحرفين(٣).

---

(١) أي أغنت صيغته المجموعة جمع مذكر سالم عن التكرار بواسطة العطف، فبدل أن يقال: جاءني زيد وزيد وزيد، يقال: جاءني الزيدون، فتؤدّي ما يؤدّيه العطف المتكرّر مع المعطوف، وهذا شأن كلّ صيغ الجموع.

(٢) التجريد: تفريق صيغة الجمع إلى مفرداتها بأن يقال في الزيدون: أصلها زيد وزيد وزيد، وكذا مسلمون إلخ بحيث يكون كلّ مفرد مفرّق إما علماً أو صفة كما سيذكر، بخلاف ما إذا كانت المفردات أسماء أجناس فلا يصحّ جمعها هذا الجمع كالأسماء الستة فهي خارجة بحصر ما يجمع هذا الجمع في العلم والصفة. لكونها ليست واحدة منهما.

(٣) هذا القيد احترز به عن المثنى والملحق به وجمع المذكر السالم والملحق به. فإنّ كلاً من هذه يعرب بحرفين: الأوّل بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً. والثاني بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً فلا يجمعان هذا الجمع لذلك.

س: ما شرطُ الصِّفَةِ؟

ج: أن تكون صِفَةً لِمذكَّرٍ عاقلٍ خالية مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ لَيْسَتْ مِنْ بَابِ أَفْعَلَ فَعْلَاءَ، وَلا مِنْ بَابِ فَعْلَانَ فَعْلَى، وَلا مِمّا يَسْتَوِي فيهِ المذكرُ والمؤنث كَصَبُورٍ وجَرِيحٍ، فإِن نَقَصَ شَرْطٌ مِنْ هَذه الشُّرُوطِ فملحَقٌ بِجَمْعِ المذكرِ السالم إن سُمِعَ من كلام العَرَبِ[1].

س: كَمِ الملحقاتُ بِهِ؟

ج: كَثِيرَةٌ، منها: أُولُو[2]، وَعَالَمُونَ، وعِلِّيُّونَ، وعِشرُونَ، وسِتُّونَ، وبَابُهُ، وَأَرَضُونَ، وأَهْلُونَ، نحو: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ﴾ [النور: ٢٢].

---

(١) يفهم من قوله: إن سمع من كلام العرب أن الملحق بجمع المذكر لا يكفي في إلحاقه مجرّد دلالته على معنى جمع المذكر السالم وصلاحيته للإعراب بحرفيه، بل لا بدّ في كونه ملحقاً به في إعرابه من سماعه في القرآن أو الحديث، أو الشعر العربي القديم، أو كلام فصحاء العرب. وهو كذلك فإنّ هذه الشروط اخترعها الإمام الرضي بعد السماع ليضبط بها ما سمعه، فالعلة الحقيقية في الإلحاق: هي السماع.

(٢) أولو بمعنى أصحاب لا واحد له من لفظه فلذلك ألحق. وعالمون بفتح اللام: جمع عالم بفتحها أيضاً، وهو اسم جنس لما سوى اللّه من الموجودات الخارجية وعلّيون بشدّ اللام: جمع علّي بشدّها أيضاً اسم لأعلى الجنة. ولكلّ مرتفع الرتبة فهو اسم جنس أيضاً. وعشرون جمع عشرة، وهو اسم جنس للعدد وقس الباقي.

الكلام على الأسماء الخمسة وشروط إعرابها بالحروف

س: ما تعريفُ الأسماء الخمسة؟

ج: كلُّ اسْمٍ آخِرُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ صَالِحةٍ للإعْرَابِ(١).

س: كَمْ شَرْطٌ للأسماءِ الخمسة؟

ج: سبعةٌ، وهي: أن تكون مُفْرَدَةً(٢) مُكَبَّرَة مُضَافة إضَافَتُها لِغَيْرِ يَاءِ المُتَكَلِّمِ،

---

(١) هذا الضابط العامّ في تعريف الأسماء الخمسة لا يتفق مع حصرها في خمسة أو ستة بزيادة هنوك كما سمع. إذ مقتضاه أن كلّ اسم زدت عليه حرف الواو أو الألف أو الياء آخره يصحّ عِدّه من الأسماء الخمسة، سمع من العرب أم لم يسمع. كأن تقول مخترعاً حسب هذا الضابط: جاءني عموك، وجدوك إلخ. تريد: عمك وجدك، ولم يقل بهذا إمام من أئمة النحاة، فإن المسألة مقصورة على السماع. فلو قال في تعريفها: هي ما سمع من العرب من الأسماء المفردة معرباً بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جرّاً، لسلم من اختراع ما خالف به النحاة، ومن عمل قياس في اللغة وهو غير جائز.

(٢) هذه الشروط السبعة لإعرابها بالحروف فإن فقد منها شرط أعربت بالحركات ظاهرة أو مقدّرة. فشرط كونها مفردة يخرج المثنى والمجموع والمركب مطلقاً فلا يكون شيء منها من الأسماء الخمسة، وشرط مكبرة يخرجها إذا صغرت نحو: جاءني أبيك وأخيك إلخ، فإنها حينئذٍ تعرب بالحركات الظاهرة. وشرط كونها مضافة يخرجها إذا لم تضف أصلاً نحو: جاءني أب وأخ إلخ فإنها كالمصغرة. وشرط أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم يخرجها إذا أضيفت إلى ياء المتكلم. نحو: جاءني أبي، وأخي، وحمي إلخ فإنها تعرب بحركات مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة. وشرط أن تكون ذو بمعنى صاحب يخرجها إذا كانت بمعنى الذي كما في لغة طيء.

قال شاعرهم:

فإن الماء ماء أبي وجدي ... وبئري ذو حفرت وذو طويت

أي: الذي حفرته والذي طويته، وهي حينئذٍ مبنية على السكون. وشرط كون ذو مضافة إلى اسم جنس أي ظاهر كذو مال وسعة وفضل، يخرج ما إذا أضيفت إلى ضمير أو=

وأن تَكُونَ ذو بمعنى صاحبٍ، وأن تُضَافَ لاِسْمِ جِنْسٍ، وأن يكون الْفَمُ خَالِياً مِنَ الْمِيمِ وذلك كأبُوك، وأَخُوكَ، وحَمُوكَ، وفُوكَ، وذُو مَالٍ.

س: ما الَّذِي يُرْفَعُ بالألِفِ؟

ج: المُثَنَّى كالزَّيدانِ.

= اسم ظاهر ليس اسم جنس نحو: ذوه، أو ذو زيد فإنّ حكمها حينئذٍ الإهمال عند جمهور النحاة، لأنها لم تسمع مضافة لغير اسم الجنس. وقاعدة الإعراب تقضي بإعرابها بالحركات المقدّرة على الواو كالمعتلّ.

الكلام على المثنى والملحق به

س: ما تعريفُ المُثَنَّى؟

ج: لفظٌ دَلَّ عَلَى اثْنَيْنِ وأغْنَى عن المُتَعَاطِفَيْنِ بزيادَةٍ في آخِرِه، وهي الألف والنونُ في حالة الرفع، والياءُ والنونُ في حَالَتِي النَّصْبِ وَالجَرِّ، صالحٌ للتَّجْرِيدِ وعطْفِ[1] مِثْله عَلَيْهِ كالزَّيدَانِ.

س: ما شرُوط المُثَنَّى؟

ج: ثمانيةٌ مجموعةٌ في هذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ:

شرْطُ المُثَنَّى أن يكون مُعْربا ... ومُفْرَداً مُنَكَّراً ما رُكِّبَا

مُوَافِقاً في اللّفظِ والمعْنَى لهُ ... مُمَاثِلٌ لم يُغْنِ عَنْهُ غَيرُهُ[2]

---

(١) يخرج بهذا التعريف ما دلّ على اثنين بوضعه ولم يصلح للتجريد: أي التفريق وعطف مثله عليه. نحو: شفع، وزوج. فإن كلاًّ منهما يدلّ على اثنين: أي ضدّ الوتر. ولكن لا مفرد لهما يعطف عليهما عند التفريق حيث لا يمكن التفريق. وقوله كالزيدان مثال للمثنى المجتمع الشروط. والأنسب كالزيدين إذ لا معنى للحكاية بالألف هنا.

(٢) ذكر الناظم في هذين البيتين شروط المثنى حقيقة وحصرها في ثمانية، وهي في الحقيقة سبعة كما ستعرف، وبيان ما يخرج بكلّ شرط كالآتي:

كونه معرباً: يخرج به المبني بجميع أقسامه كسيبويه، وحذام، والضمائر، والموصولات الاسمية، وأسماء الإشارة، وجميع الحروف. فإن كلّ ذلك لا يثنى على الحقيقة، وإن جاءت منها ألفاظ على صورة المثنى فإنها تبنى على ما يعرب به المثنى، فتبنى على الألف في حالة الرفع، وعلى الياء في حالتي الجرّ والنصب. ولا يعتبر المبني ملحقاً بالمثنى ولو جاء على صورته نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦]، ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩]، ﴿إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]. فاللذان مبتدأ مبني على الألف في محلّ رفع لمجيئه على صورة المثنى، ويأتيان فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف ضمير المثنى فاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محلّ رفع خبر المبتدأ. وربّ منادى، حذفت قبله ياء النداء، منصوب بالفتحة =

فَإِنْ نَقَصَ شَرْطٌ مِنْ هذِهِ الشُّرُوط فملْحَقٌ بالمَثَنَّى.

= الظاهرة لأنه مضاف، ربّ مضاف، ونا مضاف إليه، مبني على السكون في محلّ جرّ، وهو ضمير جماعة المتكلمين، وأرِ: فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، ويسمى فعل دعاء تأدّباً مع الله تعالى، ونا ضمير جماعة المتكلمين مفعول أرِ مبني على السكون في محلّ نصب، واللذين مفعول ثان، مبني على الياء لمجيئه على صورة المثنى في محلّ نصب وهو محلّ الشاهد. وإن الساكنة بلا تشديد حرف نفي مرادفة لما النافية، وها حرف تنبيه، وذان اسم إشارة لاثنين مبتدأ، مبني على الألف في محلّ رفع لمجيئه على صورة المثنى وهو محلّ الشاهد، ولام لساحران لام الابتداء وتسمى في الخبر مزحلقة لأن أصلها الدخول على المبتدأ فزحلقت عنه إلى الخبر، وهي حرف للتأكيد مبني على الفتح لا محلّ له من الإعراب، وساحران خبر المبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى حقيقة، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

وكونه مفرداً: يخرج به المركب مطلقاً والمجموع مطلقاً. فإنه لا يثنى على حاله وإنما يثنى من المركب الإضافي وكذا المزجي صدره وهو الجزء الأوّل، فيقال في تثنية عبد اللّه وبعلبك: عبد اللّه جاءاني، وبعلا بك حضرا. التقدير عبدان اللّه، وبعلان لبك، فحذفت النون للإضافة، واللام للتخفيف، فقيل: عبدا اللّه وبعلابك.

ومقتضى القياس على هذا تثنية ما يمكن تثنيته من المركب الإسنادي والوصفي إذا سمي بهما، فيقال في تثنية برق نحره، وحيوان ناطق علمين: برق نحراهما حضرا. وحيوانان ناطقان تكلما، غير أن ذلك موقوف على السماع فبورود نوع منه يقاس عليه.

وكونه منكراً: يخرج المعرف بالعلمية أو بأل العهدية فإنّ واضع العلم لاحظ مشخصاته وحده، وكذلك المعهود. فإذا أريد تثنيتهما قصد بالعلم: أي مسمى به، وبالمعهود: أي ما ينطبق عليه العهد، فيكون كل كالنكرة حينئذٍ فيصحّ تثنيته على هذا الاعتبار.

وكونه ما ركّب: يخرج المركب فإنه لا يثنى على حاله بل الذي يقبل الثنية منه إما جزؤه الأوّل: أي الصدر في المركّب الإضافي أو العجز في المركب الإسنادي أو كل جزء منه في المركب التوصيفي، وقد علمت التوقف على السماع في الأخيرين وهذا الشرط يغني عنه الشرط الأوّل، وهو كونه مفرداً كما هو ظاهر بل أعمّ في الإخراج منه.

وكونه موافقاً في اللفظ والمعنى: يخرج ما لا توافق بينهما في اللفظ كزيد، وسعيد. ومحمد، وبكر إلخ فإنهما لا يثنيان معاً في لفظ واحد لعدم التماثل بينهما. وأما تثنية الأبوين للأب والأمّ. والقمرين للشمس والقمر، والعمرين لأبي بكر وعمر، فمن باب التغليب والتثنية المجازية، ويلحق هذا ونحوه بالمثنى من كلّ معرب أدّى معنى المثنى وفقد شرطاً من شروطه وجاء على صورته. ويخرج أيضاً ما لا توافق بينهما في المعنى كعين مراداً بها الذهب، وعين مراداً بها الباصرة فلا يثنيان لعدم التماثل بينهما في المعنى وإن تماثلا في اللفظ. وبهذا يعلم أن قوله له مماثل مستغنى عنه بهذا الشرط، بل هذا أصرح في الإخراج منه فتكون شروط المثنى ستة. =

س: كَم المُلْحَقَاتُ بالمَثنّى؟

ج: سِتٌّ: اثْنَانِ، واثْنَتَانِ، وثِنْتَانِ مُطْلقاً[١]، وكِلَا، وكِلْتَا بِشرْط إضَافَتِهِما إلى الضَّمِيرِ: نحو جاءني كِلَاهُما، ورأيت كِلَيْهِما، ومررتُ بكلَيْهِما، فإنْ أُضيفَا إلى الظَّاهِرِ فإعرَابُهُمَا مُقَدَّرٌ عَلَى الألِفِ في الأحوال الثلاثة كالمقصورِ نحو: جاءني كلا الرَّجُلَيْنِ، ومررتُ بِكِلَا الرَّجُلَيْنِ، والزيدانِ إذَا سُمِّيَ بِهِ وَاحِدٌ.

س: ما الذي يُرْفَعُ بالنُّون؟

ج: الأفْعَالُ الخمسةُ، كيفْعَلانِ، وتَفعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ.

س: ما تعريفُ الأفعالِ الخمسة؟

ج: كلُّ فِعْلٍ مُضارعٍ اتَّصَلَ بِهِ أَلفُ الاثنين أَوْ واوُ الجماعَةِ أو ياءُ المؤنثة المخاطبةِ.

س: ما الذي يُنْصَبُ بالفتحةِ؟

ج: ثلاثَةُ أشيَاء: الاسمُ المفردُ، وجمعُ التكسير، والفِعلُ المضارعُ الذي لم يتصلْ بِآخره شيء[٢]، وقد تقدم تعريفُها كرأيت زيداً والرِّجالَ، ولن يَضْرِبَ.

= وكونه لم يغن عنه غيره: يخرج من الألفاظ ما استغنت العرب عن تثنيته بتثنية كلمة تؤدّي ما يؤدّيه كسواء: فإنهم استغنوا عن تثنيتها بتثنية سيان. تقول: الصيف والشتاء عندي سيان، ولا تقول: سواءان.

(١) مطلقاً: أي سواء أضفن أم تجرّدن عن الإضافة. تقول: جاءني اثنا عشر رجلاً، واثنتا عشرة امرأة، وثنتا عشرة فتاة. أو عندي من الأولاد اثنان ومن النساء اثنتان، أو ثنتان. والإطلاق يفسره ما بعده من التقييد، فإذا قلت: جاءني رجلان اثنان أو فتاتان اثنتان أو ثنتان. فرجلان أو فتاتان فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، واثنان وما بعده صفة لهما، وصفة المرفوع مرفوعة، وعلامة رفعها الألف نيابة عن الضمة لأنها ملحقة بالمثنى وهي صفة مؤكدة لعدد الرجلين. وكذا إذا قلت: كلاهما أو كلتاهما، غاية الأمر أنك تزيد على الإعراب المذكور أن تقول: كلا أو كلتا مضاف، والضمير مضاف إليه مبني على السكون في محلّ جرّ بالإضافة.

(٢) أي من نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة المباشرة له لفظاً وتقديراً أو تقديراً فقط أو نون=

س: ما الذي يُنْصَبُ بالياء؟

ج: المثنَّى، وجمعُ المذكر السالمُ: كرأيتُ الزيْدَيْنِ والزيدِينَ.

س: ما الذي يُنْصَبُ بالكسرة؟

ج: جمعُ المؤنث السّالِمُ: كرأيتُ الْهِنْدَاتِ.

س: ما الذي يُنْصَبُ بالألف؟

ج: الأسماءُ الخمسةُ: نحو رأيتُ أباكَ، وأخاكَ، وَحَمَاكَ، وَفَاكَ، وَذَا مَالٍ.

س: ما الذي يُنْصَبُ بِحَذْف النُّونِ؟

ج: الأفعالُ الخمسةُ، وقد تقدمَ تعريفُها كَلَنْ يَفْعَلَا، ولَنْ تَفْعَلَا، ولن يَفْعَلُوا، ولن تَفْعَلُوا، ولن تَفْعَلِي.

س: ما الذي يُخْفَضُ بالْكسرة؟

ج: ثلاثةٌ: الاسْمُ المفردُ وجمعُ التكسيرِ المنصرفَانِ[1] وجمعُ المؤنثِ السَّالِمُ

= النسوة، وإلا بني آخره على الفتح مع الأولى بقسميها، وعلى السكون مع الثانية، مثال اتصال نون التوكيد الثقيلة به ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧] والخفيفة ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]. ومثال اتصال نون النسوة به ﴿إِلَّا أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ونون التوكيد في المثالين مباشرة له لفظاً وتقديراً، وكذا نون النسوة. أما مثال المباشرة له تقديراً فقط فكقول الشاعر:

لا تـهـيـن الـفـقـيـر عـلـك أن ... تـرك يـومـاً والـدهـر قـد رفـعـه

فإنّ التقدير لا تهين إلخ، فالفعل مبني على الفتح لأجلها في محلّ جزم بلا. أما إذا باشرته في اللفظ فقط دون التقدير فلا يبنى معها بل يكون معرباً. نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾ [القصص: ٧٨]، ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦] إذ التقدير يصدّوننك، ولتبلوونن، ترأيينّ، حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فالتقى ساكنان الواو في المثالين الأوّلين، ونون التوكيد، والياء في المثال الثالث ونون التوكيد فحذفت واو الجماعة لوجود ما يدلّ عليها وهي الضمة، وياء المخاطبة لوجود ما يدلّ عليها وهي الكسرة، وهذه المحذوفات هي الفاعل، وهي الفاصل لهذا يعرب مرفوعاً بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال والواو أو الياء فاعل.

وقوله: وقد تقدّم تعريفها: أي الثلاثة وهي الاسم المفرد، وجمع التكسير، والفعل المضارع.

(١) أما المفرد الذي لا ينصرف وجمع التكسير الذي لا ينصرف فيخفضان بالفتحة نيابة عن=

مثلُ: مررتُ بزيدٍ، والرجالِ، والهنداتِ.

س: ما الذي يَنُوبُ عَنِ الْكَسْرَةِ؟

ج: الياءُ والفتحةُ.

س: ما الذي يُجَرُّ بِالْيَاءِ؟

ج: ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: جمعُ المذكرِ السَّالِمُ، والمثنَّى، والأسْمَاءُ الخمسةُ نحو: مررتُ بالزَّيْدِينَ وَالزَّيْدَيْنِ، وَأَبِيهِمْ.

= الكسرة. نحو: إسماعيل، ومصابيح، ومساجد. تقول: نبينا من نسل إسماعيلَ. وكم في المدينة من مصابيحَ ومساجدَ!؟ فنبي: من نبينا مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، نبي مضاف، ونا وهي ضمير جماعة المتكلمين مضاف إليه مبني على السكون في محلّ جرّ بالإضافة، ومن نسل جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر عن نبينا. تقديره ثابت، ونسل مضاف، وإسماعيلَ مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة. وكم، الواو للعطف أو الاستئناف حرف مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب، وكم خبرية بمعنى كثير مبتدأ مبنية على السكون لشبهها بالحرف في الوضع في محلّ رفع، وفي المدينة جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر عن كم تقديره ثابت، وعن حرف جرّ، ومصابيحَ مجرور به بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع.

الكلام على الاسم الذي لا ينصرف

س: ما الذي يُجَرُّ بالفتحةِ؟

ج: الاسمُ الَّذِي لَا يَنصَرِفُ، وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلا مُفْرَداً، أو جَمْعَ تَكْسِيرٍ.

س: ما تعريفُ الاسم الذي لا يَنْصَرِفُ؟

ج: هو ما اجْتَمَعَ فيه عِلَّتَانِ فَرْعِيَّتَانِ(١) أو عِلَّةٌ واحدةٌ تَقُومُ مَقَامَ الْعِلَّتَيْنِ.

---

(١) وقد جمعها العلاّمة ابن النحاس في بيت شعر قائلاً:

اجمع وزن عادلاً أنث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وبيان فرعية العلل التسع كالآتي [الجمع] أي صيغة منتهى الجموع: فرع الواحد [ووزن الفعل] فرع وزن الاسم [والعدل] فرع المعدول عنه [والتأنيث] فرع التذكير [والتعريف] فرع التنكير [والتركيب] أي المزجي فرع الإفراد [وزيادة الألف والنون] فرع تجريد الاسم عنهما. [والعجمة] فرع العربية عند العرب [والصفة] فرع الموصوف.

فإذا اجتمع في الاسم علتان أو واحدة بمنزلتهما أشبه الفعل ـ الذي يعتبر فرع الاسم ـ في شيئين:

١ ـ اشتقاقه من المصدر على الأصحّ لأنه رأي البصريين وسيبويه إمام النحاة.

٢ ـ توقفه على الاسم في الإفادة كالفاعل دائماً، والزائد عنه من المفعول أو الحال في بعض الصور. كـ «لا» توجد شغباً، ولا تمش في الأرض مرحاً. بخلاف الاسم فإنه يفيد بدون الفعل، كالمبتدأ مع الخبر، فاجتماع علتين في الاسم فرعيتين ترجع إحداهما إلى لفظه، وهي ما عدا العلمية والوصفية، والأخرى إلى معناه وهي العلمية والوصفية، يجعله كالفعل في اجتماع علتيه الفرعيتين، فيمنع مثله من شيئين يمتنعان فيه، وهي الكسرة، والتنوين.

أو يقال في بيان أن هذه العلل فرعية في منع الصرف: أصل منع الصرف الذي هو التنوين الشبه بالحرف في أحد أوجه الشبه الخمسة الآتية: الوضعي، والمعنوي، والافتقاري، والنيابي، والجمودي. وقد أشبه الفعل الحرف في الافتقار اللازم إلى الاسم في إفادة معناه والتفاهم به فمنع من الصرف كلية. فإذا أشبه الاسم الفعل في ما اقتضى منعه من الصرف اعتبرت مشابهته الفعل في ذلك علة فرعية، لأنها فرع شبه =

س: ما الذي اجتمع فيه علتان؟

ج: تسعة: سِتٌّ مع العلمية(١)، وثَلَاثٌ مَعَ الْوَصْفِيَّةِ.

س: ما السِّتُّ التي مَعَ العَلَمِيَّةِ؟

ج: العَلَمِيَّةُ مَعَ وَزْنِ الفعل(٢): كأحمدَ، والعلميةُ مع العُجْمَةِ، كإِبْرَاهِيمَ،

= الفعل بالحرف التي هي العلة الأصلية، وهذا الفهم من فيض الله، فإن وجدته سائغاً مقبولاً فذاك، وإلا فخذ بالتعليل الأوّل المنقول.

(١) أي ستّ علل لفظية تكون كلّ واحدة منها مع العلمية التي هي علة معنوية. وثلاث لفظية مع الوصفية التي هي علة معنوية، وسنذكر شرط كلّ منها في الشرح رقم ٣ الآتي:

(٢) وزن الفعل ثلاثة أنواع:

١ ـ ما يختصّ بالفعل، وهو ستة: وزن الماضي الثلاثي المبني للمجهول كضرب، والمضعّف المبني للمعلوم نحو: كلّم، والمبدوء بتاء المطاوعة أو بهمزة وصل نحو: تعلم وانطلق، ومضارع، وأمر غير الثلاثي. نحو: يدحرج، وينطلق، ويستخرج، ودحرج، وانطلق، واستخرج ما عدا وزن الأمر من فعل المفاعلة، كضارب من ضارب فإنه يكثر في الاسم، ويقلّ في الفعل. فإذا سمي بشيء على وزانها مجرّداً عن فاعله منع من الصرف لمجيئه علماً على الوزن المختصّ بالفعل. أما ما فاعله فيحكى.

٢ ـ ما تكون فيه زيادة تدلّ على معنى في الفعل دون الاسم وهو نوعان: ما يكثر في الفعل دون الاسم، وهو وزان مضارع الثلاثي المبدوء بأحرف المضارعة الثلاثة: الياء، والنون، والتاء، أو ما يستوي في الفعل والاسم، كوزان مضارع الثلاثي المبدوء بالهمزة ففي الاسم كأبيض وأحمر. وفي الفعل كأذهب وأعلم.

٣ ـ ما يكثر في الفعل بدون الزيادة المتقدّمة. كأمر الثلاثي نحو: اضرب في الفعل، وإثمد في الاسم، اسم للكحل. غير أن أكثرية الوزن في الفعل لا توجب منع الصرف بل تجوّزه فقط. وشرط منع الصرف بوزن الفعل مع العلمية لزومه للكلمة فنحو امرؤ، وابنم علمين مصروف، لأن عينهما لا تلزم حركة واحدة وإن كان في الرفع على وزن اخرج، وفي النصب على وزن اعلم، وفي الجرّ على وزن اضرب.

وخلاصة: ما يذكر في وزن الفعل: كون الاسم على وزن خاصّ بالفعل. أو تكون في أوّله زيادة كزيادة الفعل مع مساواته في وزنه، أو يأتي على وزن يستوي فيه مع الفعل. ووزن الفعل المضارع المبدوء بالهمزة يمنع صرف الاسم مع العلمية كأحمد، ومع الوصفية كأبيض، وأحمر.

والعلمية مع العجمة: وإنما تعتبر العجمة بشرطين:

١ ـ كون الاسم زائداً على ثلاثة أحرف فنحو: نوح، ولوط، وإن كانا أعجميين مصروف.

٢ ـ كونه مستعملاً في اللغة الأعجمية فنحو: ديباج للحرير، ولجام لمقود الحيوان=

والْعَلَمِيةُ مع التركيب كَبَعْلَبَكَّ، والعلمية مع العدلِ: كَعُمَرَ. والعلميَّةُ مع التَّأنيثِ: كَفَاطِمَة، وزينبَ. والعلميةُ مع زيادة الألفِ والنونِ كَعُثْمَانَ.

س: ما الثلاثُ التي مَعَ الوصْفِيَّةِ؟

= واستبرق مسمى بها مصروفات، لأنها اسم جنس في اللغة الأعجمية.

والعلمية مع التركيب أي المزجي: كبعلبك وحضرموت، وشرطه ألا يختم بويه. فإن ختم بها كسيبويه، وعمرويه، ونفطويه فمبني إذا جعل علماً، مصروف إذا نكر.

والعلمية مع العدل: العدل تحويل الاسم من حالة إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي، ويمنع مع العلمية في أربعة مواضع: اثنان باتفاق وهما:

١ ـ موازن فعل في المذكر بضم ففتح كعمر فإنه معدول عن عامر، وزفر، وزحل، وحجى، وجمع، وبلع، وثعل، وجثم، ودلف، وعصم، وقثم، ومضر، وهبل، وقزح. وهذل. وهي خمسة عشر علماً لم يرد غيرها على هذا الوزن ممنوعاً من الصرف.

٢ ـ لفظ سحر بشرطين: كونه ظرفاً، وكونه من يوم معين: كجئتك يوم الجمعة سحر فإنه معدول عن السحر، وإلا نوّن. كقوله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ۞ نِّعْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾ [القمر: ٣٤، ٣٥].

واثنان ممنوعان في لغة تميم خاصة، وهما موازن فعال في المؤنث: كحذام، ووبار، وسفار، وقطام، إلخ. والثاني: لفظ أمس مراداً به اليوم الذي قبل يومك، فإن كلاً من القسمين معدول عن المعرف بأل فيهما، أي عن الحاذمة والأمس، وقيل عن حاذمة إلخ.

والعلمية مع التأنيث: أما اللفظي: كفاطمة، وطلحة فلا شرط فيه، وأما التأنيث المعنوي: كزينب، ونرجس، وسعاد فشرط منعه الصرف مع العلمية أن يزيد على ثلاثة أحرف كالأمثلة المذكورة، أو يكون منقولاً من مذكر: كيزيد علماً على امرأة، ومصر، علماً على البقعة منقولاً من مصر بن بيصر بن حام بن نوح عليه السلام، فإن أريد به المكان صرف، وعليه قوله تعالى: ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١] أو يكون محرّك الوسط إذا كان على ثلاثة كسقر، ولظى أو أعجمياً كجور، وحمص، علمين على بلدين.

وهذه الشروط لمنع الصرف وجوباً. ويجوز فيما عدا ذلك الصرف وعدمه كما وردا بتنوين دعد الأولى دون الثانية في قول جرير بن عطية:

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب

والعلمية مع زيادة الألف والنون: وشرطهما معها أن تكون زيادتهما لازمة، لتخرج الألف مع النون في المثنى في حالة الرفع كجاء الزيدان. حيث تبدل الألف ياء في حالتي النصب والجرّ، فلا تكون زيادتها لازمة.

ج: الوصفيةُ مع العَدْلِ: كَمَثْنَى[١] وثُلَاثَ ورُباعَ. والوصفيةُ مع وَزْنِ الفِعْلِ كَأَحْمَرَ وأَصْفَرَ، والوصفيةُ مع زيادة الألف والنُّون: كسَكْرَان.

س: ما الَّذِي فيه عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ تَقومُ مَقَامَ العِلَّتَيْنِ؟

ج: مَوْضِعَانِ: صيغةُ مُنْتَهَى الجُمُوعِ[٢]: كمساجدَ، ومصابيحَ. وأَلِفُ التأنيثِ

---

(١) الوصفية مع العدل: ويأتي في نوعين:

١ ـ في العدد وله صيغتان: فعال بضم ففتح ومفعل بفتح فسكون ففتح وذلك في الواحد والأربعة وما بينهما تقول: أحاد وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع وهي معدولة عن واحد واثنين وثلاثة وأربعة مع إفادة المعدولة التكرار. ومنه قوله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [فاطر: ١] أي اثنين اثنين إلخ.

٢ ـ في غير العدد كأُخر فإنها معدولة عن الأخر بضم ففتح جمع أخرى مؤنث آخر.

الوصفية ووزن الفعل: وشرطه معها أن يكون الاسم على وزن المضارع المبدوء بالهمزة، وأن يكون مؤنثه على وزن فعلاء: كأشهل، وشهلاء، أو فعلى: كأفضل، وفضلى، أو لا مؤنث له أصلاً كأكمر لعظيم الكمرة وهي حشفة الذكر وآدر لكبير الأدرة، وأن تكون وصفية الاسم أصلية فنحو: مررت برجل أرنب بمعنى جبان مصروف لعروض وصفيته.

الوصفية مع زيادة الألف والنون: وشرطها ألا يكون المؤنث في ذلك مختوماً بتاء التأنيث فيصرف ما كان مؤنثه على فعلانة كندمان وندمانة. وقد ورد من ذلك أربع عشرة لفظة نظمها الأندلسي مع بيان معانيها فاطلبها في المطولات.

(٢) **صيغة منتهى الجموع**: هي الصيغة التي انتهى إليها الجمع بمعنى أن اللفظ لا يمكن جمعه بعدها وليس في المفرد نظيرها ولم تختم بهاء. ولها صيغتان: فعالل، كمساجد، ودراهم، وغنائم. وفعاليل، كمصابيح، ومحاريب، وتماثيل، ودنانير. فإذا ختم بالهاء صرف كملائكة، وصيارفة، وصياقلة. لأن نظيرها موجود في المفرد ككراهية وطواعية بمعنى كراهة وطاعة.

ألف التأنيث: ممدودة أو مقصورة كافية وحدها في منع الصرف: كصيغة منتهى الجموع وذلك أنهم نزلوا لزومها منزلة علة أخرى، وسواء وجدت في نكرة أم معرفة، في مفرد، أم جمع، في اسم أم صفة وذلك كحمراء. وصحراء، وزكرياء وأشياء عند سيبويه إذ أصلها عنده شيئاء نقلوا لامها: وهي الهمزة الأولى موضع فاء الكلمة فقالوا: أشياء، وحبلى، ومرضى، وذكرى.

نتيجة ما تقدم في منع الصرف

١ ـ ما يمنع الصرف وحده اثنان: صيغة منتهى الجموع. وألف التأنيث بقسميها.

٢ ـ ما يمنع الصرف مع العلمية فقط ثلاثة: التأنيث بغير الألف، والتركيب، والعجمة. =

الممدودة: كصحراءَ وحمراءَ. والمقصورةِ: كَحُبْلَى.

س: مَا الَّذِي يُجْزَمُ بالسكون؟

ج: الفعلُ المضارعُ الصحيحُ الآخِرِ، وهو الَّذِي لم يتصل بآخِرِه شيءٌ، كَلَمْ يَضْرِبْ.

س: مَا الَّذِي يَنُوبُ عَنِ السُّكُونِ؟

ج: حَذْفُ النُّونِ وحَذفُ حَرفِ الْعِلةِ.

س: ما الذي يُجْزَمُ بِحَذْفِ النُّونِ وَحَذْفِ الآخِرِ؟

ج: الأَفْعَالُ الخمسةُ: كَلَمْ يَفْعَلَا، ولم تَفْعَلا، ولم يَفْعَلُوا، ولم تَفْعَلُوا، ولم تَفْعَلِي. وَحَذْفُ الآخِرِ في المُعْتَلِّ كَلَمْ يَدْعُ، ولم يَرْمِ، ولم يَخْشَ.

= ٣ ـ ما يمنع الصرف مع العلمية أو الوصفية ثلاثة: وزن الفعل، وزيادة الألف والنون، والعدل. فلا تمنع العجمة مع التأنيث كصنجة وهي آلة للوزن بها. ولا مع الزيادة كصولجان، اسم للعصا المعوجّة الرأس. ولا يمنع التأنيث مع الوصفية.

فذلكة أخرى

الممنوع من الصرف قسمان:

١ ـ ما لا يقبل الصرف بحال مّا من الأحوال نكّر أم عرّف. وهو ستة: صيغة منتهى الجموع، وما فيه ألف التأنيث بقسميها، وما فيه الوصفية، وزيادة الألف والنون، وما فيه الوصفية، والعدل في العدد كأحاد، وما فيه الوصفية ووزن الفعل كأبيض.

٢ ـ ما يمتنع صرفه إذا عرف ويصرف إذا نكّر. وهو سبعة: ما فيه العلمية وزيادة الألف والنون، والعلمية والعجمة، والعلمية والتأنيث اللفظي، والعلمية والتأنيث المعنوي، والعلمية والعدل، والعلمية والتركيب المزجي، والعلمية ووزن الفعل. وقد نظم ذلك كله العلاّمة السخاوي في أربعة أبيات في نهاية الإيضاح، وغاية الإيجاز، قائلاً رحمه الله:

مساجد مع حبلى وحمراء بعده ... وسكران يتلوه أحاد وأحمر
فذي ستة لم تنصرف كيفما أتت ... سواء إذا ما عرفت أو تنكر
وعثمان إبراهيم طلحة زينب ... ومع عمر قل حضرموت يسطر
وأحمد فاعدد سبعة جاء صرفها ... إذا نكرت والباب في ذاك يحصر

وما ذكرته في هذه الفذلكة شرح لأبياته، والله أعلم.

باب البناء

س: مَا تَعْرِيفُ الْبِنَاءِ؟

ج: لُزُومُ آخِرِ الكَلِمَةِ حَالَةً وَاحِدَةً[(١)]، كحذَامِ، وأيْنَ، وقبلُ، وكَمْ. فإنها مَبْنِيَّةٌ لأَنَّهَا لَا تَتَغَيَّرُ أَوَاخِرُهَا مَعَ اخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ.

س: كَمْ أقسامُ الْبِنَاءِ؟

ج: أربعةٌ: ضمٌّ[(٢)]، كقبْلُ، وبعدُ، ومنذُ. وفَتْحٌ: كَأَيْنَ وَأَحَدَ عَشَرَ

(١) هذا تعريف البناء في اصطلاح النحاة. أما لغة فهو وضع شيء على شيء على وجه يراد به الثبوت. وقوله: كحذام تقديره كلزوم آخر حذام ونحوها وما ذكر بعدها حالة واحدة لا تتغير بتغير العوامل الداخلة عليها، فإذا قلت: تكلمت حذام، ورأيت حذام، ومررت بحذام كانت حذام مبنية على الكسر في محلّ رفع فاعل في الأوّل، وعلى الكسر في محلّ نصب مفعول في الثاني، وعلى الكسر في محلّ جرّ بالباء في الثالث، فآخرها في الأحوال الثلاثة لزم البناء على الكسر، ولم يختلف باختلاف العوامل إلا محلها. وكذلك تقول: أين زيد؟ ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، وإلى أين تسير؟ فأين في الأوّل اسم استفهام خبر مقدّم لزيد، مبني على الفتح في محلّ رفع، وفي الثاني مفعول يدرك، مبني على الفتح في محلّ نصب، وفي الثالث مجرور بإلى مبني على الفتح في محلّ جرّ، فأنت ترى أن آخرها لزم البناء على الفتح في الأحوال الثلاثة ولم يتغير إلا محلها.

(٢) علم أن البناء اصطلاحاً: هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة هي الحركة أو السكون، فقوله: هنا أقسام البناء أربعة: أحدها ضمّ يؤوّل ليوافق التعريف السابق للبناء بأن يقال: أقسام البناء المراد بها علاماته اللازمة الدالة عليه. ويعبر عنها في كثير من كتب النحو بألقاب البناء الأربعة. ولو قلت في تعريف البناء هو الضمّ اللازم آخر الكلمة، أو الفتح، أو الكسر، أو السكون، بحيث لا يتغير بتغير العوامل كان تعريفاً للبناء اللفظي، وكان ما تقدّم للمؤلف تعريفاً للبناء المعنوي وقد سبق مثل ذلك في باب الإعراب.

وَأَخَوَاتِهَا، وضَرَبَ، ولَيْتَ. وكَسْرٌ: كَأَمْسِ. وسُكُونٌ: كَمِنْ، وَهَلْ، واضْرِبْ.

س: مَا الْمَبْنِيُّ مِنَ الأسماءِ؟

ج: الاسْمُ المضمرُ. كَأَنَا وأَنت؟ والاسمُ الموصولُ، كالَّذِي والَّتِي، وأسماءُ الاستفهام، وأسماءُ الإِشارَةِ، وأسْماءُ الأفْعَالِ.

س: مَا عِلَّةُ بِنَاءِ الاسْمِ المُضْمَرِ؟

ج: شَبَهُهُ بِالْحُرُوفِ في وَضْعِهِ عَلَى حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ(١).

س: مَا عِلَّةُ بِنَاءِ الموْصُولِ؟

ج: شَبَهُهُ بِالْحَرفِ في الافتقارِ(٢) إلى الصِّلَةِ كَمَا أَنَّ الحرفَ لا يتِمُّ إلا بِمَا اتَّصَلَ بِهِ مِنْ مَجْرُورٍ وغَيْرِهِ.

س: ما عِلَّةُ بِنَاء اسم الاسْتِفْهَام؟

ج: شَبَهُهُ بِالْحَرْفِ في الْمَعْنَى، فاسْمُ الاسْتِفْهَام، كَأَيْنَ أَشْبَهَ الْحَرْفَ وَهُوَ هَلْ في معناه، وَهُوَ الاسْتِفْهَامُ(٣) وكذلك أسماءِ الإِشَارَةِ فإنها أَشْبَهَتِ الحرفَ

---

(١) أو حرفين: أي ثانيهما حرف ساكن، لأن هذا هو الوضع الخاصّ بالحرف كما قال ابن مالك في مثاله:

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا

فالتاء في جئت على حرف واحد هي فاعل جاء. ونا: على حرفين. ثانيهما حرف لين هو الألف الساكنة مفعول جاء مبني على السكون في محلّ نصب.

(٢) في الافتقار: أي الأصلي بمعنى اللازم الذي لا ينفكّ. فإن الموصول ـ والمراد به الموصول الاسمي طبعاً ـ دائماً مفتقر للصلة التي يتصل بها ويظهر بها معناه لأنه اسم مبهم لا يفيد وحده المطلوب. فلو قلت: جاء الذي، أو جاءت التي من غير سابق كلام يعرف منه ما يرجع إليه اسم الموصول لم يستفد السامع إلا كلاماً مبهماً ناقصاً لا يعوّل عليه في الإفادة والاستفادة. لهذا أشبه الحرف في افتقاره إلى غيره المتصل به ليظهر معناه بواسطة هذا الغير. ولولا مميزات الاسمية في الموصول الاسمي لكان من نوع الحرف.

(٣) يعني أن الاستفهام معنى جزئي وضعت له العرب أحرفاً تدلّ عليه، فإذا جاء الاسم مؤدّياً هذا المعنى فقد شارك الحرف في أداء المعنى الجزئي الذي وضع له. وأما الإشارة إلى=

في مَعْنَى كانَ حَقُّهُ أَنْ يُوضَعَ لَهُ حَرْفٌ فَلَمْ يُوضَعْ لَهُ حرفٌ، وقِيلَ: أَشْبَهَتِ الْحَرفَ، وهو أَلْ الْمُعَرِّفَةُ لأَنَّ مَعْنَاهَا الإِشَارَةُ، وكذلِكَ أسماءُ الشَّرْطِ.

س: ما عِلَّةُ بِنَاءِ أسماءِ[1] الأفْعَالِ؟

ج: شَبَهُهَا بالحرفِ: الاستعمالِ في كونِهَا تَعْمَلُ[2]: كَهَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَلَا

= معهود في الذهن أو الخارج فمعنى جزئي أيضاً كان من حقّ العرب أن تضع له أحرفاً تدلّ عليه كالاستفهام ولكنهم لم يضعوا بل استعملوا أسماء بدلها، فبنيت لشبهها حرفاً كان حقه أن يوضع. وقيل: بل وضعوا للإشارة أل المعرّفة، فأسماء الإشارة مبنية لشبهها بها في المعنى. وأنت خبير بأنه حرف واحد لا يكفي لحمل أسماء الإشارة كلها عليه فالحق في علة بنائها هو التعليل الأوّل. وأما أسماء الشرط فأشبهت إن أو لو الشرطيتين، أي في تأدية أيتهما معنى جزئياً هو الشرط: أي تعليق حصول شيء على حصول شيء آخر أو نفيه.

(١) أسماء الأفعال الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر هي: ما أدّت معاني الأفعال المنسوبة إليها من غير أن تقبل شيئاً من علاماتها، ففي الماضي نحو: هيهات بمعنى بعد، وشتان بمعنى افترق، وفي المضارع كـ«وي» بمعنى أعجب، وأفّ بمعنى أتضجر، وفي الأمر كإيه بمعنى زد، ونزال بمعنى انزل، ودراك بمعنى ادرك، ومكانك بمعنى اثبت. وقد جزم الشاعر المضارع المرتب عليه في قوله:

مكانك تحمدي أو تستريحي

كما يجزم في جواب الأمر نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]. أما أسماء الأصوات كغاق لصوت نعيب الغراب، وطبقبق لصوت مشي الخيل. وعدس لزجر الحيوان المتحرّك كقول الشاعر:

عدس ما لعباد عليك إمارة   أمنت وهذا تحملين طليق

فمبنية أيضاً لهذه العلة التي ذكرها المؤلف ولا تعمل في شيء مّا.

(٢) يشير المؤلف لقول جرير الشاعر:

فهيهات هيهات العقيق ومن به   وهيهات خلّ بالعقيق نواصله

والبيت من الطويل. والعقيق: موضع بالحجاز. والخلّ بالكسر: الصديق. وإعرابه هيهات: اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محلّ له من الإعراب، وهيهات الثانية تأكيد للأولى، والعقيق فاعل هيهات الأولى، والواو حرف عطف، ومن: اسم موصول معطوف على العقيق، وبه جارّ ومجرور متعلق بمحذوف تقديره استقرّ هو أي من، والجملة صلة من لا محلّ لها من الإعراب. وخلّ فاعل هيهات الثالثة، وبالعقيق جارّ=

يَعْمَلُ فِيهَا غَيْرُهَا. واعلم أَنَّ الاسمَ إِذَا جاء مَبْنِيًّا على السكونِ سُئِلَ عنهُ سؤالٌ وَاحِدٌ، فَيُقَالُ: لِمَ بُنِيَ على السُّكُونِ؟ وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ جاءَ على أَصْلِهِ، وذٰلِكَ كَكَمْ وَمَنْ إلخ...

س: لِمَ بُنِيتْ كَمْ، وَمَنْ، وَصَهْ، وَنَا في ضَرَبْنَا؟

ج: لأَنَّهَا أَشْبَهَتِ الحرفَ في مَعْنَاهُ وهو الاستفهامُ كَكَمْ، أو أشبهَتِ الحرفَ في الافْتِقَارِ كَمَنْ، أو أَشْبَهَتِ الحَرفَ في الاستعمالِ كصَهْ، أو أشبهَتِ الحرفَ في الوضعِ كنَا في ضرَبْنَا، وإذا جاءَ مَبْنِيًّا عَلَى الحركة يُسْأَلُ عنه ثَلاثَةَ أَسْئِلَةٍ، وذٰلِكَ كَأَنْ يُقَالَ:

س: لِمَ بُنِيَتْ أَيْنَ؟

ج: لأَنها أشبهَتِ الحرفَ في المَعْنَى، وَهُوَ الاسْتِفْهَامُ.

س: وَلِمَ حُرِّكَتْ؟

ج: لأَجْلِ أَلَّا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ.

س: ولم كانَتِ الحركةُ فتحةً؟

ج: لأنَّ الفتحةَ أخفُّ الحَرَكاتِ.

س: لِمَ بُنِيتْ حيثُ؟

ج: لأَنَّهَا أَشْبهَتِ الحرفَ في الافْتِقَارِ إِلى الإِضَافَةِ[1] كَمَا أَنَّ الحرفَ افْتَقَرَ إِلَى المجرور.

س: ولِمَ حُرِّكَتْ؟

ج: لأَجْلِ أَلَّا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ.

= ومجرور متعلق إما بمحذوف صفة لخلّ، أو بنوافقه وهي جملة مركبة من فعل مضارع، وفاعل مستتر وجوباً تقديره نحن، ومفعول هو الهاء: صفة لخلّ مبنية على السكون في محلّ رفع.

(١) حيث ظرف مكان مبني دائماً على الضمّ، ومضاف وجوباً إلى جملة، وفي ذلك يقول ابن مالك في ألفيته:

وألزموا إضافة إلى الجمل حيث وإذ وإن ينوّن يحتمل =

س: ولِمَ كَانَتِ الحركةُ ضمةً؟

ج: لأنها أشبهَتِ الغَايَاتِ(١).

= تقول: جلست حيث جلس زيد: أي في المكان الذي جلس فيه. فجلست فعل وفاعل، وحيث ظرف مكان مبني على الضمّ في محلّ نصب مفعول جلس من جلست، وجلس زيد جملة من فعل وفاعل مضافة إلى حيث في محلّ جرّ.

(١) الغايات: أي الأحرف المفيدة للغاية والانتهاء كإلى وحتى. نحو: سرت من المنزل إلى محلّ العمل. وأحسنت عملي حتى ربحت شكر الناس والفائدة. تريد: كانت الغاية ذلك.

الكلام على اسم الفعل

س: لِمَ بُنِيَتْ نَزَالِ ودَرَاكِ(١)؟

ج: لأنها أشبهَتِ الحرفَ في الاسْتِعْمَالِ.

س: ولِمَ حُرِّكَتْ؟

ج: لأجل أَلَّا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ.

س: ولِمَ كانتِ الحركةُ كسرةً؟

ج: لأن الكسرةَ أصلُ التَّخَلُّصِ من الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، والحرفُ إِذَا جاءَ مبنياً

---

(١) نزال ودراك: اسما فعل أمر بمعنى انزل وادرك. واسم الفعل مطلقاً (للماضي أو المضارع أو الأمر) قسمان:

١ ـ مرتجل: وهو الذي وضع من أوّل الأمر اسم فعل كهيهات بمعنى بعد، وشتان بمعنى افترق، ووي بمعنى أعجب، وصه بمعنى اسكت.

٢ ـ منقول إما من الجارّ والمجرور كإليك بمعنى خذ، وعليك بمعنى الزم، أو من ظرف. نحو: مكانك بمعنى اثبت، أو من مصدر. نحو: نزال ودراك المذكورين، وينقاس اسم الفاعل على هذا الوزن (أي وزن فعال) من كلّ فعل ثلاثي ككتاب، وفهام، وضراب بمعنى اكتب، وافهم، واضرب، من كتب، وفهم، وضرب. وليس من اسم الفعل هات، وتعال، لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة، ومما يدلّ على فعلية هات قول الشاعر:

ولـلّـه مـا يـعـطـي ومـا يـهـاتـي

أي ما يعطيه وما يأخذه، الكلّ ملكه وتحت سلطانه، وتاء هات ملازمة للكسر إلا مع واو الجماعة فتضمّ، ولام تعال ملازمة للفتح دائماً، وأما قول الشاعر:

تـعـالـي أقـاسـمـك الـهـمـوم تـعـالـي

فلحن أو شاذ. وأما هلمّ فعند الحجازيين: اسم فعل أمر بمعنى أقبل لجمودها وعدم قبولها ياء المخاطبة. تقول: على رأيهم هلمّ يا عليّ، أو يا عليان، أو يا رجال أو يا هند. وعند الكوفيين فعل أمر. تقول: على رأيهم هلمّ يا عليّ، هلما يا عليان، هلموا يا رجال، هلمي يا هند.

على السكونِ لا يُسْأَلُ عَنهُ، لأن الأَصلَ فيهِ البنَاءُ، والأصلَ في البناء السكونُ، وأما إذا كانَ مبْنِيًّا على الحركةِ: كَجيْرِ[١]، ومنذُ فَيُسأَلُ عَنْهُ سُؤَالانِ فَيُقَالُ:

س: لِمَ حُرِّكَتْ جَيْرِ؟

ج: لأجل ألَّا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ.

س: لِمَ كانَتِ الحركةُ كسرةً؟

ج: لأَن الكسرةَ أصلُ التَّخَلُّص من التقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

س: لِمَ حُرِّكَتْ مُنذُ؟

ج: لأجل ألَّا يَلْتَقِيَ ساكِنَانِ.

س: ولِمَ كانَتِ الحركةُ ضمةً؟

ج: لِيُعْلَمَ أَنَّ لَهَا أصْلاً في الإعرابِ أو تبعاً لحركةِ المِيمِ، والساكنُ غيرُ حَصِينٍ، أو لأَنَّ الضَّمَّةَ أَقْوَى الحَرَكاتِ.

س: كَمْ يَنْقَسِمُ أيضاً؟

ج: قِسْمَانِ: نَكِرَةٌ، وَمَعْرِفَةٌ.

س: ما النَّكِرَةُ؟

ج: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ في أفْرَادِ جِنْسِهِ، لا يَخْتَصُّ به واحِدٌ دونَ آخَرَ، كرجُلٍ فَإِنَّهُ مَقُولٌ لِكُلِّ ذَكَرٍ بَالِغٍ.

س: مَا المعرفَةُ؟

ج: سبعةٌ، الضميرُ والعَلَمُ، واسمُ الإِشَارَةِ، والموصولُ، والمُحَلَّى بِألْ،

---

(١) جير: حرف للجواب كنعم، تقول لسائلك هل أنت مسلم؟: جير، فجير حرف جواب مبني على الكسر لا محلّ له من الإعراب. أما منذ فحرف جرّ بمعنى من وإلى معاً إن جرت نكرة معدودة كمد. نحو: ما رأيته منذ أو مذ يومين، وبمعنى من إن جرّا معرفة في مضى. نحو: ما رأيته منذ أو منذ يوم الأحد، وبمعنى في إن جرّا معرفة في حضور. نحو: ما رأيته مذ أو منذ يومنا.

والمُضَافُ لِواحِدٍ من هذهِ الخمسةِ، والمُنَادَى[١].

س: ما الْعَلَمُ؟

ج: مَا عَيَّنَ مُسَمَّاهُ كَزَيْدٍ ومَكَّةَ.

س: كَمْ يَنْقَسِمُ الْعَلَمُ؟

ج: قِسْمين، عَلَمٌ شَخْصِيٌّ، وعَلَمٌ جِنْسِيٌّ.

س: ما العلمُ الشَّخْصِيُّ؟

ج: مَا عَيَّنَ مُسَمَّاهُ خَارِجاً: كَزيدٍ[٢].

س: ما العلمُ الجِنْسِيُّ؟

ج: ما عَيَّنَ مسماهُ ذِهْناً[٣]: كأُسَامَةَ.

س: كَمْ أقسامُ الْعَلَمِ[٤]؟

---

(١) وقد جمعها بعضهم في بيت شعر قائلاً:

إن المعارف سبعة فيها كمل ... أنا صالح ذا ما الفتى ابني يا رجل

فقوله أنا: للضمير، وصالح: للعلم، ذا: لاسم الإشارة، وما: للاسم الموصول والفتى: للمحلى بأل، وابني: للمضاف لواحد منها، ويا رجل: للمنادى.

(٢) أي بلا قرينة، بخلاف بقية المعارف فقرينة الضمير المرجع، واسم الإشارة الإشارة الحسية إلخ، فإذا قيل: إنّ زيداً هذا لا يمكن به تعيين مسماه خارجاً متى كان المسمى بزيد أشخاصاً كثيرين كزيد النجار، والحدّاد، والحباك، والتاجر إلخ. ومعنى ذلك أن الاشتراك اللفظي واقع فيه فكيف يعين مسماه، كما يقول المؤلف وغيره؟ تقول: نعم التعيين ليس بلفظ زيد، بل به مقروناً بمشخصاته التي لاحظها واضعه على الذات المعينة لديه بحيث إذا أطلق انصرف إليها عند العارف بوضعه. فإذا وصف بالتاجر أو النجار مثلاً زاد هذا في تعينه ورفع احتمال إرادة غيره مما يشاركه في لفظ زيد. والخلاصة أن العلم لم يوضع للشيوع في الجنس كالنكرة الموضوعة لذلك بل للخصوص بواسطة المشخصات.

(٣) لما كان وضع العلم الجنسي للماهية (الحقيقة) بشرط حضورها في الذهن بقطع النظر عن الأفراد وجدت أم لم توجد، قلّت أم كثرت، كان التعيين بالطبع ذهنياً فقط. لأن الخارج الذي توجد فيه الأفراد مقطوع النظر عنه حين الوضع. فواضع أسامة لجنس الحيوان المفترس، لم يلاحظ فرداً مخصوصاً مما يتحقق فيه هذا الجنس، بل لاحظ الجنس نفسه حين وضعه.

(٤) أي مطلقاً شخصياً أو جنسياً للعاقل وغيره فلا تكرار مع قوله كم ينقسم العلم.

ج: ثلاثةٌ: اسمٌ، وكُنْيَةٌ، ولَقَبٌ.

س: ما الاسمُ؟

ج: هو مَا تَقَدَّمَ من زيدٍ ومَكَّةَ(١).

س: مَا الْكُنْيَةُ؟

ج: مَا صُدِّرَتْ بِأَبٍ أَوْ أُمٍّ(٢): كأَبِي بَكْرٍ، وَأُمِّ كُلْثُومٍ.

س: مَا اللَّقَبُ؟

ج: ما أَشْعَرَ بِمَدْحٍ أو ذَمٍّ: كَزَيْنِ الْعَابِدِيْنَ، وَقُفَّةَ، وَبَطَّةَ، وَأَنْفِ النَّاقَةِ.

س: ما الضَّمِيرُ؟

ج: ما كُنِيَ بِهِ عَنِ الاسْمِ الظَّاهِرِ(٣).

س: كَمْ يَنْقَسِمُ الضَّمِيرُ؟

ج: قِسْمَيْنِ: مُتَّصِلاً، وَمُنْفَصِلاً.

س: ما المُتَّصِلُ؟

ج: مَا لَا يُبْتَدَأُ بِهِ وَلَا يَقَعُ بَعْدَ إلّا في حَالَةِ الاخْتِيَارِ.

س: كَمْ أقسامُ المتَّصِلِ(٤)؟

---

(١) فزيد مثال للشخص العاقل. ومكة للشخص غير العاقل: اسم لبلد بيت اللّه المحرّم. وأسامة للجنس: اسم لكلّ حيوان مفترس. وهكذا ثعالة لجنس الثعالب، وبرّة لعمل البرّ، وفجار للفجرة. وهلمّ جرّا.

(٢) أو ابن، أو بنت، أو عمّ، أو خال، إلخ من كل قريب يحصل به التمييز والتعين نحو: هذا ابن زيد، وهذه بنت بكر، وهذا عمّ مصطفى أفندي، وخال عثمان.

(٣) الكناية لغة: الخفاء في التعبير: أي إبهام مقصود للمتكلم يستر به شيئاً مّا عن السامع. وفي اصطلاح أهل البيان: لفظ أطلق عن أن يراد به معناه الحقيقي وأريد به لازمه بقرينه لا تمنع إرادة المعنى الحقيقي مع اللازم. والمراد هنا: الكناية بالمعنى اللغوي. لأن الضمير سواء أكان للمتكلم كأنا، أو للمخاطب كأنت، أو للغائب كهو يقصد به عدم التصريح بالاسم الظاهر، إما للاختصار، أو لصيانته عن اللسان لشرفه، أو لصون اللسان عنه لقبحه.

(٤) أي المتصل بالفعل أو ما يقوم مقامه من اسم الفاعل، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل=

ج: ثَلَاثَةٌ: مرفوعٌ، وَمَنْصُوبٌ، وَمَجرُورٌ.

س: مَا المَرفوعُ المتصِلُ؟

ج: اثنَانِ لِلمُتَكَلِّم: وَهُمَا ضربْتُ[1]، وضَرَبْنَا. وخمسةٌ للمُخَاطَبِ وهي: ضَرَبْتَ، وضَرَبْتِ، وضربتُمَا، وضرَبْتُمْ، وضرَبْتنَّ. وخمسةٌ للغَائبِ وهي: ضرَبَ، وضرَبَتْ، وضرَبَا، وضرَبُوا، وضرَبْنَ.

س: مَا المضمرُ المتَّصِلُ المنصوبُ؟

ج: اثنَا عَشَرَ: اثنَانِ لِلمتَكَلم، وَهُمَا: أكْرَمنِي[2]، وأكْرَمَنا. وَخَمْسَةٌ للمخَاطَبِ وهي: أكرَمَكَ، وَأكرَمَكِ، وأكْرَمَكما، وأكرَمَكُمْ، وأكْرَمَكُنَّ. وخمسةٌ للغَائب، وهي: أكرمَهُ، وأكرَمَها، وأكْرَمَهُمْ، وأكْرَمَهُنَّ.

س: مَا المُضْمَرُ المتصِلُ المجرُورُ؟

ج: اثنَا عَشَر: اثْنَانِ لِلْمُتَكلَمِ وهما: مرَّ بِي وَمَرَّ بِنَا. وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِ وهِيَ: مرَّ بِكَ، ومرَّ بكِ، ومرَّ بِكُمَا، ومرَّ بِكُمْ، ومرّ بِكُنَّ. وخَمْسَةٌ للغائب: مرّ بِهِ، ومرَّ بِهَا، ومرَّ بِهِمَا، ومرّ بِهِمْ، ومرَّ بِهِنَّ.

= والمصدر. وقد مثل المؤلف للمتصل بالفعل في جميع أقسام المتصل، ومثال المتصل باسم الفاعل: جاءني محبك، وبالصفة المشبهة: جاءني حبيبك، وبأفعل التفضيل: قدّرني أكبرهم، وبالمصدر: أسرني تقديرك لي. وسنذكر في باب الإضافة أن إضافة العامل إلى معموله لفظية، ونبين الفرق بينها وبين الإضافة المعنوية، فانتظرنا هناك.

(١) أي التاء في ضربت، ونا في ضربنا. وتقول في ضربتما: التاء ضمير متصل للمتكلم، والميم بعدها حرف عماد، والألف حرف دال على التثنية، وفي ضربتم الميم علامة لجمع الذكور، وفي ضربتن، النون بعد تاء الضمير علامة جمع النسوة ومعنى كونها علامة أنها حرف لا محلّ له من الإعراب. وتقول في ضرب: الضمير مستتر جوازاً تقديره هو، وكذلك في ضربت: أي هي، لأن العامل فيهما يصحّ أن يرفع الظاهر. وتقول في ضربا: الألف ضمير المثنى فاعل مبني على السكون في محل رفع، وفي ضربوا: الواو ضمير جماعة الذكور فاعل كذلك، وفي ضربن: النون ضمير جماعة النسوة فاعل مبني على الفتح في محل رفع.

(٢) النون في أكرمني نون الوقاية، والياء ضمير المتكلم. وفي أكرمكن: الكاف ضمير الخطاب، والنون حرف دال على جماعة النسوة، وكذا تقول في أكرمهن وبالتساهل تقول: كن، وهن ضمير إلخ وهو إعراب المدارس. والله أعلم.

س: ما المُنفَصِلُ؟

ج: هو ما يُبْتَدأُ بِهِ. وَيَقَعُ بَعْدَ إلّا في الاخْتِيَارِ(١).

س: كَمْ أقْسَامُهُ؟

ج: قِسْمَانِ: مَرْفُوعٌ، ومَنْصُوبٌ.

س: ما المرفوعُ المُنْفَصِلُ؟

ج: اثنَا عَشَرَ: اثْنَانِ لِلمُتَكلمِ وَهُمَا، أَنَا، ونَحْنُ. وخمسةٌ لِلمُخَاطَبِ وهِيَ: أَنتَ(٢)، وأنتِ، وأنتُما، وأَنتُمْ، وأنتُنَّ. وخمسةٌ للغَائبِ وهِيَ: هُوَ، وهِيَ، وهُمَا، وهُمْ، وهُنَّ.

---

(١) وأما ما في قول الشاعر:

... أن كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار

حيث أوقع الضمير البارز المتصل وهو الكاف بعد إلا، فضرورة ألجأه إليها ضرورة الوزن. إذ لو قال: إلا إياك كما هو اللازم لانكسر البيت. والديار: ساكن الدار، وهو فاعل يجاور، وإلا أداة استثناء، والكاف مستثنى من ديار مبني على الكسر في محلّ نصب.

استلفات: المضمر والضمير: اسمان لما وضع لمتكلم كأنا، أو مخاطب كأنت، أو غائب كهو. وينقسم إلى مستتر وبارز.

١ ـ المستتر: ما ليس له صورة في اللفظ. ولا يكون إلا مرفوعاً، إما فاعلاً أو نائب فاعل. فإن كان عامله مما يصحّ أن يرفع الاسم الظاهر فهو مستتر جوازاً. نحو: محمد فهم: أي هو. ففهم يصحّ أن يرفع الظاهر حيث تقول: فهم محمد، وإن كان لا يصحّ أن يرفع الاسم الظاهر كأمر الواحد المذكر: نحو: قم وتكلم، والمضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر كتقوم يا زيد، أو بالهمزة، أو النون كأقوم ونقوم فمستتر وجوباً.

٢ ـ البارز: وهو ما له صورة في اللفظ. وهو الذي ينقسم إلى متصل ومنفصل والبارز بقسميه: هو الذي به عليه المؤلف.

(٢) الضمير هو أن من أنت. والتاء حرف خطاب. والميم في أنتما حرف عماد، والألف حرف دالّ على التثنية. والميم في أنتم للجمع حرف مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب. والنون المشدّدة في أنتنّ حرف دالّ على جماعة النسوة، والتاء قبلها حرف خطاب.

س: ما المنصُوبُ المنفصِلُ؟

ج: اثنَا عَشَرَ، اثنانِ للمتكلم وهِيَ، إيَّايَ[1]، وإيَّانَا. وخمسةٌ للمخَاطَبِ وهي: إيَّاكَ، وَإيَّاكِ، وإيَّاكُمَا، وإيَّاكُمْ، وإيَّاكُنَّ. وخمسةٌ لِلْغَائبِ وهي: إيَّاهُ، وإيَّاها، وإيَّاهُمَا، وإيَّاهُمْ، وإيَّاهُنَّ. فَالْجُمْلَةُ سِتُّونَ ضَمِيْراً مِنْ ضَرْبِ خَمْسَةٍ في اثْنيْ عَشَرَ، وَكُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ، وَتَقَدَّمَتْ عِلَّةُ بِنَائِهَا.

---

(١) الضمير هو إيا فقط. والياء المتصلة به حرف دالّ على التكلم. وكذا إيا من إيانا. ونا حرف للمتكلم المعظم نفسه أو معه غيره. ويقال مثل ذلك في المذكور بعد. ولنعرب مثالاً للإيضاح «إياك نعبد» إيا ضمير منفصل بارز مفعول مقدّم لنعبد، مبني على السكون في محلّ نصب. والكاف المتصلة به حرف دالّ على الخطاب مبني على الفتح لا محلّ له من الإعراب. ونعبد فعل مضارع مبدوء بنون الجماعة مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن، مبني على الضمة في محلّ رفع.

اسم الإشارة

س: ما اسمُ الإِشَارَةِ؟

ج: هُوَ مَا دَلَّ على مُسَمَّاهُ بِالإشَارَةِ الْحِسيَّةِ كالرَّأْسِ والْيَدِ.

س: ما أَلْفَاظُهُ؟

ج: ثَمَانِيَةٌ، ذَا[١] لِلْمُفْرَدِ المُذَكَّرِ، وَذِيْ وَتِيْ وَتَا وَذِهْ لِلْمُفْرَدِ المُؤَنَّثِ وَذَانِ لِلْمُثَنَّى المُذَكرِ؛ وَتَانِ لِلْمُثَنَّى المُؤَنّثِ، وَأُولَاءِ[٢] لِلْجَمْعِ مُطْلقاً.

س: كَمْ رُتَبُهُ؟

ج: ثَلاثَةٌ: قُرْبَى كَذَا، وَوُسْطَى كَذَاكَ. وَبُعْدَى كَذٰلِكَ. وَتَتَّصِلُ هَا التَّنْبِيهِ بِأَسْمَاءِ الإِشَارَةِ: كَهٰذَا. وَيَمْتَنِعُ اتِّصَالُ اللَّامِ بِالْكَافِ في ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ.

س: مَا المَوَاضِعُ الَّتِي يَمْتَنِعُ فِيها دُخُولُ اللَّامِ مَعَ الْكَافِ؟

ج: ثَلاثَةٌ، أَوَّلُهَا: إِذا اتّصَلَ بِاسْمِ الإشَارَةِ هَا التنْبِيهِ كَهٰذَا؛ فَتَقُولُ: هٰذَاكَ

---

(١) بل خمسة عشر (ذا) للمفرد المذكر و(تا، وتي، وته، وتهي، وذي، وذه بالكسر وذه بالسكون، وذهي، وذات) وإن كانت ذات تستعمل غير إشارية بمعنى صاحبة، وموصولة بمعنى التي. و(ذان) للمثنى المذكر. و(تان) للمثنى المؤنث. و(أولاء أو أولى) للجمع مطلقاً. و(هنا) للمكان، فهذه خمسة عشر.

(٢) مطلقاً أي مذكراً أو مؤنثاً، وفرقوا بين أولى الإشارية وبين ألى الموصولة بالواو ترسم مع الإشارية دون الموصولة، ثم إن أولى الإشارية تكون بالمدّ دائماً عند البصريين. نحو: أولئك على هدى من ربهم مع الكاف، وبدونها. نحو: هؤلاء النعم من عطاء ربك. وبالقصر عند التميميين. نحو: أولى لك القوم أرضوا خالقهم، وترسم بالياء حينئذٍ، وقد تمدّ.

وَلَا تَقُولُ هٰذَا لِكَ؛ لِكَثْرَةِ الزَّوائِدِ ولِئَلَّا يُتَوهَّمَ أنَّ لِكَ جَارٌّ ومَجْرُورٌ وثَانيهَا: ذَانِ وتَانِ، فَيُقَالُ: ذانِكَ، وتَانكَ، وَلا يُقَالُ ذانِ لِكَ ولَا تَانِ لِكَ لما سَبَق. وثالثُها: أُولَاءِ في لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ فَيُقَالُ: أُولٰئِكَ ولَا يُقَالُ أولاءِ لِكَ لما سَبَقَ أيْضاً، وأمَّا عَلَى لُغَةِ مَنْ قَصَرهُ. فيقالُ: أُولَى لِكَ.

الموصول(١)

س: مَا المَوْصُولُ؟

ج: كُلُّ اسْمٍ افتَقَرَ إلى صِلَةٍ وعَائِدٍ.

س: كَمْ أَقْسَامُهُ؟

ج: قِسْمَانِ: نَصٌّ، ومُشْتَرَكٌ.

س: مَا النَّصُّ؟

س: مَا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ؟

س: كَمْ أَلْفَاظُ النَّصِّ؟

ج: ثَمَانِيَةٌ: الَّذِي لِلْمُفْرَدِ المُذَكَّرِ، وَالَّتِي لِلْمُفْرَدَةِ المُؤَنَّثَةِ، وَاللَّذَانِ لِلْمُثَنَّى المذَكَّرِ؛ واللَّتَانِ لِلْمُثَنَّى المؤنّثِ؛ والأُلَى(٢) والَّذِينَ لِلْجَمْعِ المُذَكَّرِ،

---

(١) أي الاسمي. لأنه المنصرف إليه اسم الموصول عند الإطلاق، ويعرف بأنه الاسم المبهم المفتقر افتقاراً لازماً إلى صلة وعائد، ولا يسبك ما بعده بمصدر. أما الموصول الحرفي فهو ما افتقر إلى صلة دون عائد وسبك ما بعده بمصدر وهو خمسة في الأصحّ نظمها السندوبي بقوله:

وهاك حروفاً بالمصادر أوّلت — وذكري لها خمساً أصح كما رووا

وها هي أن بالفتح أن مشدادا — وزيد عليها كي فخذها ما ولو

مثال أن قولك: يعجبني أن تجتهد في عملك: أي اجتهادك. وأنّ. نحو: سرّني أنك نجحت: أي نجاحك، وكي. نحو: اتجرت كي أربح: أي للربح. وما. نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨]: أي عنتكم. والعنت: التعب والمشقة. ومثال لو. نحو قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] أي يودّون إسلامهم. فالمصدر الذي ينسبك بهذه الحروف يعرب حسب طلب العامل الذي قبل الحرف السابك، ففي المثالين الأوّلين فاعل للفعل قبله. وفي الثالث مجرور بلام كي المقدّرة، وفي الرابع مفعول ودّ، وفي الخامس مفعول يودّ.

(٢) الألى تستعمل لجمع المذكر كما ذكره المؤلف. وقد تستعمل للجمع مطلقاً مذكراً أو=

واللَّائي واللَّاتِي لِجَمْعِ المُؤنّثِ؛ فالَّذِي لَا يَأْتِي بِمَعْنَى الّتِي وَلَا بِمَعنى غَيْرِهَا إلى آخِرِهَا.

س: ما المُشْتَرَكُ؟

ج: مَا احْتَمَلَ مَعْنَى غَيْرِهِ.

س: كَمْ أَلْفَاظُهُ؟

ج: سِتَّةٌ: مَنْ وَتَكُونُ لِلْعَاقِلِ، وَمَا وَتَكُونُ لِغَيْرِ الْعَاقِلِ، وذُو في[1] لُغَةِ طَيِّئٍ،

= مؤنثاً. ومما ورد بالاستعمالين قول الشاعر:

وتلقى الألى يستلئمون على الألى　　تراهن يوم الروع كالحدأ القُبل

أي تجد الرجال الألى يلبسون لاماتهم - جمع لامة: آلة للحرب تلبس في الرأس لتقي المحارب وقع السيف عليه - راكبين على الألى: أي الأفراس جمع فرس: أنثى الخيل. ويوم الروع: يوم الحرب المروع المخوف. والحدأ: جمع حدأة. والقبل بضمّ القاف وسكون الباء: جمع قبلاء بمعنى واسعة العينين يقظتهما. واللذين تبنى على فتح النون في الأحوال الثلاثة إلا عند هذيل، وعقيل فبالواو رفعاً، وبالياء جرًا ونصباً. قال شاعرهم:

نحن اللذون صبحوا الصباحا　　يوم النخيل غارة ملحاحا

والبيت من الرجز. ويوم النخيل بالتصغير: موضع بالشام. والغارة: الهجوم. والملحاح: الشديد. ويعرب هكذا. نحن ضمير منفصل بارز مبتدأ، مبني على الضمّ في محلّ رفع، واللذون خبره مبني على الواو أو النون في محلّ رفع جيء به على صورة المعرب. وصبحوا فعل وفاعل، والجملة صلة اللذون، والعائد الواو التي هي فاعل صبحوا. والصباحا: ظرف منصوب بصبحوا، والألف فيه للإطلاق. ويوم ظرف منصوب بصبحوا. والنخيل مضاف إليه. وغارة مفعول لأجله. وملحاحاً صفة له.

(١) يقولون: زارني ذو حييته: أي الذي قمت بتحيته وإكرامه. ومنه قول سنان الطائي:

فإنّ الماء ماء أبي وجدّي　　وبئري ذو حفرت وذو طويت

والبيت من الوافر. والحفر للبئر معروف. والطيّ: البناء بالحجارة ونحوها. وإعرابه الفاء بحسب ما قبلها. وإنّ الماء ماء أبي وجدّي: جملة مركبة من إنّ واسمها وخبرها المضاف إليه أبي، وجدّي عطف عليه. وبئري: مبتدأ ومضاف إليه. وذو: اسم موصول مبني على السكون في محلّ رفع خبر بئري. وجملة حفرت المركبة من الفعل والفاعل صلة ذو لا محلّ لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره حفرتها. وذو عطف على ذو الأولى، وطويت صلة، وهو خبر بعد خبر. ويجوز عطف بئري على أبي، وتكون ذو صفة لبئر. والمعنى: أنّ الماء ماء أبي وماء بئري الذي حفرته وطويته.

وذا[١] بِشَرْطِ تَقَدُّمِ مَا أو مَنْ الاِسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ، وَأَيُّ[٢] وألْ. وَكُلٌّ مِنَ

(١) وذا تكون موصولة بشروط ثلاثة:
الأول: ما ذكره المؤلف.
الثاني: ألا تلغى في الكلام.
الثالث: ألا تكون إشارية مثالها مع استكمال الشروط، نحو قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٢٤] أي ما الذي أنزله بدليل الإجابة بقولهم: ﴿قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]. ومنه قول الشاعر:

وقصيدة تأتي الملوك غريبة قد قلتها ليقال من ذا قالها

والبيت من الكامل. والإعراب: الواو واو ربّ. وقصيدة مجرور بربّ المقدّرة بعد الواو. وهي مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة التي منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة حرف الجرّ الشبيه بالزائد. وتأتي فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على قصيدة. والملوك مفعول تأتي. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول صفة لقصيدة. وغريبة صفة ثانية بالجرّ على اللفظ. وبالرفع مراعاة للمحلّ. وقد: حرف تحقيق. وقلتها: فعل وفاعل ومفعول. والجملة خبر المبتدأ الذي هو قصيدة. وليقال اللام لام التعليل أي لام كي، ويقال منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد لام كي. ومن اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محلّ رفع. وذا خبره وهي اسم موصول مبني على السكون في محلّ رفع وهي محلّ الشاهد. وقالها فعل ماض ومفعوله، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ذا. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول صلة ذا لا محلّ لها من الإعراب. وجملة من ذا قالها نائب فاعل يقال ولام كي ومجرورها وهو المصدر المنسبك بأن المقدّرة متعلق بقلتها.

(٢) أي: مثل ما، تكون للمفرد والمثنى والجمع مذكراً أو مؤنثاً عاقلاً أو غير عاقل. تقول: يعجبني: أي قام، وأي قامت، وأي قاما، وأي قامتا، وأي قاموا وأي قمن: أي الذي قام، والتي قامت، واللذان قاما، والذين قاموا، واللائي قمن وإنما تبنى إذا أضيفت وحذف صدر صلتها وكان ضمير رفع. نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]. وإعرابها: ثم حرف عطف، واللام في لننزعن موطئة للقسم وتسمى لام التأكيد: أي تقوية الحكم، وننزعنّ فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، ونون التوكيد حرف لا محلّ له من الإعراب. ومن كلّ شيعة جارّ ومجرور متعلق بننزعنّ. وأي اسم موصول بمعنى الذي مبني على الضمّ في محلّ رفع. وأشدّ خبر مبتدأ محذوف تقديره هو. وعلى الرحمٰن جارّ ومجرور متعلق بعتيا. وعتيًّا تمييز أشدّ. وتعرب أي فيما عدا هذه الصورة وهي ثلاث: ما إذا لم تضف أصلاً. أو أضيفت وذكر صدر صلتها الضمير المرفوع. نحو: يعجبني أيهم هو مجتهد. أو أضيفت ولم يكن صدر صلتها ضمير رفع. نحو: يدهشني أيّ الرجال ظهر جباناً. وقد أفادُ حكم=

الموصُولِ النَّصّ والمشتَرَكِ مُفْتَقِرٌ إلى صِلَةٍ وَعَائِدٍ.

س: مَا الصِّلَةُ؟

ج: جملةٌ اسميةٌ أو فِعْلِيَّةٌ نحوُ: جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ قائمٌ، وجاء الَّذِي قَامَ أبُوهُ. وَشِبْهُ جُمْلَةٍ، وَهُوَ الظَّرْفُ والجَارُّ والمجرورُ التَّامَّانِ نحوُ: جَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ، وجاءَ الذي في الدَّارِ، إلَّا صِلَةَ ألْ فَلَا تَكُونُ إلَّا صِفَةً صَرِيْحَةً، أيْ اسْمَ فَاعِلٍ أو اسْمَ مَفْعُولٍ نحوُ: جَاءَ الضَّارِبُ وَالْمَضْرُوبُ.

س: مَا الْعَائِدُ؟

ج: ضَمِيرٌ مُطَابِقٌ لِلْمَوْصُولِ إفْرَاداً وَتَثْنِيَةً وجمعاً وتَأْنِيثاً وتَذْكِيراً.

= صورها الأربع قول ابن مالك:

أي كما وأعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف

المحلى بأل

س: مَا هُوَ المحلَّى بِأَلْ؟

ج: المحلَّى بِأَلْ اسْمٌ دخَلتْ عَلَيْهِ أَلْ فَأَفَادتْهُ التَّعْرِيفَ نَحْوُ: الْغُلَامِ.

س: كَمْ تنقسِمُ أَلْ بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهَا؟

ج: ثلاثةُ أقسَامٍ(١): جِنْسِيَّةٌ، نَحْوُ: الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ. وَاستِغْرَاقِيَّةٌ وَهِيَ

(١) الأوفق في تقسيم أل ما يأتي: أل على قسمين عهدية وجنسية، وكلّ منهما ثلاثة أقسام، فالعهدية بأقسام العهد الثلاثة: الذهني، والذكري، والحضوري ذكرها المؤلف. والجنسية:

١ ـ إما أن تكون لاستغراق أفراد الجنس، وهي التي تخلفها كلّ حقيقة. نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] أي كلّ فرد فرد عاجز عن أن يستقلّ بنفسه وينفرد بكفايته عن خالقه مهما علا شأنه ولو كان ملكاً أو:

٢ ـ تكون لاستغراق خصائص أفراد الجنس: أي صفاتها الخاصة. وهي التي تخلفها كلّ مجازاً. نحو: أنت الرجل: أي الكامل الجامع لصفات الرجولة، مبالغة في مدحه. لأن ذلك مستحيل على الحقيقة. ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «كلّ الصيد في جوف الفرا». والفرا بفتح الفاء: حمار الوحش، وهو مثل يضرب لكلّ متفوّق على أقرانه، إذ يستحيل على الحقيقة أن يجمع الفرا كلّ الصيد، ويعلو قيمة على كل أفراد الجنس مجتمعة. وأصل المثل أن ثلاثة خرجوا للصيد فصاد الأوّل أرنباً، والثاني غزالاً، والثالث حماراً وحشياً، فافتخر الأوّلان على الثالث فقاله، فتمثل به النبيّ ﷺ. ومن ذلك قول أبي نواس يمدح الرشيد:

ليس على الله بمستنكر ... أن يجمع العالم في واحد

والبيت من السريع وإعرابه ليس: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر. وعلى الله متعلق بمستنكر. والباء في بمستنكر حرف جرّ زائد، ومستنكر خبر ليس مقدّم على اسمها منصوب بفتحة منع من ظهورها حركة حرف الجرّ الزائد. وأن حرف مصدري ونصب. ويجمع فعل مضارع منصوب بأن. والعالم مفعول يجمع. وفي واحد جارّ ومجرور متعلق به. وفاعل يجمع ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله. والمصدر المنسبك من أن والفعل اسم ليس مؤخر تقديره جمعه العالم أي صفاته الكاملة. أو:

=

مَا يَحلُّ مَحلّهَا كُلُّ نحوُ: الْعُلَمَاءُ خَيْرٌ مِنَ الجُهَّالِ، أيْ كُلُّ العُلَمَاءِ خَيْرٌ مِنَ الجُهَّالِ، وَعَهْدِيَةٌ، وَهِيَ تَنْقَسِمُ إلى ثلاثةِ أَقْسَامِ عَهْدِ ذِهْنِيٌّ نحوُ: جَاءَ الرَّجُلُ، أيْ المعهودُ بَيْنَكَ وبينَ مُخَاطَبِكَ ذِهْناً. وَذِكْرِيٌّ نحوُ: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦] أي الرسول المذكور أوّلاً. وحُضُورِيٌّ نحوُ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] أي اليومَ الحاضر، وهو يومُ عَرَفَةَ.

س: هل تُفِيدُ أَلْ التَّعْرِيفَ دائماً؟

ج: إذا دخَلَتْ على اسْمِ الْفَاعِلِ أو اسْمِ المفعُولِ تُسَمَّى «مَوصُولَةً» كالضّارِبِ والْمَضْرُوبِ، وقد تكونُ «زَائِدَةً» كالدَّاخِلَةِ على الأسماءِ الموصُولَةِ كالَّذِي وأَخَوَاتِهِ وكالدَّاخِلَةِ على الآنَ وعلى الْعَبَّاسِ فَهِيَ زَائِدَةٌ لا تُفِيْدُ التَّعْرِيْفَ.

المعرف بالإضافة:

س: مَا هُوَ الْمُعَرَّفُ بِالإِضَافَةِ؟

ج: المعرَّفُ بِالإِضَافَةِ: الاسمُ المُضَافُ إِلَى الْمَعَارِفِ الْمُتَقَدِّمَةِ، كالمُضَافِ إلى الضَّمِيْرِ نحوُ: غُلَامِي، وغُلَامِكَ، وغلَامِهِ. والمضَافِ إلى الْعَلَمِ نحوُ: غُلَامُ زَيْدٍ. والمضَافِ إلى اسْمِ الإِشَارَةِ نحوُ: غُلَامُ هٰذَا. والمضافِ إلى الموصُولِ: نحوُ: غلامُ الذِي قَامَ أبُوهُ. وَالمضَافِ إلى المُحَلّى بِأَلْ: نَحْوُ: غلامُ الرَّجُلِ.

المعرف بالنداء:

س: مَا المعرَّفُ بِالنِّدَاءِ؟

ج: اسمٌ قُصِدَ تَعْيِينُهُ بِحرْفٍ من حُروفِ النِّدَاءِ، فَيَكْتَسِبُ التَّعْرِيفَ بِذٰلِكَ الْحَرْفِ نحوُ: يا رَجُلُ، ويا غُلَامُ، ويَجْمَعُ المعارِفَ السَّبْعَةَ قَوْلُهُ:

إنَّ المعارِفَ سَبْعَةٌ فِيهَا سَهْلْ　　　أنا صَالِحٌ ذَا مَا الْفَتَى ابْنِي يَا رَجلْ

= ٣ ـ لتعريف الماهية وهي التي لا تخلفها كلّ لا حقيقة ولا مجازاً. مثل: الرجل خير من المرأة: أي هذه الحقيقة أفضل من تلك بقطع النظر عن الأفراد في كلّ منهما.

باب الأفعال

الأَفْعَالُ ثلاثَةٌ: مَاضٍ، ومضارعٌ، وأَمْرٌ، ولِكُلٍّ وَاحِدٍ مِنهَا ثلاثةُ أَحْكامٍ.

س: ما أحكامُ الماضِي؟

ج: ثلاثةٌ، بِنَاؤُهُ على الْفَتْحِ إذا لم يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ نحوُ: ضَرَبَ. وبِنَاؤُهُ عَلَى السكُونِ إذا اتَّصَلَ به ضميرُ رَفعٍ مُتَحَرِّكٍ نَحْوُ: ضَرَبْتُ. وبِنَاؤُهُ على الضَّمِّ إذا اتَّصَلَ بِهِ وَاوُ الجَمَاعَةِ نحوُ: ضَرَبُوا.

س: ما أحكامُ الأمْرِ؟

ج: ثَلاثةٌ، بِنَاؤُهُ على السكُونِ إذا كانَ صَحِيحَ الآخِرِ نحوُ: اضْرِبْ، وبِنَاؤُهُ عَلَى حَذْفِ آخِرِهِ إذا كانَ مُعْتَلَّ الآخِرِ نحوُ: ادْعُ، واخْشَ، وارْمِ. وبِنَاؤُهُ على حَذْفِ النُّونِ إذا اتَّصَلَ بِهِ واوُ الجماعَةِ أو أَلِفُ الاثنَيْنِ، أو ياءُ المؤنَّثَةِ المخاطَبَةِ نحوُ: اضرِبُوا، وَاضْرِبَا، وَاضْرِبِي.

س: ما أحكامُ المُضَارِعِ؟

ج: ثلاثةٌ: بِنَاؤُهُ على الْفَتْحِ إذَا اتَّصَلَ بِهِ نونُ التوكيد الْمُبَاشِرَةِ[1] ثقيلةً أَوْ

---

(١) سبق بيان أن الفعل المضارع إنما يبنى مع نون التوكيد إذا باشرته لفظاً وتقديراً أو تقديراً فقط ليخرج ما باشرته لفظاً فقط. نحو: لتبلونّ، ولتنصرن، فإما ترينّ. فإنّ واو الجماعة في الأوّلين، وياء المخاطبة في الثالث فاصلتان المضارع عن النون، ولهذا يعرب المثالان الأوّلان هكذا لتبلونّ. اللام موطئة للقسم. وتبلونّ فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين فاعل. ونون التوكيد حرف لا محلّ له من الإعراب ومثله تماماً لتنصرنّ. والثالث مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال. وياء المخاطبة المحذوفة لالتقاء الساكنين فاعل. ونون التوكيد حرف=

خَفِيفَةَ نحوُ (لَيُنْبَذَنَّ، وَلَيَكُونَنْ) وبِناؤه على السكُونِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ نونُ النسْوَةِ نحو: (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ) وإعرابُهُ بالرَّفعِ إذا تَجَرَّدَ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ نحوُ: يَضْرِبُ، وَيخشى، وَيدْعُو، وَيرْمي.

= لا محلّ له من الإعراب. راجع ص ٣٧ لتعرف أصل الأمثلة الثلاثة وتقيس عليها نظائرها.

باب نواصب الفعل المضارع

س: ما النَّوَاصِبُ لِلْمُضَارِعِ؟

ج: عَشرَةٌ وهِيَ: أَنْ، ولَنْ، وإذَنْ، وَكَيْ، وَلَامُ كَيْ، وَلَامُ الجُحُودِ، وحتَّى، والواوُ، وَالْفَاءُ الواقِعَتَانِ فِي الجَوَابِ، وَأَوْ التي بِمَعْنَى إلى أَوْ إِلَّا. أَرْبَعَةٌ مِنْهَا تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا، وَسِتَّةٌ مِنْهَا تَنْصِبُ بِأَنْ مُضْمَرَةً بَعْدَهَا وُجُوباً وَجَوَازاً.

س: ما الأربعةُ التي تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا؟

ج: **أحدُها**: «أن»[1] نحو: يُعْجِبُنِي أَنْ تضْرِبَ، وأن تَدْعُوَ، وأَنْ تَرْمِيَ، وأَنْ

---

(١) أن: أي المصدرية. لأن أن تأتي على أربعة أنواع:

١ ـ مفسرة.

٢ ـ زائدة.

٣ ـ مخففة من الثقيلة.

٤ ـ مصدرية. وبيان هذه الأنواع كالآتي:

أن المفسرة: هي التي تسبق بجملة فيها معنى القول دون حروفه وتتأخر عنها جملة، ولم تقترن بحرف جرّ. نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] فإنَّ ما بعد أن مفسر وموضح لما قبلها: أي الذي أوحيناه إليه هو أن يصنع الفلك، فهي بمعنى أي.

أن الزائدة: هي ما وقعت تالية للما الحينية نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٦٩] أي فحين جاء البشير. أو بين الكاف ومجرورها. نحو قول الشاعر:

كـأن ظـبـيـة تـعـطـو إلـى وارق الـسـلـم

أي كظبية. أو بين القسم ولو نحو: أقسم أن لو قدّرتني لتفانيت في خدمتك الأصل أقسم لو.

أن المخففة من الثقيلة: هي الواقعة بعد ما يفيد العلم. وهي والمفسرة والزائدة لا ينصبن، ويجب فصل المخففة عن المضارع إما بقد أو نفي أو السين أو لو. نحو: علمت أن قد فهمت مرادي. ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢]. ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ =

تَخْشَى، فَيُعجِبُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مرفوعٌ لِتَجَرُّدِهِ عَنِ النَّاصِبِ وَالجَازِمِ، وعلامةُ رفْعِهِ ضمةٌ ظاهرةٌ في آخِرِهِ، وأن حرفٌ مَصْدَرِيٌّ ونَصْبٌ، وتضْرِبَ فِعْلٌ مُضَارِعٌ منصوبٌ بِأَنْ، وعلامةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ ظاهرةٌ في آخِرِهِ، وسُمِّيَتْ أَنْ مَصْدَرِيَّةً لأنها تَسْبُكُ ما بَعْدَهَا بِمَصْدَرٍ، وتقولُ في المثالِ المذكورِ: وَأَنْ مَعَ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ فَاعِلُ يُعْجِبُنِي، وَالتَّقْدِيرُ: يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ، وكذا الإعْرَابُ في تَدْعُو وَتَرْمِي. وأمَّا أن تَخْشَى فمنصُوبٌ بفتحةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الألِفِ مَنَعَ مِنْ ظُهورِهَا التَّعَذُّرُ، وشرطُ النَّصْبِ بِهَا أَلَّا يَسْبِقَهَا عِلْمٌ أو ظَنٌّ، فَإِنْ سُبِقَتْ بِعِلْمٍ أو ظَنٍّ كَانَت مُخَفَّفَةً(١) من الثقيلَةِ.

= [الرعد: ٣١]. فإن ييأس بمعنى يعلم في لغة هوازن والنخع. ومنه قول سحيم:

أقول لهم بالشعب إذ يأسرونني ... أم تيأسوا أني ابن فارس زهدم

أي: تعلموا. فإذا وقعت بعد ما يفيد الظنّ احتمل كونها مصدرية ناصبة، وكونها مخففة من الثقيلة غير ناصبة. وقرئ قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] بالنصب والرفع، والأرجح النصب وبه قرأ حفص. وقرئ قوله تعالى: ﴿الٓمٓ * أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ١، ٢] بنصب يتركوا بحذف النون بإجماع القرّاء.

أن المصدرية: هي ما ليست إحدى الثلاث المتقدّمة، وتقع تارة في ابتداء الكلام نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧] وتارة في أثنائه في غير مواطن الثلاث المتقدّمة. نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢] وهي الناصبة، إما ظاهرة كما مثل، أو مضمرة كما سيذكر. ويجب إظهارها في موضع واحد إذا وقعت بين لام جارّة ولام نافية أو زائدة للتأكيد. فالأولى نحو: أكدت عليك لئلا تنسى. والثانية نحو: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] الأصل لأن يعلم، والله أعلم.

(١) علمت ما فيه: من أن المسبوقة بما يفيد العلم مخففة قطعاً، وبما يفيد الظنّ احتمالاً ولنعرب لك مثالين لتحذو حذوهما: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]. ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨] علم: فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله تعالى. وأن مخففة من الثقيلة (المشدّدة) واسمها ضمير الشأن. (أي: ضمير القصة التي ينبئ عنها الخبر) مبني على الضمّ في محلّ نصب. والسين حرف تنفيس لا محلّ له من الإعراب. ويكون فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة. ومنكم جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكون مقدّماً على اسمها تقديره كائنة. ومرضى: اسم يكون مرفوع بضمة مقدّرة على الألف للتعذّر. وجملة سيكون هي واسمها وخبرها خبر أن في محلّ رفع. وجملة أن واسمها وخبرها سدّت مسدّ مفعولي=

وَثَانِيهَا: «لَنْ» وشرط النَّصْبِ بها أن يكونَ الفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً نحوُ: لن تَضْرِبَ، وَلَنْ تَدْعُوَ، وَلَنْ تَرْمِيَ، وَلَنْ تَخْشَى، فَلَنْ حرفُ نَفْيٍ وَنَصْبٍ واسْتِقْبَالٍ، وَتَضْرِبَ فعلٌ مُضَارِعٌ منصوبٌ بِلَنْ، وعلامةُ نَصْبِهِ فتحةٌ ظاهرة في آخِرِهِ في الصَّحِيْحِ، وفي المعتَلِّ بالوَاوِ والياءِ، وأما المعتلُّ بالألِفِ ففتحةٌ مقدَّرةٌ على الألِفِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ.

وَثَالِثُهَا: «إِذَنْ»[١] بِشَرْطِ أن تكون في صَدْرِ الْكلامِ، وأَلَّا يَفصِلَ بَيْنَهَا

= علم. وظنوا: فعل وفاعل. وأن هنا مخففة من الثقيلة قطعاً لعدم دخولها على المضارع، وإنما تحتمل المصدرية إذا وقع المضارع بعدها ـ ولهذا اخترت هذا المثال لأنبهك على موضع الاحتمال ـ واسمها ضمير الشأن. ولا نافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر. وملجأ: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة. ومن الله متعلق بمحذوف خبر لا، تقديره كائن. وإلا أداة استثناء حرف لا محلّ له من الإعراب. وإليه جارّ ومجرور متعلق بمحذوف هو المستثنى، تقديره كائناً أو راجعاً. وجملة لا ملجأ إلخ خبر أن في محلّ رفع. وجملة أن واسمها وخبرها سدّت مسدّ مفعولي ظنّ.

(١) إذن: حرف جواب وجزاء قيل: ولا تكون إلا كذلك. والصحيح أنها قد تكون للجواب فقط. وشرط نصبها المضارع ثلاثة:

١ ـ أن تقع في صدر الكلام.

٢ ـ أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً.

٣ ـ ألا يفصل بينهما فاصل غير دعاء أو نداء أو قسم. وقد جمع بعضهم هذه الشروط في نظم بديع فإليك:

أعمل إذن إذا أتتك أولا ... وسقت فعلاً بعدها مستقبلا

واحذر إذا أعملتها أن تفصلا ... إلا بحلف أو نداء أو بلا

وافصل بظرف أو بمجرور على ... رأي ابن عصفور رئيس النبلا

وإن تجيء بحرف عطف أو لا ... فأحسن الوجهين ألا تعملا

مثالها مستكملة قول الشاعر وهو حسان بن ثابت رضي الله عنه:

إذن والله نرميهم بحرب ... تشيب الطفل من قبل المشيب

والبيت من الوافر. والحرب مؤنثة وقد تذكر على معنى القتال. والمشيب: زمن الشيب، والإعراب: إذن حرف جواب وجزاء ونصب واستقبال لا محلّ له من الإعراب. والواو حرف قسم وجرّ. ولفظ الجلالة مقسم به مجرور. والجارّ والمجرور متعلق بأقسم وهو محذوف وجوباً. ونرمي فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة على الياء وهو محل الشاهد. والهاء ضمير متصل بارز مفعول نرمي مبني على الضمّ في محلّ نصب. والميم علامة الجمع حرف لا محلّ له من الإعراب، وفاعل نرمي ضمير مستتر =

وبينَ الفِعْلِ فَاصِلٌ غيرُ القَسَمِ نحوُ: إذنْ واللَّهِ نَرْمِيَهُمْ، وَقِسْ عَلَى ذٰلِكَ المُعْتَلَّ[١].

وَرَابِعُها: «كَيْ»[٢] بشرطِ أن تَتَقَدَّمَهَا اللَّامُ لَفظاً أو تَقْدِيراً نحوُ: جِئْتُ لِكَيْ أَقْرَأَ، ولِكَيْ أدعوَ، ولكي أرمِيَ، ولكي أخْشى. فاللَّامُ حرفُ جرٍّ، وكَيْ حرفُ مَصْدَرِيٍّ ونصبٌ، واقْرَأَ فِعْلٌ مُضَارِعٌ منصوب بِكَيْ وَعَلامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ ظَاهِرَةٌ في آخِرِهِ، وكَذٰلِكَ في المُعْتَلِّ بالواوِ والياءِ، إلا المعتلّ بالألِفِ فَفَتْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الأَلِفِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ، وَكَيْ، وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، في تأويل مَصْدَرٍ مجرورٍ باللامِ، والتقديرُ: جِئْتُ لِلْقَراءَةِ.

س: ما السِّتَةُ التي تَنصبُ بأن مُضمرةً جوازاً[٣] ووجوباً؟

= فيه وجوباً تقديره نحن. وبحرب متعلق بنرمي. وتشيب بضمّ التاء فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. والطفل مفعول تشيب منصوب بالفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر في تشيب تقديره هي: أي الحرب. ومن قبل جار ومجرور متعلق بتشيب، وقبل مضاف والمشيب مضاف إليه، وجملة تشيب كلها في محلّ جرّ صفة لحرب.

(١) مثال الواو والياء قولك: إذن أدعوك وأحميك في حفلة زفافي جواباً لمن قال لك سأنظم في مدحك قصيدة عصماء. ومثال الألف قولك له: إذن أسعى في رفعتك.

(٢) كي: إما مصدرية فتنصب بنفسها. أو تعليلية فالناصب بعدها أن مضمرة وجوباً.

كي المصدرية: هي التي تتقدّمها اللام لفظاً، أو تقديراً وليس بعدها أن. مثال تقدّم اللام عليها لفظاً من غير أن تذكر بعدها أن قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] ومنها أمثلة المؤلف. ومثال تقدّمها عليها تقديراً. نحو قولك: جئت كي أتعلم.

كي التعليلية: هي التي تتأخر عنها اللام. أو ذكرت بعدها أن. مثال الأولى نحو قول الشاعر:

كـي لـتـقـضـي رقـيـة مـا وعـدتـنـي غـيـر مـخـتـلـس

والثانية نحو قول الآخر:

فقالت أكلّ الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا

ويحتمل الأمران (كونها مصدرية أو تعليلية) إن تجرّدت من اللام وأن فإن قدّرنا اللام قبلها كانت مصدرية. وإن قدّرنا اللام بعدها أو أن كانت تعليلية. وذلك نحو قولك: جئت كي أتعلم من غير أن تقدّر اللام قبلها فتكون حينئذٍ صالحة للمعنيين بحسب القصد والتقدير.

(٣) حاصل هذا مع الوفاء أنّ أن تضمر جوازاً في موضعين:

١ ـ بعد اللام سواء أكانت للتعليل كقول المؤلف: جئت لأقرأ وكقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ =

ج: أحدُها: لامُ كَيْ نحوُ: جِئتُ لأَقرَأَ، فاللامُ لامُ كي وتسمّى لامَ التَّعْلِيلِ، وأقرَأَ: فِعلٌ مُضَارِعٌ منصوب بأن مضمرةٌ جوازاً بعد لامِ كَيْ، وعلامةُ نَصْبِهِ فتحةٌ ظَاهِرَةٌ في آخره، وأنْ مَعَ ما دَخَلَتْ عليه في تأويلِ مَصْدَرٍ مَجْرُورٍ باللامِ، والتقديرُ: جئت للقراءَةِ.

وَثَانِيهَا: لامُ الجُحُودِ وهي المسبوقَةُ بكانَ المنفيَّةِ بِمَا أو بِيَكُنْ المنفيَّةِ بِلَمْ

= ﴿فَتْحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ﴾ إلى ﴿عَزِيزًا﴾ [الفتح: ١ ـ ٣] فالعلة في الفتح أربعة: الغفران، وإتمام النعمة، والهداية، والنصر. أو كانت اللام للعاقبة نحو قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] أم زائدة نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

٢ ـ بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل، وهذا العاطف إما أو الواو، أو الفاء، أو ثم، وتضمر وجوباً في ستة مواضع:

١ ـ بعد كي التعليلية.

٢ ـ بعد لام الجحود.

٣ ـ بعد أو التي بمعنى إلى. أو إلا نحو قولي الشاعرين:

لأستسهلنّ الصعب أو أدرك المنى ... فما انقادت الآمال إلا لصابر

أي: إلى أن.

وكنت إذا غمزت قناة قوم ... كسرت كعوبها أو تستقيما

أي: إلا أن تستقيم.

٤ ـ بعد حتى بشرط كون الفعل الواقع بعدها مستقبلاً بالنسبة لما قبلها سواء أكان مستقبلاً بالنسبة لزمن التكلم أو لا. مثال الأوّل قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١] لأن رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة لعكوفهم على عبادة العجل وزمن تكلمهم. ومثال الثاني: (وزلزلوا حتى يقول الرسول) فإن قول الرسول مستقبل بالنسبة لزلزالهم وماض بالنسبة لزمن الإخبار به. فإذا كان الفعل حالاً، أو سبباً عما قبلها أو كان تامًّا وجب رفعه. نحو: سرت حتى أدخل البلد. إذا قلت ذلك حال الدخول ـ ثم إن حتى تكون بمعنى كي التعليلية إذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو: أسلم حتى تدخل الجنة. وتكون بمعنى إلى وتسمى غائية إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو: لأسيرنّ حتى تطلع الشمس: أي إلى أن تطلع. وقول الكوفيين: إن حتى هي الناصبة بنفسها يرده أنها عملت الجر في الاسم الصريح نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] ولا يعمل عامل واحد في الاسم والفعل.

٥ ـ بعد فاء السببية المسبوقة بنفي أو طلب محضين كما ذكره المؤلف.

٦ ـ بعد واو المعية الواقعة بعد أحد التسعة كما ذكر المؤلف.

نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧] فاللامُ لامُ الجُحُودِ، ويُعَذِّبَ فِعْلٌ مُضَارِعٌ منصوب بأن مضمرةَ وجُوباً بعدَ لامِ الجحود، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرة في آخره، وأنْ مَعَ ما دخلتْ عليه في تَأْوِيلِ مصدَرِ مجرورٍ باللام، والجارُّ والمجرور متعلق بمحذوفٍ خبرُ كانَ، والتقديرُ: مَا كانَ اللَّه مريداً لتعذيبهم.

وثالثها: حتى، وشرطُ النّصب بها أن يكونَ الفعلُ بَعْدَها مُسْتَقْبَلاً نحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١] فحَتى حرفُ غايَةٍ وجَرٍّ، ويرجِعَ: فِعْل مُضَارِع منصُوب بِأَنْ مُضْمَرَةً وُجُوباً بعدَ حتى، وعلامةُ نصْبِهِ فتحةٌ ظاهِرَة في آخِرِهِ، وأنْ مع ما دخلتْ علَيْهِ في تأويل مصدرٍ مجرورٌ بِحَتَّى، والتَّقدِيرُ: إلى رُجُوعِ مُوسَى.

ورابعُها وخامِسُها: «فاءُ السَّبَبِيّةِ» و«واو المَعِيّةِ» يَنْصِبَانِ الفعلَ المُضَارِعَ بعدَ المواضعِ المنظومةِ في قولِ بَعْضِهِمْ:

مُرْ وادْعُ وانهَ وسَلْ واعْرِضْ لِحَضِّهِم تَمنَّ وارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلا

مِثَالُهَا بَعْدَ الأمرِ: أقبِلْ فَأُحْسِنَ إليكَ، فَأُحْسِنَ فعلٌ مُضَارعٌ، منصوب بأن مضمرةَ وجُوباً بعدَ فاءِ السببية الواقعةِ بعدَ الأمرِ وعلامَةُ نَصْبِهِ فتحة ظاهرة فِي آخِرِهِ، وأنْ مَعَ مَا دَخَلَتْ عليهِ في تأويل مَصْدَرِ معطوفٍ عَلَى مصدرٍ مأْخُوذٍ من الفِعْلِ السَّابِقِ تقديرُهُ، لِيَكُنْ مِنْكَ إقبالٌ فَإِحْسَانٌ منِّي أو وَإحسانٌ منِّي. وَمِثَالُهَا بَعْدَ الدُّعاءِ: رَبِّ وَفِّقْنِي فَأَعْمَلَ صَالِحاً، فأعملَ: فعلٌ مضارع منصُوب بأن مضمرةَ وجوباً بَعْدَ فاءِ السببيةِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ الدُّعَاءِ، وعَلامَةُ نصبهِ فَتْحَة ظَاهِرَةٌ في آخِرِهِ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ فيه وُجُوباً تقديرُهُ أنا، وصالِحاً مفعولٌ بِهِ، وأن مَعَ مَا دَخَلَتْ عليه في تأويل مَصْدَرِ، معطوف على مصدرِ مأخوذٍ من الفعلِ السَّابِقِ تقديرُهُ: لِيَكُنْ مِنْكَ تَوْفِيقٌ فَعَمَلٌ صَالِحٌ مِنِّي أو وَعَمَلٌ صَالِح مِنِّي. وَمِثَالُهَا بَعْدَ النَّهْيِ: لاَ تَضْرِبْ زَيْداً فَيَغْضَبَ، فيغضبَ: فعل مضارع منصوب بِأَنْ مضمرةَ وُجُوباً بعدَ فاءِ السببية الواقعةِ بعدَ النَّهْيِ، وعلامَةُ نَصْبِهِ فتحةٌ ظَاهِرَةٌ في آخِرِهِ، وَأَنْ مَعَ ما دَخَلَتْ عليه في تأويلِ مَصْدَرِ معطوفٍ على مصدرِ مأخوذٍ من

الْفِعْلِ السابقِ، تَقْدِيرُهُ: لاَ يَقَعْ مِنْكَ ضَرْبٌ لزيد، فغضب مِنْهُ أو وغَضَبٌ منه. ومثالُهَا بعدَ الاسْتِفهام: هل زيد في الدار فأذهبَ إِلَيْهِ فَأذهبَ: فِعْل مضارع منصوب بأَنْ مضمرةً وجوباً بعدَ فاءِ السببية الواقعةِ بعدَ الاسْتِفْهام، وعَلامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ ظَاهِرَةٌ في آخِرِهِ والفاعلُ ضمير مُسْتتِر فيهِ وُجُوباً، تقديرُهُ أَنَا، وإِليهِ جَارٌ ومَجْرُور مُتَعلِّق بِأَذْهَبَ، وَأَنْ وَمَا دَخلَتْ عَلَيْهِ فِي تأْوِيلِ مَصْدَرِ معطُوفٍ على مَصْدَرٍ مَأْخُوذٍ مِنْ مُتَعَلِّقِ الجَارِّ والمجرُورِ، تقديرُهُ: لِيَكُنْ مِنْهُ حصولٌ في الدارِ فَذَهَابٌ إِلَيهِ أو وَذَهَاب إليه. وَمِثَالُهَا بعدَ الْعَرْضِ نَحْوُ: أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْراً، فَتُصِيبَ فِعْل مُضَارِع منصوب بأَن مضمرةً وجوباً بَعدَ فَاءِ السببيةِ الواقعةِ بعدَ الْعَرْضِ، وعلامَةُ نَصْبِهِ فتحة ظاهِرَة في آخره، وأَنْ وَمَا دَخلَتْ عليه في تأْويلِ مصدرٍ معطوفٍ على مَصْدَرٍ مأْخوذ من الفَعْلِ السابِقِ، تَقْدِيرُهُ: لِيَكُنْ مِنْكَ نزولٌ عِنْدَنا فَإِصَابَةُ خيْرٍ أو وإِصَابَةُ خيْرٍ. ومثالُهَا بَعْدَ التَّحْضِيضِ نَحْوُ: هَلاَّ أَكْرَمْتَ زَيْداً فَيَشْكُرَ، فَيَشْكُرَ: فعلٌ مضارع منصوب بأَنْ مُضْمَرَةً وُجُوباً بعدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ الواقعةِ بعدَ التَّحْضِيضِ، وأَنْ وَمَا دَخلَتْ عَليهِ في تأْوِيلِ مَصْدَرٍ معطوفٍ عَلَى مَصْدَرٍ مأْخوذ من الفعلِ السابِقِ، تَقْدِيرُهُ: لِيَكُنْ مِنْكَ إكرامٌ لِزَيدٍ فَشُكْر منه أو وَشُكْر منه. ومثالُهَا بَعْدَ التَّمَنِّي نحوُ: لَيْتَ لِي مالاً فأَحُجَّ منه، فَأَحُجَّ: فِعْل مُضَارِع منصُوب بأَن مضمرَةً وجُوباً بعدَ فَاء السببيةِ الواقعةِ بعدَ التَّمَنِّي، وَعَلامَةُ نَصْبِهِ فتحة ظَاهِرَة في آخره، وأَنْ وما دَخَلَتْ عليه في تأْويل مَصْدَرٍ معطوفٍ على مصدرٍ مأخوذ من مَعْنَى لَيْتَ أو من متعلَّقِ الجارِّ والمجرُورِ، تقديرُهُ: لِيَكُنْ مِنِّي تَمَنٍّ لِلْمَالِ فَإِحْجَاجٌ منه، أو لِيَكُنْ حُصُولُ مَالٍ فَإِحْجَاجٌ منه أو وإِحْجَاج منه. ومثالُهَا بَعْدَ التَّرَجِّي نحو: لَعَلِّي أراجعُ الشَّيْخَ فَيُفَهِّمَنِي المسأَلَةَ، فيفهمَ فعل مضارع منصوب بأَن مضمرةً وجُوباً بعدَ فاءِ السببيةِ الواقعةِ بَعْدَ التَّرَجِّي، وعلامَةُ نَصْبِهِ فَتْحة ظَاهرة في آخِرِهِ، وأَنْ وَمَا دَخلَتْ عليه في تأْويلِ مَصْدَرٍ مَعْطُوفٍ على مَصْدَرٍ مَأْخُوذ من الْفِعْلِ السَّابِقِ، والتقديرُ: لِيَكُنْ مِنِّي رُجُوع لِلشَّيْخِ فَتَفْهِيم لِلْمَسْأَلَةِ. أَوْ وَتَفْهِيم لِلْمَسْأَلَةِ. ومثالها بَعْدَ النَّفْي

نحوُ: مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا، فَتُحَدِّثَ: فعل مُضَارِع منصوب بأن مضمرةً وجوباً بعد فاءِ السببية الواقعةِ بعدَ النفي وعلامةُ نصبِه فتحة ظاهرة في آخِرِهِ، وَأنْ وَمَا دَخَلَتْ عليه في تأويلِ مصدرٍ معطوف عَلَى مصدرٍ مأخوذ من الفعلِ السَّابِقِ، تقديرُهُ: لا يَكُنْ مِنْكَ إتيانٌ فعدم تحْدِيثٍ أو وعدم تَحْدِيثٍ. وإذا سَقَطت الفاءُ في المواضعِ الثمانيةِ غَيْرِ النفيِ جُزِمَ الْفِعْلَ بَعْدَهَا.

وَسَادِسُهَا: أَو بِمَعنى «إِلَى» نحوُ: لأُلْزِمَنَّكَ أو تَقْضِينِي حَقِّي، أو بِمَعْنَى إِلَّا نحوُ: لأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أو يُسْلِمَ.

باب جازم الفعل المضارع

س: كَمِ الجَازِمُ لِلْفِعْلِ المُضَارِعِ؟

ج: ثَمَانِيَةَ عَشَرَ: مِنْهَا ما يَجْزِمُ فِعْلاً وَاحِداً وهي سِتَّةٌ، وَمَا يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ وَهِيَ اثْنَا عَشَرَ.

س: مَا السِّتَّةُ التي تَجْزِمُ فِعْلاً وَاحداً؟

ج: هِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَأَلَمَّا، وَلَامُ الأمرِ، وَالدُّعَاءِ، وَلَا في النَّهْيِ، وَالدُّعَاءِ(١).

---

(١) حاصل ذلك مع الوفاء أن ما يجزم فعلاً واحداً خمسة:

١ ـ وقوع المضارع بعد أحد أنواع الطلب الثمانية مجرداً من الفاء ومقصوداً به الجزاء فيكون الطلب حينئذٍ بمنزلة الشرط مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١] وقولك: طالع درسك تفهمه. ومنه قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللوى بين الدخول فحومل

فإذا كان الطلب نهياً شرط في الجزم بعده صلاحيته لحلول إن الشرطية ولا النافية موضعه نحو: لا تدن من الأسد تسلم. إذ المعنى إلا تدن من الأسد تسلم. بخلاف ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] حيث لا يصحّ إلا تمنن. ولذلك رفع تستكثر. وبخلاف ما إذا لم يقصد بالفعل الجزاء. أو كان ما قبله نفياً. أو خبراً مثبتاً فإنه يجب رفعه. ومنه قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣] فإن جملة تطهرهم صفة لصدقة وليست للجزاء. وقولك: ما تأتينا تحدّثنا: أي لا تأت. وقولك: أنت تأتينا تؤنسنا لكون ما قبله مثبتاً. والمدار في جزم الفعل المضارع عقب الفعل الطلبي على دلالته على الطلب ولو معنى فنحو قولهم: اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه. معناه: ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً يثب عليه. وعليه قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ﴾ [الصف: ١١] إلى أن قال: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١١] أي آمنوا وجاهدوا يغفر إلخ. وهذا القدر في الطلب كفاية.

٢ ـ و٣ ـ لم ولما. ويشتركان في الحرفية، والنفي، والجزم، وقلب المضارع للمضيّ وصحة دخول حرف الاستفهام عليهما حيث يقال: ألم وألما. وتنفرد لم بصحة دخول=

س: ما الاثْنَا عَشَرَ التي تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ؟

ج: هِي: إنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وأيٌّ، وَمَتَى، وأنَّى، وكَيْفَما، وحَيْثُمَا، وأيَّانَ، وأيْنَ، وإذْ مَا، وزادَ بَعْضُهُمْ: وَإذَا في الشِّعْرِ خَاصَّةً.

س: ما الَّذِي تفِيدُهُ السِّتَّةُ الأُوَلُ مِنَ المَعَانِي؟

ج: لَمْ تفِيدُ نفي الْفِعْلِ المضارع في الزَّمَنِ المَاضِي. وَلَمّا: تفِيدُ النَّفيَ في الماضي والحالِ مَعاً. ولامُ الأَمْرِ: تَجْعَلُهُ مُفِيداً لِلطَّلَبِ. وَلا النَّاهِيَةُ عَنْ حُصُولِ مَضْمُونِهِ. وَمِثالُهَا نحوُ: لم يَضْرِبْ، وَلَمّا يَرْمِ، وأَلَمْ يَفهَمْ، وَأَلَمّا يَدَعْ، لِيَخْشَ، لا تَظْلِمْ.

س: ما الَّذِي تُفِيدُهُ الاثْنَا عَشَرَ(١)؟

= أداة الشرط عليها. وجواز انقطاع المنفي بها عن الحال. فتقول: لم يكتب ثم كتب. ولا يجوز: لما يكتب ثم كتب. وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها. والوقف عليها اختياراً مثل: قاربت البلد. ولما: أي ولما أدخلها. وبأنها كثيراً ما تؤذن بتوقع ثبوت ما بعدها مثل قوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص: ٨] أي إلى الآن ما ذاقوه، وسوف يذوقونه.

٤ ـ لام الأمر نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧] أو الدعاء نحو: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

٥ ـ لا الناهية، نحو قوله تعالى: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣] أو الدعائية، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

(١) أدوات الشرط التي تجزم فعلين على أربعة أنواع:

١ ـ حرف باتفاق وهو إن.

٢ ـ حرف على الأصح وهو إذ ما.

٣ ـ اسم باتفاق. وهو تسعة: أي، وأين، وأيان، وأنى، وحيثما، وكيفما، ومن، وما، ومتى. واسم على الأصح، وهو مهما. ثم إن الفعل الأوّل من الفعلين المجزومين بالأداة يسمى فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاءه. ويجب قرن جواب الشرط بالفاء لعدم صلاحية مباشرته للأداة الجازمة. وذلك في سبعة مواضع جمعها بعضهم في قوله:

اسمية طلبية وبجامد   وبما ولن وقد وبالتنفيس

١ ـ إذا كان جواب الشرط جملة اسمية نحو: إن أخلصت لي فأنا أخلص لك.

٢ ـ إذا كان جواب الشرط جملة فعلية فعلها طلبي. نحو: إن أردت النزول فاطلب من =

ج: إنْ وإذْ ما: يُفِيدَانِ تَعْلِيقَ الجَوَابِ بالشَّرْطِ. والْبَقِيَّةُ، تُفِيدُ التَّعْلِيقَ وَشَيْئاً آخَرَ وَهُوَ، مَنْ للعاقل، وما وَمَهْمَا لِغَيرِ العاقلِ، وَمَتى وأيَّانَ للزَّمانِ، وأينَ وأنّى وحيثُمَا لِلْمَكَانِ، وكَيْفَمَا لِلْحَالِ، وأيٌّ بحَسَبِ ما تُضَافُ إلَيْهِ.

س: ما إعرابُ أسْمَاءِ الشرْطِ؟

ج: مَا كانَ مِنْهَا ظَرْفاً يُنْصَبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ لِفِعْلِ الشَّرْطِ إنْ كانَ تَامًّا، وَخَبَرِهِ إنْ كانَ نَاقِصاً، وَمَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ فمفعُولٌ مُطْلَقٌ، وَمَا دَلَّ عَلَى ذَاتٍ كَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا فَيُرْفَعُ بِالابْتِدَاءِ، وَخَبَرُهُ جملةُ الشَّرْطِ والجوابِ إلا إذَا كان فِعْلُ الشرطِ مُتَعَدِّياً نحوُ: مَا تَتَعَلَّمْ أَتَعَلَّمْ، فَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ. وَكَلُّ أسماءِ الشَّرْطِ مبنيةٌ لِلشَّبَهِ المعنويِّ إلا أيًّا فمعرَبَةٌ.

س: ما أدواتُ الشرطِ التي لا تَجْزِمُ؟

ج: سبعةٌ: أربعةٌ منها حروفٌ وهي: لَوْ، وَلَوْلَا، وَلَوْمَا، وأمَّا. وثلاثةٌ مِنْهَا أسماءٌ وهي: إذَا، وَلَمّا، وكُلَّمَا بِمَعْنَى حِينَ، وهي تُفِيدُ الشرْطَ ولَا تَجْزِمُ، ولها شَرْطٌ وَجَوابٌ.

= العامل توقيف القطر.

٣ ـ إذا كان جواب الشرط جملة فعلية فعلها جامد. نحو: إن رافقتني فعسى أن تعينني.

٤ ـ إذا كان جواب الشرط جملة فعلية فعلها منفي بما. نحو: ﴿فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَمَا سَأَلۡتُكُم مِّنۡ أَجۡرٍۖ﴾ [يونس: ٧٢].

٥ ـ إذا كان جواب الشرط جملة فعلية فعلها منفي بلن. نحو: ﴿وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٍ فَلَن يُكۡفَرُوهُۗ﴾ [آل عمران: ١١٥].

٦ ـ إذا كان جواب الشرط جملة فعلية فعلها مقرون بقد. نحو: إن أرضيت ربك فقد أحسنت.

٧ ـ إذا كان جواب الشرط جملة فعلية فعلها مقرون بالسين. نحو: إن أحسنت عملك فستنال أجرك.

وإذا كانت الجملة اسمية جاز اقترانها بإذا الفجائية بدل الفاء نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

باب المرفوعات:

س: كَمْ مَرْفُوعَاتُ الأَسْمَاءِ؟

ج: سبعةٌ وهِيَ: الفاعلُ، ونَائبُ الفَاعِلِ، والمبتدأُ وخبرُهُ، واسمُ كانَ وَأَخَوَاتِهَا، وخبرُ إنّ وأَخَوَاتِها، والتَّابعُ لِلْمَرْفُوعِ، وهُوَ أَرْبَعَةٌ: النَّعْتُ، والتَّوْكِيدُ، والعطفُ، والبَدَلُ.

باب الفاعل

س: مَا هُوَ تَعْرِيفُ الْفَاعِلِ؟

ج: هو الاسمُ(١) الذي تَقَدَّمَهُ فِعْلٌ أو شِبْهُهُ دَالٌّ عَلَى مَنْ وَقَعَ مِنْهُ الْفِعْلُ أو قَامَ بِهِ نحوُ: ضَرَبَ زيدٌ، وَمَاتَ عَمْرٌو. ويكونُ ظَاهِراً ومُضمَراً، مُذَكَّراً ومؤنثاً، مُفْرَداً ومُثَنًّى وجمعاً، وأمثلةُ الجميع ظَاهِرَةٌ. وينقسمُ الفاعلُ إلى قِسْمَيْنِ «بارز» كضربتُ، وضربتِ، وما ضَرَبَ إلا أنَا، والفُرُوع(٢) لا تَشْتَبِهُ عليكَ. «وَمُسْتَتِرٍ» والمستترُ ينقسمُ إلى قِسْمَيْنِ: وَاجِبِ الاِسْتِتَارِ وجَائِزِهِ.

س: كَمْ وَاجبُ الاِسْتِتَارِ؟

ج: عَشَرَةُ مَوَاضِعَ: فِعْلُ الأمر الذِي لِلواحِدِ(٣)، والفعلُ المضارعُ المبدوءُ

---

(١) أي الصريح أو المؤوّل به: كبلّغ محمد رسالة ربه، ويسرّني أن تتبعه. فمحمد فاعل، وهو اسم صريح. وأن تتبعه فاعل يسرّني غير صريح، تقديره اتباعك له. وقوله تقدّمه فعل أي أصالة. فخرج قولك على فهم درسه فإن على هذا يعرب مبتدأ، وجملة فهم هو درسه خبر عنه. وخرج أيضاً قائم حسن. فإن قائم هذا خبر مقدّم، وحسن مبتدأ مؤخر، فهذا التقديم عرضي لا أصلي. وقوله ضرب زيد مثال لمن وقع منه الفعل. ومات عمرو لمن قام به لأن عمراً لا يمكنه خلق الموت وإيجاده. ومثله: فهم محمود، ونام حامد.

(٢) ففروع ضربت: ضربت، ضربتما، ضربتم، ضربتنّ. وفروع ضرب: ضربت، ضربا، ضربوا، ضربن، وما ضرب إلا أنت، وإلا أنتما، وإلا أنتم، وإلا أنتنّ.

(٣) كاجتهد يا سعيد: أي أنت. وفي الفعل المضارع المذكور نحو: نجتهد: أي نحن، وهند تجتهد: أي هي، ولا بدّ تجتهد يا فهيم: أي أنت. وبهمزة التكلم سأتكلم: أي أنا. وخلا نحو: قام الناس ما خلا زيداً: أي هو: أي غير القائم ومثلها ما عدا وما حاشا. واسم فعل الأمر: كصه، بمعنى اسكت: أي أنت. واسم فعل المضارع: كأفّ، بمعنى أتضجر: أي أنا. ووي، بمعنى أعجب: أي أنا. والمصدر: كضرباً زيداً: أي أنت. وإعراب هذا المثال هكذا: ضرباً مفعول مطلق لفعل مقدّر من مادّته. أي اضرب=

بالنُّونِ، والمبدوءِ بالتاءِ التي للواحِدِ، والمبدوءُ بهمزةِ التَّكلم، وأفعالُ الاستثناءِ كَخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا، وَاسمُ فِعْلِ الأمرِ كَصَهْ، واسمُ فعلِ المضارعِ كَوَيْ، والمصدرُ المُبْدَلُ من فِعْلِهِ كَضَرْباً زيداً، واسمُ التفضيلِ نحوُ: زيدٌ أكرمُ مِنْ عَمْرٍو، وفعلُ التَّعَجُّبِ نحوُ: ما أحسنَ زيداً.

س: كَمْ جَائزُ الاسْتِتَارِ؟

ج: ثَمَانِيَةُ مَوَاضِعَ: الفعل المُضَارع المبدوءِ بِالْيَاءِ، والتَّاء التي لِلْغَيْبَةِ، والفعل المَاضِي، واسم فِعْلِ المَاضِي، واسم الفاعلِ، واسم المفعولِ، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، وأمثلةُ المُبَالَغَةِ، كيضرب، وهِنْدٌ تضرِب، وزَيد ضرَبَ، وزيد ضَارِب، وزيد مضروب، وزيد ضرَّاب، وزيد حَسَنٌ وَجْهُهُ.

س: مَا الَّذِي أَشْبَهَ الْفِعْلَ(١)؟

= أنت ضرباً، فحذف اضرب وأقيم المصدر المذكور مقامه، فيرفع ضميراً مستتراً فيه وجوباً كالأصل النائب هو عنه، والضمير المستتر وجوباً تقديره أنت فاعله مبني على السكون في محلّ رفع، والتاء حرف خطاب لا محلّ له من الإعراب، وزيداً مفعول به منصوب بالمصدر النائب عن اضرب. ومثله: ﴿فَبُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤١] وسحقاً للقوم الكافرين، وتباً للسارق، وقطعاً للفاسق وهكذا. وأفعل التفضيل نحو: زيد أفضل من عمرو. فزيد مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. وأفضل خبره، وأفضل نائب عن يفضل، فيرفع فاعلاً مستتراً فيه وجوباً تقديره هو يعود على زيد، وإن كان يفضل إذا رفع ضميراً يستتر فيه جواز لأنه يصح أن يرفع الاسم الظاهر، بخلاف أفعل التفضيل فإنه لا يرفع الاسم الظاهر إلا في مسألة الكحل الآتية بشرطها. ومن عمرو جارّ ومجرور متعلق بأفضل. وفعل التعجب. نحو: ما أحسن زيداً. وإعرابه: ما تعجبية مبتدأ مبنية على السكون في محلّ رفع، وأحسن فعل ماض صلة ما التعجبية مبني على الفتح لا محلّ له من الإعراب. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً إن كان صلة ما التعجبية تقديره هو يعود على ما. وزيداً مفعول أحسن. أما إذا انسلخ عنها فإنه إذا رفع ضميراً يستتر فيه جوازاً. نحو: زيد أحسن إلى بكر. لأنه يرفع الظاهر.

(١) حتى هذا السؤال أن يذكر عقب التكلم على الفعل، وكذا ما قبله من واجب الاستتار وجائزه. ويوفي الكلام هنا على الفاعل وأحكامه. أما وجه شبه هذه السبعة بالفعل فبكونها تعمل عمله من رفع الفاعل ونصب المفعول وفي معظم أحكامه السبعة. وإليك يساق بيانها مفصلاً: =

ج: سَبْعَة: المصدر، واسم الفاعلِ، واسم المفعولِ، وَصِيْغَةُ المُبَالَغَةِ، واسم

أحكام الفاعل سبعة:

١ ـ الرفع وقد يجرّ على لغية ورد منها قولهم: كسر الزجاج الحجر بنصب الحجر المعلوم أنه فاعل الكسر، ورفع الزجاج المعلوم أن الكسر واقع عليه. وقد يجرّ في اللفظ بالمضاف كالمصدر واسم المصدر نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]. وقوله ﷺ: «من قبلة الرجل امرأته الوضوء». أو بحرف الجرّ الزائد نحو قوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩] الأصل ما جاءنا بشير.

٢ ـ تأخره عن عامله: كفهم محمود. فإذا تأخر العامل عنه: كمحمود فهم كان محمود مبتدأ لا فاعلاً وكان الفعل مع فاعله وهو الضمير المستتر العائد على محمود خبراً عن المبتدأ. ولهذا يجب التطابق حينئذٍ فتلزم الفعل في هذه الحالة علامة التثنية والجمع. فيقال: الزيدان حضرا. والزيدون حضروا. والنسوة حضرن. وأجاز الكوفيون من النحاة تقدّم الفاعل مع تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع كما لو تقدّم، مستدلين بقول الزباء:

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديدا

فوئيداً بمعنى متئداً صفة مشبهة ترفع الفاعل، ومشيها فاعل مقدّم عليها، ولو أعرب مشيهاً مبتدأ لخلا عن الخبر. وعلى ذلك قالوا: الرجال حضر، والرجلان جاء إلخ. وللبصريين أن يقولوا: خبر مشيها محذوف تقديره يظهر وئيداً إلخ. أو أن ذلك من الزباء شاذ لضرورة الشعر الملجئة لمخالفة القياس.

٣ ـ تجرد عامله من علامة التثنية والجمع. تقول: فهم العقلاء، كما تقول: فهم العاقل إلا على لغة ضعيفة مشهورة بين النحويين بلغة: أكلوني البراغيث فإنهم يجعلون الواو حرفاً دالاً على الجمع لا محلّ له من الإعراب، والبراغيث فاعل. وعليها تقول: اصطلحا الخصمان. وأقبلوا الطلاب. وعليها ورد قوله ﷺ: «أوَ مخرجيّ هم» إذ التقدير: أوَ مخرجون لي هم. فحذفت النون للإضافة، واللام للتخفيف، فصار أو مخرجوي هم. ثم يقال: اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء الأخرى فصار أو مخرجيّ هم. وإعرابه الهمزة للاستفهام الإنكاري. ومخرجي مبتدأ مرفوع بثبوت النون المحذوفة للإضافة. والواو المنقلبة ياء حرف دالّ على الجماعة لا محلّ له من الإعراب. ومخرج مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنية على الفتح في محلّ جرّ. وهم ضمير منفصل بارز فاعل مخرجي سدّ مسدّ الخبر مبني على السكون في محلّ رفع. ولو حمل على الفصيح أعربت الواو المنقلبة ياء فاعل مخرِج. وهم بدل منها. ويقال مثل ذلك في: قاموا الرجال وحضرا الزيدان.

٤ ـ أن الفاعل إذا كان مؤنثاً أنث عامله بتاء المضارعة في أوّله إن كان العامل مضارعاً. وبتاء التأنيث الساكنة في آخره إن كان ماضياً. وبتاء تأنيث متحركة إن كان العامل وصفاً. نحو: تكتب هند، وهي فاهمة ما كتبته. ثم إن تأنيث العامل على ثلاثة أقسام:

التَّفْضِيلِ، واسم الْفِعْلِ، وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ.

= واجب، وجائز، وممتنع. فالواجب: في موضعين:

١ ـ أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التأنيث (بأن يكون ذات حر) متصلاً بعامله غير نعم وبئس نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١].

٢ ـ أن يكون ضميراً متصلاً لمؤنث. سواء أكان حقيقي التأنيث أو مجازيه (بأن لم يكن من ذوات الحر وهو الفرج) وسواء أكان مفرداً أم جمع تصحيح أو جمع تكسير. وكذا إن كان جمع التكسير لمذكر غير عاقل وإليك الأمثلة على الترتيب: هند حضرت، والشمس طلعت، والطالبات كتبت أو كتبن، والبلاد بالخير امتلأت أو امتلأن.

والجائز: في خمسة مواضع:

١ ـ أن يكون ظاهراً مجازي التأنيث. تقول: أمطرت أو أمطر السماء، وطلعت أو طلع الشمس، وقد وردا في القرآن، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾ [يونس: ٥٧]، (يا أيها الناس قد جاءكم بينة) والتأنيث أرجح.

٢ ـ أن يكون ظاهراً حقيقي التأنيث لكنه فصل عن عامله بغير إلا. نحو: حضرت أو حضر القاضي بنت الواقف، والتأنيث أرجح.

٣ ـ أن يكون ظاهراً جمعاً لمؤنث أو لمذكر. نحو: حضرت أو حضر الطالبات أو الطلاب.

٤ ـ أن يكون الفاعل مؤنثاً مسنداً إليه نعم أو بئس. نحو: نعمت، أو نعم المرأة عائشة.

٥ ـ أن يكون ضميراً لجمع تكسير لمذكر عاقل. نحو: الطلاب حضرت أو حضروا.

والممتنع في موضعين:

١ ـ أن يكون الفاعل مذكراً حقيقياً سواء أكان ظاهراً أو ضميراً مفرداً أو جمع سلامة لمذكر، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ﴾ [القصص: ٢٩] يخدم المخلصون بلادهم، المجتهدون ينجحون.

٢ ـ أن يكون مفصولاً بإلا في النثر. نحو: ما قام إلا هند. لأن الفاعل في الحقيقة مقدّر تقديره ما قام أحد إلا هند، وهند بدل من أحد. لكن الإعراب الظاهري الشائع هكذا: ما نافية وقام فعل ماض. وإلا أداة استثناء مفرغ (أي فرغت العامل للتوجه إلى ما بعدها) لا عمل لها. وهند فاعل قام. أما تأنيث الفعل في الشعر فجائز. كقوله:

ما برئت من ريبة وذمّ   في حربنا إلا بنات العمّ

٥ ـ ذكره. ويجب حذفه في أربعة مواضع كما ذكر المؤلف.

٦ ـ ذكر عامله. ويجب حذفه إن وقع الفاعل بعد أداة تختصّ بالدخول على الفعل، وقد فسر الفعل المحذوف بفعل من مادته نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] التقدير: وإن استجارك أحد استجارك. ويحذف جوازاً إن دلّ عليه دليل. نحو: هل حضر أحد؟ فتقول: محمود. التقدير: حضر محمود.

٧ ـ اتصاله بعامله وتأخر المفعول عنه. ويجب ذلك في ثلاثة مواضع: =

س: ما أحكامُ الفَاعِلِ؟

ج: ستَّةٌ: الرَّفعُ، وعدمُ تَقَدُّمِهِ عَلَى عَامِلِهِ، وَكَوْنُهُ اسْماً، وَلُحُوقُ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ لِفِعْلِهِ إنْ كَانَ مُؤَنَّثَاً حقِيقيًّا أَوْ ضَمِيراً عَائداً عَلَى مَجَازِيِّ التَّأْنِيثِ، وَعَدَمُ لُحُوقِ أَلِفِ الاثْنَيْنِ أَوْ وَاوِ الْجَمَاعَةِ لِفِعْلِهِ إِنْ كانَ مُثَنًّى أَوْ جَمْعاً، إلَّا عَلَى لُغَةِ طَيِّئٍ نحوُ: أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ، وَضَرَبَاً الزَّيْدَانِ. وَعَدَمُ حَذْفِهِ إلَّا في مَوَاضِعَ.

س: مَا الْمَوَاضِعُ الَّتِي يُحْذَفُ الْفَاعِلُ فِيهَا؟

ج: أَرْبَعَةُ مَوَاضِعَ: فِي الْمَصْدَرِ الْمُنَوَّنِ نَحْوُ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤] تَقْدِيرُهُ: أَوْ إِطْعَامُهُ، وَفِي فِعْلِ التَّعَجُّبِ[(١)] نَحْوُ ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] أَيْ بِهِمْ وَفِي الفعل المبنِيِّ لِلمَجْهُولِ نَحْوُ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَفي المستثنى المفرَّغِ نَحْوُ: مَا قَامَ إلّا هِنْدٌ، تَقدِيرُهُ: مَا قَامَ أَحَدٌ إلّا هِنْدٌ.

= ١ ـ خوف اللبس إن لم يعتبر الفاعل هو الأوّل. نحو: ضرب موسى عيسى. ولذا إن وجدت قرينة نحو: أكل الكمثري موسى، لم يجب تقديم الفاعل.

٢ ـ إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً: كضربت العاصي.

٣ ـ إذا كان المفعول محصور بإلا أو إنما. نحو: ما أخذ زيد إلا حقه كما يجب تقديم المفعول على الفاعل في ثلاثة مواضع:

١ ـ أن يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل. نحو: أحبني معلمي.

٢ ـ إذا كان في الفاعل ضمير يعود على المفعول نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤].

٣ ـ إذا كان الفاعل محصوراً بإلا أو إنما. نحو: لا يصلحنا إلا اتباع أحمد. ويجب تقديم المفعول على العامل في موضعين:

١ ـ إذا كان مما له الصدارة نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

٢ ـ إذا كان عامله واقعاً بعد الفاء وليس له منصوب غير نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٤].

(١) أي إذا دلّ عليه دليل كهذا المثال فإنه حذف من الثاني لدلالة الأوّل عليه. والتقدير: أسمع بهم وأبصر بهم.

س: مَتَى يَجِبُ تَأْنِيثُ الْفِعْلِ؟

ج: يَجِبُ تَأْنِيثُهُ إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثاً مُتَّصِلاً بِهِ نَحْوُ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ، أَوْ ضَمِيراً مُؤَنَّثاً مَجَازِيًّا(١) نَحْوُ: الشَّمْسُ طَلَعَتْ.

س: مَتَى يَجُوزُ تَأْنِيثُهُ وَتَرْكُهُ؟

ج: يَجُوزُ تَأْنِيثُ ذٰلِكَ إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ ظَاهِراً مَجَازِيَّ التَّأْنِيثِ كَطَلَعَ أَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ كَجَاءَ أَوْ جَاءَتِ الرِّجَالُ، أَوْ مُؤَنَّثاً حَقِيقِيًّا وَفَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعلِ فَاصِلٌ كَجَاءَ أَوْ جَاءَتِ الْيَوْمَ دَعْدُ.

---

(١) علمت ما فيه وأنه إذا كان الضمير لمؤنث حقيقي يجب تأنيث الفعل له من باب أولى. فقوله: أو ضميراً مؤنثاً مجازياً ليس كما ينبغي. وكذلك قوله في أعلى الصحيفة: أو ضميراً عائداً على مجازي التأنيث. ولو قال: أو ضميراً عائداً على مؤنث. يعني مطلقاً لصادف المحز. وأصاب كبد الحقيقة. والله أعلم.

باب نائب الفاعل

س: مَا تَعْرِيفُ نَائِبِ الْفَاعِلِ؟

ج: هُوَ الاِسْمُ الذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ، وَتَقَدَّمَهُ فِعْلٌ مَبْنِيٌّ(١) لِلْمَجْهُولِ أَوْ شِبْهُهُ(٢)

---

(١) فإن كان ماضياً ضمّ أوّله وكسر ما قبل آخره كضرب العاصي. وفهم الدرس، وسرق المتاع. وإن كان مبدوءاً بتاء زائدة ضمّ ثانيه أيضاً كتعلم. أو بهمزة وصل ضمّ ثالثه مع أوّله. نحو: انطلق بزيد، استخرج الكنز.

وإن كان مضارعاً ضمّ أوّله وفتح ما قبل آخره. نحو: يعلم الخبر، ويحمد الصادق. أما الماضي الأجوف (المعتلّ الوسط) كقال، وباع، ففيه ثلاث لغات: ضمّ أوّله خالصاً مع قلب حرف العلة واواً: كقول القول، وبوع الشيء وكسر أوّله خالصاً مع قلب حرف العلة ياء نحو:

قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذبا ... فما جزاؤك من قول إذا قيل

وبيع الطعام، وصيم رمضان. وكسر أوّله مع إشمام الضمّ (أي يكون بين المكسور والمضموم) وأفصح الثلاثة الكسر الخالص، فالإشمام، فالضمّ الخالص قال ابن مالك في بيان هيئة الفعل إذا بني للمجهول:

فأوّل الفعل اضممن والمتصل ... بالآخر اكسر في مضيّ كوصل

واجعله من مضارع منفتحا ... كينتحي المقول فيه ينتحى

أما المضارع الأجوف فيقلب فيه حرف العلة ألفاً لتحركه بسبب الأصل وانفتاح ما قبله بحسب الآن. نحو: يقال: إنّ مصر مستقلة، كيف ويباع قطنها بأزهد الأثمان!!! أصلهما: يقول، ويبيع بضم الأوّل وفتح ما قبل الآخر على صيغة المبني للمجهول. وإعراب المثالين: يقال: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة. وجملة إنّ مصر مستقلة من إنّ واسمها وخبرها في محلّ رفع نائب فاعل يقال، ويسمى مقول القول. ويباع: فعل مضارع مبني للمجهول. وقطنها نائب فاعل يباع ومضاف إلى الضمير وبأزهد الأثمان جارّ ومجرور ومضاف إليه متعلق بيباع.

(٢) كاسم المفعول المشتقّ من الفعل المبني للمجهول فإنه يرفع نائب فاعل مثل قول ابن مالك: المقول فيه ينتحى. فالمقول في البيت صفة لينتحى لأنه اسم بقصد لفظه. وفيه جارّ ومجرور متعلق بالمقول. وينتحى بقصد لفظه نائب فاعل المقول.

وَحلَّ مَحَلَّ الْفَاعِلِ الْمَحْذُوفِ لِغَرَضٍ[١] مِنَ الأَغْرَاضِ نَحْوُ: سُرِقَ الْمَتَاعُ أَوْ ضُرِبَ الأَمِيرُ.

س: مَا أَحْكَامُ نَائِبِ الْفَاعِلِ؟

ج: هُوَ كالْفَاعِلِ فِي أَحكامِهِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

س: مَا الذي يَنُوبُ عَنِ الْفَاعِلِ؟

ج: أَرْبَعَةٌ: المَفعولُ بِهِ نَحْوُ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَالمَصْدَرُ نَحوُ[٢]: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] وَالجَارُّ وَالمَجْرُورُ نَحْوُ: مُرَّ بِهِ، والظَّرْفُ نَحْوُ: صِيمَ يَوْمُ الجُمُعَةِ، وَإِذَا اجْتَمَعَتِ الأَرْبَعَةُ فَالمَفْعُولُ بِهِ مُقَدَّمٌ، وَمَا وَرَدَ مِنْ قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ ـ لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا[٣] كانُوا يَكْسِبُونَ ـ فَمُؤَوَّلٌ بِأَنَّ نائبَ

---

(١) كالخوف من ذكر اسم اللصّ في قولك: سرق المتاع. أو الخوف عليه إذا قال ذلك من يحرص على اللصّ. أو لغرض لفظي كانتظام السجع في قول القائل: من طابت سريرته حمدت سيرته، إذ لو قال: حمدت الناس لطالت الفقرة الثانية عن الأولى. أو لغرض معنوي كعدم الفائدة في ذكره كقول الشاعر:

وإن مدّت الأيدي إلى الزاد لم أكن ... بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

إذ لا فائدة في قوله: وإن مدّت الآكلون أيديهم إلى الزاد للعلم بأن مدّ الأيدي إلى الزاد إنما يكون منهم.

(٢) إنما ينوب المصدر أو الظرف أو الجارّ والمجرور عن الفاعل بشرطين:

١ ـ الاختصاص بوصف أو إضافة أو نحوهما. نحو: فتح علينا فتح عظيم، وصيم زمن طويل، واعتكف مسجد الإمام الحسين، وجلس في رحابه فلو قيل فتح فتح، وصيم زمن، واعتكف مسجد، وجلس في رحاب لم تصلح للنيابة للجهل الناشئ عن عدم الاختصاص.

٢ ـ التصرّف بأن يخرج المصدر عن النصب إلى غيره من الرفع والجرّ. فلا يجوز يسبّح سبحان اللّه، ولا سبحان اللّه بتقدير هذا الفعل لملازمة سبحان اللّه للنصب مفعولاً مطلقاً، وبأن يخرج الظرف عن الظرفية إلى غيرها من الفاعلية أو جعله مبتدأ إلخ. فلا تنوب إذا الملازمة للظرفية حيث لا يصح أن يقال: يجاء إذا جاء إبراهيم، بجعل إذا نائب فاعل. وبأن يخرج الجارّ والمجرور عن اختصاصه بحالة. فلا تنوب منذ الملازمة لجرّ الزمان الظاهر فلا يقال: أخذ منذ يومين، على أن يكون منذ نائب فاعل.

(٣) احتجّ بها الأخفش والكوفيون مع قول الشاعر:

وإنما يرضي المنيب ربه ... ما دام معنياً بذكر قلبه

=

الْفَاعِلِ مُسْتَتِرٌ عَائِدٌ عَلَى المَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ يُجْزَى قَوْماً: أيْ لِيُجْزَى الجَزَاءُ.

= على جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده. فجعلوا بما وهو الجارّ والمجرور نائب فاعل يجزى. وقوماً مفعول به. وبذكر، وهو الجارّ والمجرور نائب فاعل معنياً الذي هو اسم مفعول الفعل المبني للمجهول، وقلبه مفعولاً به ومضافاً إلى الضمير. وأجاب البصريون عن البيت بأنه ضرورة فهو شاذّ يحفظ ولا يقاس عليه. وعن الآية بما ذكر المؤلف.

باب المبتدأ والخبر

س: ما تَعرِيفُ المُبْتَدأ؟

ج: هُوَ الاِسم الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللّفْظِيّةِ.

س: مَا الخَبَرُ؟

ج: هُوَ الاِسم المُسْنَدُ إلى المُبْتَدَإِ، وَتَتَألَّفُ منَ المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ جُمْلَةٌ مُفِيدَةٌ تُسَمَّى جُمْلَةً اسْميَّةً نَحْو: زَيْدٌ قَائمٌ، وَيَتَمَيَّزَانِ بِكَوْن المُبْتَدأ هُوَ المُحَدَّث عَنْهُ، والخَبَرِ هُو المُحَدَّث بِهِ.

س: مَا أَحكام المُبْتَدَإِ؟

ج: أَنْ يَكُونَ مرفُوعاً عَارِياً وَمَعْرِفَةً[١] وَلَا يَكُونَ نكرَةً إلّا بِمسوّغٍ.

---

(١) أحكام المبتدأ أربعة:

١ ـ كونه مرفوعاً ورافعه الابتداء على الأصحّ، وقيل: الخبر.

٢ ـ كونه معرفة ما لم يوجد مسوغ لجعله نكرة. والمسوغات كثيرة يجمعها قول المؤلف كغيره العموم أو الخصوص. فمن العموم أن تقع النكرة بعد نفي أو استفهام. نحو: ما رجل في الدار. أإله مع الله. ومن الخصوص أن يخبر عنها بمختصّ ظرف أو جارّ أو مجرور متقدّم عليها. نحو: عندنا وفاء، وفي الصدق نجاة. أو بوصفها لفظاً نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١] أو تقديراً نحو قوله تعالى: ﴿وَطَآيِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] أي من غيركم. أو إضافتها إلى ما يعينها نحو قوله ﷺ: «خمس صلوات كتبهنّ الله في اليوم والليلة» أو يراد بها الحقيقة نحو: رجل خير من امرأة. أو وقوعها بعد لام الابتداء نحو: لرجل خير من غلام. أو بعد لولا نحو: لولا رجاء في نعمة الله لهلكنا يأساً. أو في جواب السؤال بمن عندك؟ فيقال إنسان: أي عندي إنسان. أو عملها نحو: رغبة في الخير خير إلخ.

٣ ـ كونه مذكوراً. وقد يحذف إن دل عليه دليل نحو قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١] أي هذه سورة. ومنه قولك لسائلك ما اسمك؟ فتقول: محمد. أي أنا محمد. فالسؤال بما اسمك أو من أنت؟ دلّ على ضمير المتكلم ويجب تقدير المبتدأ في أربعة=

س: مَا الْمُسَوِّغُ؟

ج: الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ، نَحْوُ: هَلْ رَجُلٌ عِنْدَكَ؟، وَنَحْوُ: رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا.

س: كَمْ يَنْقَسِمُ الْمُبْتَدَأُ بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِ؟

ج: قِسْمَانِ: صَرِيحٌ كَمَا تَقَدَّم، وَمُؤَوَّلٌ بِالصَّرِيحِ نَحْوُ: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أيْ صَوْمُكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ.

س: كَمْ يَنْقَسِمُ الْمُبْتَدَأُ بِاعْتِبَارِ خَبَرِهِ؟

ج: قِسْمَانِ: مُبْتَدَأٌ لَهُ خَبَرٌ نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَمُبْتَدأٌ لَهُ فَاعِلٌ، أَوْ نَائِبُ فَاعِلٍ أَغْنَى عَنِ الخَبَرِ.

= مواضع:

أ ـ إذا كان الخبر نعتاً مقطوعاً عن موصوفه كقولك: اتبعت زيداً الفاضل برفع **الفاضل** التقدير هو **الفاضل**.

ب ـ إذا كان الخبر مشعراً بالقسم. نحو: في ذمتي لأفعلنّ البرّ. التقدير: **في ذمّتي عهد** ثابت.

ج ـ إذا كان الخبر مخصوص نعم أو بئس. نحو: نعم المتبع محمد. التقدير: هو محمد عليه الصلاة والسلام.

د ـ إذا كان الخبر مصدراً نائباً عن فعله نحو قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨]. التقدير: فصبري صبر جميل أو حالي صبر جميل.

٤ ـ تقدّمه على الخبر. ويجب ذلك في أربعة مواضع:

أ ـ عند خوف التباسه بالخبر كأن يستويا في التعريف أو التنكير، نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، أو صديقك صديقي، وخادم امرأة أسير ضعف، وبيت جبان بيت ذل.

ب ـ إذا كان خبره فعلاً نحو: عيد نجح، عيد فرح. إذ لو قيل: نجح عيد أو فرح عيد لكان عيد فاعلاً.

ج ـ إذا قصد استعماله منحصراً في الخبر نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] أي ما هو إلا بشر لا إله.

د ـ أو كان مما له الصدارة، كمن لي منجداً؟ وفي هذا كله يقول ابن مالك:

فامنعه حين يستوي الجزءان ... عرفاً ونكراً عادمي بيان
كذا إذا ما الفعل كان الخبرا ... أو قصد استعماله منحصرا
أو كان مسنداً لذي لام ابتدا ... أو لازم الصدر كمن لي منجدا

س: مَتَى يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ لَهُ فَاعِلٌ، أَوْ نَائِبُ فَاعِلٍ أَغْنَى عَنِ الْخَبَرِ؟

ج: إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسمَ فَاعِلٍ أَوْ اسْمَ مَفْعُولٍ مَسْبُوقَيْنِ بِنَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ: أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ، وَمَا مَضْرُوبٌ الْعُمَرَانِ.

س: كَمْ أَقْسَامُ خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ؟

ج: ثَلاثَةٌ: مُفْرَدٌ، وجُمْلَةٌ، وَشِبْهُ جُمْلَةٍ.

س: مَا شَرْطُ الْخَبَرِ الْمُفْرَدِ؟

ج: شَرْطُهُ مُطَابَقَتُهُ لِمُبْتَدَئِهِ فِي الإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ مَعَ التَّذْكِيرِ والتَّأْنِيثِ. فَيُقَالُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَهِنْدٌ قَائِمَةٌ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ. ثُمَّ الْخَبَرُ إِذَا وَقَعَ جُمْلَةً فَلا بُدَّ لَهَا مِنْ رَابِطٍ.

س: كَمْ أقسَامُ الرَّابِطِ؟

ج: خمسةٌ: الضَّمِيرُ نَحْوُ: زَيْدٌ(1) أَبُوهُ قَائِمٌ، واسمُ الإِشَارَةِ نَحْوُ: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، وَإِعَادَةُ اللَّفْظِ بِعَيْنِهِ نَحْوُ: ﴿الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]، وَإِعَادَةُ اللَّفْظِ بِمَعْنَاهُ نَحْوُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] وَالْعُمُومُ نَحْوُ: زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ.

س: هَلْ يَجُوزُ حَذْفُ الْخَبَرِ؟

ج: نَعَمْ إذا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، كَقَوْلِكَ: مُجْتَهِدٌ، جَوَاباً لِمَنْ قَالَ: كَيْفَ زَيْدٌ؟.

س: مَتَى يَجِب حَذْفُ الْخَبَرِ؟

---

(١) عرّف المؤلف الخبر بأنه الاسم المسند إلى المبتدأ وهذا غير كاف لصدق هذا التعريف على الفاعل والنائب عن الفاعل إذا أسند كل إلى الوصف المعتمد على نفي أو استفهام، نحو: أقائم زيد؟ وما مضروب العمران. ولو قال إلى مبتدأ غيره كان لسلم من هذا. ثم إن الروابط للخبر إذا كان جملة أربعة لا خمسة. لأن إعادة المبتدأ لفظاً أو معنى واحدة، وقد نظم الروابط بعضهم في بيتين واضحي المعنى قائلاً:

إن جملة خبراً عن مبتدأ وقعت ... ولم تكن عينه بمضمر قرنت
أو الإشارة أو تكرار مبتدأ ... أو العموم فهذي أربع نظمت

ج: فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ، إِذَا سَبَقَتْهُ[1] «لَوْلَا» نَحْو: لَوْلَا زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ،

(١) وفي ذلك يقول ابن مالك:

وبعد لولا غالباً حذف الخبر ... حتم وفي نص يمين ذا استقر
وبعد واو عينت مفهوم مع ... كمثل كل صانع وما صنع
وقبل حال لا يكون خبرا ... عن الذي خبره قد أضمرا
كضربي العبد مسيئاً وأتم ... تبييني الحق منوطاً بالحكم

ثم إن أحكام الخبر خمسة:

١ ـ مطابقته للمبتدأ إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، نحو: أنت مسلم. وشريعتك كاملة. وصديقاك محترمان، والمخلصتان لزوجيهما عفيفتان. وطلاب العلم محترمون، والطالبات محتشمات.

٢ ـ رفعه بالمبتدأ. وقيل بالابتداء.

٣ ـ كونه واحداً بحسب الأصل. وقد يتعدد نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤ ـ ١٦]. وقيل لا يتعدد. وإنما المذكور بعده خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وهو الودود. وهو ذو العرش المجيد إلخ، وليس من التعدد ما كان مجموعه خبراً، نحو: الرمان حلو حامض فإن الكلمتين بمعنى مزّ. ولا قولك الزيدان كاتب وشاعر. فإن الأوّل خبر عن أحدهما، والثاني خبر عن الآخر. ولا ما عطف على الخبر بأداة عطف نحو: محمد رسول الله وسيد السعداء.

٤ ـ ذكره. ويحذف جوازاً إذا دل عليه دليل نحو: قولك زيد في جواب من قال لك من الذي عندك؟ وقد علمت أنه يحذف وجوباً في أربعة مواضع أفادها ابن مالك بقوله وبعد لولا إلخ.

وإنما يحذف بعد لولا بشرط أن يكون عاماً، نحو: لولا الأمل ما جدّ أحد، أي ثابت، وبعد القسم الصريح، نحو: لعمرك إني لسعيد، أي قسمي، وبعد واو المعية كما مثل، أي مقترنان، وبعد حال لا يصلح جعله خبراً نحو: تقديري للطالب مجتهداً، أي حاصل إذا كان مجتهداً أو إذا كان مجتهداً. حيث لا يصح الإخبار بمجتهد عن تقديري فلا يقال تقديري مجتهد لأن التقدير اعتبار معنوي مغاير للمجتهد والخبر لا بدّ أن يكون عين المبتدأ في المعنى.

٥ ـ تأخره عن المبتدأ، ويجب أن يتقدّم في أربعة مواضع أفادها ابن مالك في قوله:

ونحو عندي درهم ولي وطر ... ملتزم فيه تقدّم الخبر
كذا إذا عاد عليه مضمر ... مما به عنه مبيناً يخبر
كذا إذا يستوجب التصديرا ... كأين من علمته نصيرا
وخبر المحصور قدم أبدا ... كما لنا إلا اتباع أحمدا

أي إذا كان خبراً عن نكرة لا مسوغ للابتداء بها إلا تقدمه عليها نحو: عندي درهم، ولي وطر. أو كان المبتدأ مشتملاً على ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو على=

وَالثَّانِي: إِذَا أَغْنَى عَنِ الخَبَرِ حَالٌ لَا تَصِحُّ أَنْ تَكُونَ خَبَراً نَحْوُ: ضَرْبُ الْعَبْدِ مُسِيئاً. وَالثَّالِثُ بَعْدَ وَاوِ المَعِيَّةِ نَحْوُ: كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ. وَالرَّابِعُ: بَعْدَ الْقَسَمِ الصَّرِيحِ نحو: لَعَمْرُكَ لأفعَلَنَّ.

= الثمرة مثلها زبداً. وفي الدرس معلمه. إذ لو تأخر لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز هنا. أو كان مما له الصدارة كأسماء الشرط والاستفهام كما مثل. أو كان محصوراً في المبتدأ كما مثل. وقد يجتمع حذف كل من المبتدأ والخبر في مثال واحد نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوۡمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥] أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون، وهذا جائز، والمعنى والسياق يعينان المحذوف.

باب اسم كان وأخواتها

س: مَا الَّذِي يَدْخُلُ عَلَى المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ وَيَنسَخُ حُكْمَهمَا؟

ج: ثَلَاثَةَ عَشَرَ فِعْلاً، كانَ وأَخَوَاتُهَا. ثَمَانِيَةٌ تَعْملُ بِلَا شَرْطِ تَقَدُّمِ نَفي وَشِبْهِهِ وَهِيَ، كانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ. وَأَرْبَعَةٌ لَا تَعْمَل إلّا بِشرطِ أنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا نَفْيٌ أو شِبهُه وَهي زَالَ، وَفَتِئَ، وَانفَكَّ، وَبَرِحَ. وَوَاحِدَة تَعْمَل بِشَرط أنْ يَتَقَدَّمَهَا مَا المَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ، وهي دَام.

س: مَا مَعَانِي هَذِهِ الأَفْعَالِ؟

ج: خَمْسَةٌ تُفِيدُ التَّوْقِيتَ بِزَمَانٍ مَخْصُوصٍ[١]، أَو حَالَةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَهِيَ: أَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وأَمْسَى، وَبَاتَ. وَالَّذِي يُفِيدُ التَّوْقِيتَ بِحَالَةٍ مَا دَامَ نَحْوُ: ظَلَّ صَاحِبُكُمَا مَا دَامَ النَّهَارُ بَاقِياً. وَصَارَ تُفِيدُ التَّحْوِيلَ[٢]، وَلَيْسَ تُفِيدُ النَّفْيَ[٣]، وَمَا زَالَ، وَمَا بَرِحَ، وما فَتِئَ، وَمَا انفَكَّ يُفِدْنَ الاسْتِمْرَارِ.

---

(١) الوقت المخصوص هو وقت الصبح في أصبح. والضحى في أضحى. وبقاء معنى الخبر في ظل. والمساء في أمسى. والمبيت في بات، نحو: أصبحت شاكراً ربي على نعمائه، وأضحيت سعيداً، وظللت أو ظلت هانئاً. وأمسيت راضياً، وبت قانعاً.

(٢) ويلحق بها في العمل ما جاء بمعناها وهي عشرة أفعال آض، ورجع، واستحال، وقعد، وحار، وارتد، وتحول، وغدا، وراح. فإنها كلها تفيد التحول نحو: آض السعر رخيصاً «ترجعوا بعدي كفاراً» وعاد المسيء تائباً، واستحال الطين إبريقاً. وقعد اللائم ملوماً، وحار الجبان شجاعاً، وارتد البصر خاسئاً، وارتد بصيراً. وتحول الحر قرًا، وغدا المسرف فقيراً، وراح المقتصد موسراً.

(٣) نحو: ليس القنوع فقيراً، أليس اللّه بكاف عبده؟ ما زال ربك قديراً، لن نبرح عليه عاكفين، ما برح الملك العاصمة، ما فتئ محمود قوياً، وما انفكّ غنياً. وكان على=

س: هَلْ يَجُوزُ تَقَدُّمُ خَبَرِ هَذِهِ الأَفْعَالِ عَلَى اسْمِهَا[١]؟

= المؤلف أن يقسم النواسخ من حيث نوعها، ومن حيث العمل بشرط وبلا شرط، وإليك بيان ذلك مع الإيجاز.

النواسخ: جمع ناسخ. وهو ما يزيل حكم المبتدأ والخبر. وهو نوعان: أفعال وحروف، وهي من حيث العمل على ثلاثة أقسام: قسم يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها. ويسمى الأوّل اسمها وفاعلها. والثاني خبرها ومفعولها. وقسم ينصب المبتدأ ويرفع الخبر. وهي إنّ وأخواتها. ويسمى الأوّل اسمها. والثاني خبرها، وقسم ينصبهما معاً وهو ظنّ وأخواتها. ويسمى الأوّل مفعولاً أوّل والثاني مفعولاً ثانياً. ثم إن كان وأخواتها تنقسم من حيث العمل بشرط وبلا شرط إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ ما يعمل بلا شرط. وهو ثمانية: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلّ، وبات، وصار، وليس.

٢ ـ ما يعمل بشرط تقدّم نفي أو شبهه (النهي والدعاء) وهو أربعة: زال، وبرح، وفتئ، وانفكّ.

٣ ـ ما يعمل بشرط تقدّم «ما» المصدرية الظرفية عليه وهو دام. ثم إن هذه الأفعال قد تجيء تامة (أي تكتفي بمرفوعها فقط) وهي ما عدا فتئ وزال وليس نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروك: ١٧]، ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧] وقول امرئ القيس بن عانس الصحابي رضي الله عنه:

تطاول ليلك بالإثمد ... وبات الخليّ ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة ... كليلة ذي العائر الأرمد

وهي من حيث التصرّف وعدمه على ثلاثة أقسام:

١ ـ ما لا يتصرّف أصلاً وهو ليس باتفاق ودام على الأصح.

٢ ـ ما يتصرّف تصرّفاً ناقصاً وهو: زال يزال لا يزول فإنها تامة، وبرح، وفتئ، وانفك، ودام على غير الأصح.

٣ ـ ما يتصرف تصرفاً تاماً وهو بقيتها. والله أعلم.

(١) لخبر هذه الأفعال ثلاثة أحوال:

١ ـ أن يتأخر عن اسمها وهذا هو الأصل فيه نحو: وكان ربك قديراً.

٢ ـ توسطه بين الفعل والاسم وهو جائز حتى في ليس ودام على الأصحّ نحو: قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]. وقول السموأل بن عادياء الذي يضرب به المثل في الوفاء مع أنه يهودي:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهمو ... فليس سواء عالم وجهول

فسواء خبر ليس، وعالم اسمها. ومثاله في دام قول الشاعر:

لا طيب للعيش ما دامت منغصة ... لذاته بادّكار الموت والهرم =

ج: نَعَمْ يَجُوزُ، وَلَكِنْ فِيما عَدَا لَيْسَ وَدَامَ وأَفْعَالَ الاسْتِمْرَارِ.

س: مَا الَّذِي يُلْحَقُ بِهَذِهِ الأَفْعَالِ فِي الْعَمَلِ مِنَ الْحُرُوفِ؟

ج: أَرْبَعَةٌ: مَا، ولَا، وإِنْ، ولَاتَ.

س: مَا الشَّرْطُ في عَمَلِ هٰذِهِ؟

ج: أَمَّا «مَا» فَيُشْتَرَطُ فِي عَمَلِهَا أَرْبَعَةُ شرُوطٍ. **الأَوَّلُ**: أَلَّا تَقْتَرِنَ بِإِنْ الزَّائِدَةِ. **الثَّانِي**: أَلَّا يَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى اسمِهَا. **الثَّالِثُ**: أَلَّا يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ خَبَرِهَا عَلَيْهَا. **الرَّابِعُ**: أَلَّا يَقْتَرِنَ خَبَرُهَا بِإِلَّا فَلَا تَقُولُ، مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِماً، وَلَا مَا قَائِماً زَيْدٌ ولَا مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً، بَل يَجِبُ رَفْعُ الخَبَرِ في هٰذِهِ الأَمْثِلَةِ لأَنَّهَا لَمْ تَسْتَوْفِ الشُّروطَ. ومثَالُ مَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢] وأَمَّا «لَا» فَيُشْتَرَطُ فيهَا هٰذِهِ الشرُوطُ إِلَّا الاقْتِرَانَ بِإِنْ فَلَا يُشْتَرَطُ، وَيُزَادُ في لَا، أَنْ يَكُونَ اسمُهَا وَخَبَرُهَا نَكِرَتَيْنِ، مثَالُهَا لا رَجُلَ قَائِماً. وأَمَّا «إِنْ» فَيُشتَرَطُ فِيهَا هٰذِهِ الشُّرُوطُ أَيْضاً نحوُ: إِنْ أَحدٌ خَيْراً منْ أَحدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ. وأَمَّا «لات» فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولاهَا لَفظُ الْحِينِ، وأَنْ يُحْذَفَ أَحَدُهُمَا نحوُ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [صٓ: ٣] قُرِئَ بِالرَّفْعِ والنَّصْبِ.

س: هَلْ تَخْتَصُّ كانَ منْ بَيْنِ أَفعَالِ هٰذَا الْبَابِ بِشَيْءٍ؟

ج: تَخْتَصُّ بِأُمُورٍ، مجِيئِهَا زَائِدَةً نحوُ(١) مَا كان أَصَحَّ علْمَ مَنْ تَقَدَّمَ وحَذْفُ نُونِ مُضَارِعِهَا المَجْزُومِ بِالسُّكُونِ إِنْ لَمْ يَلِهِ سَاكِنٌ وَلَا ضَمِيرٌ مُتَّصلٌ نحوُ: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، وَجَوازُ حذْفِهَا وحْدَهَا(٢) نحو: أَمَّا أنتَ ذَا

= فمنغصة خبر دام مقدّم على اسمها وهو لذاته.

٣ ـ تقدّمه على الفعل وهو جائز في جميعها ما عدا دام باتفاق، وليس على الأصح، والفعل المسبوق بما النافية، سواء أكان النفي شرطاً في عمله هذا العمل كما في دام، وانفكّ، وفتئ، وبرح، أم لا ككان إلخ، وإليه أشار المؤلف بقوله وأفعال الاستمرار وهذا تفصيل ما أجمله واقتصر على بعضه.

(١) إن كانت بلفظ الماضي، ووقعت بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً.

(٢) أي معوضاً عنها ما إن وقعت بعد أن المصدرية. وذلك في كلّ موضع أريد فيه تعليل=

نَفَرٍ. وَحَذْفِهَا مَعَ أَحَدِ مَعْمُولَيْهَا[1] نَحْوُ: إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ، وَحَذْفِهَا مَعَ مَعْمُولَيْهَا نَحْوُ: إِمَّا لَا[2].

= فعل بفعل كقول العباس بن مرداس:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ... فإن قومي لم تأكلهم الضبع

التقدير: لأن كنت ذا نفر افتخرت عليّ. والبيت من البسيط وإعرابه: أبا: منادى حذفت منه ياء النداء. وخراشة: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع العلمية والتأنيث، وأن المدغمة في ما الزائدة حرف مصدري ونصب. وما حرف عوض عن كان المحذوفة مبني على السكون لا محل له من الإعراب. وأنت اسم كان المحذوفة. وذا خبرها منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة. والمصدر المنسبك من أن وكان المحذوفة مجرور بلام التعليل المقدّرة، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف يعينه معنى الكلام تقديره: افتخرت علي لكونك صاحب عدد. يريد لا تفتخر بقومك فإن قومي لم يزالوا موجودين أقوى من قومك عند النزال.

(١) أي من غير تعويض. وذلك بعد إن ولو الشرطيتين كما في الحديث: «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شرًا فشرّ» أي إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير وإن كان عملهم شرًا فجزاؤهم شرّ، و: «التمس ولو خاتماً من حديد» أي ولو كان الملتمس خاتماً من حديد يجعله صداق من يريد التزوج بها.

(٢) أي مع التعويض عنها بما المدغمة في إن الشرطية نحو: إفعل هذا إما لا: أي إن كنت لا تفعل غيره. والعوام تحرّف هذا بقولهم: أمّا لي بضم الهمزة: وإعراب إما لا هكذا: إن حرف شرط يجزم فعلين: الأوّل فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه. وما عوض عن كان المحذوفة مع اسمها وخبرها، وهي حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب. ولا نافية للفعل المقدّر الواقع بجملته خبراً عن كان المحذوفة مع اسمها تقديره: إن كنت لا تفعل غيره. وكان المحذوفة فعل الشرط مبني على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره السكون المأتي به للنطق بضمير الرفع المتصل في محل جزم. أو تقول: مبني على السكون في محل جزم كإعراب المدارس. وجواب الشرط محذوف، تقديره: فافعل هذا.

باب أفعال المقاربة

س: مَا عَمَلُ أَفْعَالِ المُقَارَبَةِ؟

ج: عَمَلُهَا أَنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلَ كَانَ، إِلَّا أَنَّ خَبَرَهَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً مُضَارِعاً.

س: مَا الذِي تفِيدُهُ أَفعالُ المُقَارَبَةِ بِاعْتِبَارِ مَعْمُولَيْهَا؟

ج: تُفِيدُ المُقَارَبَةَ، وَتُفِيدُ الرَّجَاءَ، وَتُفِيدُ الشُّرُوعَ.

س: مَا الَّذِي يُفِيدُ المُقَارَبَةَ، وَمَا الَّذِي يُفِيدُ الرَّجَاءَ، وَمَا الذِي يُفِيدُ الشُّرُوعَ؟

ج: الَّذِي يُفِيدُ المُقَارَبَةَ ثَلَاثَةٌ: كادَ، وَكَرُبَ، وَأَوْشَكَ، وَالذِي يُفِيدُ الرَّجاءَ ثَلَاثَةٌ أَيْضاً: عَسَى، وَاخْلَوْلَقَ، وَحَرَى. وَالَّذِي يُفِيدُ الشُّرُوعَ تِسْعَةٌ: شَرَعَ، وَأَنْشَأَ، وَطَفِقَ، وَجَعَلَ، وَعَلِقَ، وَأَخَذَ، وَهَلْهَلَ، وَقَامَ، وَهَبَّ.

س: مَا الَّذِي يُشْتَرَطُ فِي أَفْعَالِ المُقَارَبَةِ، وَأَفْعَالِ الرَّجَاءِ، وأَفْعَالِ الشُّرُوعِ؟

ج: يُشْتَرَطُ فِي أَفْعَالِ المُقَارَبَةِ، أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا مُضَارِعاً مَقْرُوناً بِأَنْ المَصْدَرِيَّةِ، وُجُوباً في حَرَى وَاخْلَوْلَقَ، وَمُجَرّداً مِنْ أنْ في أَفْعَالِ الشُّرُوعِ، وَجَائِزَ الاقْتِرَانِ وَالتَّجَرُّدِ في الْبَاقِي نَحْوُ: كاد زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ.

باب إن وأخواتها

س: مَا عَمَلُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا؟

ج: نَصْبُ المبتدإ على أنهُ اسْمُهَا، وَرَفْعُ الخَبَرِ على أَنَّهُ خَبَرُهَا، والَّذِي يعملُ العملَ المذكورَ ستةٌ: إنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ.

س: مَا الَّذِي تُفِيدُهُ هٰذِهِ الأَحْرُفُ؟

ج: إِنَّ وَأَنَّ تفيدان التَّوْكِيدَ(١)، وَكَأَنَّ تُفِيدُ التَّشْبِيهَ، وَلَكِنَّ تُفِيدُ الاسْتِدْرَاكَ،

(١) أي توكيد الخبر إثباتاً ونفياً نحو: إنّ زيداً قام أو لم يقم، وعلمت أن زيداً مجتهد أو غير مجتهد. **وكأنّ**: تفيد تشبيه اسمها بخبرها نحو: كأن الماء الصافي فضة، وكأن زيداً قمر. كما تفيد الظنّ فقط نحو: كأنك فاهم. **ولكنّ**: تفيد الاستدراك وهو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته، أو إثبات ما يتوهم نفيه فالأوّل نحو: سعيد نشيط لكنه غير متقدّم. والثاني نحو: عليٌّ فقير لكنه عفيف، **ولعلّ**: تفيد الترجي وهو طلب المحبوب القريب الحصول نحو: لعلك رابح في تجارتك. وتفيد الإشفاق وهو توقع المكروه المخوف. نحو: لعلّ ظالمي قاس عليّ. وتفيد التعليل نحو: أخلصت في عملي لعلك تكافئني. **وليت**: تفيد التمني وهو طلب ما لا طمع فيه كقول الشاعر:

ألا ليت الشباب يعود يوماً … فأخبره بما فعل المشيب

أو ما فيه بعد نحو: ليت المصريين يتفقون على صالح بلادهم.

وشرط عمل هذه الأحرف الستة ألا تقترن إحداها بما الحرفية وإلا بطل عملها ما عدا ليت فيجوز فيها الوجهان، وتسمى ما كافة والتي قرنت بها مكفوفة فتدخل على الجمل الفعلية حينئذٍ نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبيا: ١٠٨]، والشاهد في الأولى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [الأنفال: ٦]. وقول امرئ القيس:

ولكنما أسعى لمجد مؤثل

وقول الشاعر:

أعد نظراً يا عبد قيس لعلما … أضاءت لك النار الحمار المقيدا

ومن إهمال ليت مع اقترانها بما يقول النابغة الذبياني:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا … إلى حمامتنا أو نصفه فقد

وَلَيْتَ تُفِيدُ التَّمَنِّي، وَلَعَلَّ تُفِيدُ التَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعَ.

س: كَمْ مَوْضِعٌ يَجِبُ فِيهِ كَسْرُ إِنَّ؟

ج: يَجِبُ كَسْرُهَا فِي سِتَّةِ[١] مَوَاضِعَ تَقْرِيباً، إِنْ وَقَعَتْ فِي الابْتِدَاءِ نَحْوُ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾ [الفتح: ١] وَبَعْدَ أَلَا الاسْتِفْتَاحِيَّةِ نَحْوُ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: ٦٢] أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ نَحْوُ: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] أَوْ وَقَعَتْ فِي صَدْرِ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صِلَةً أَوْ صِفَةً أَوْ حَالاً نَحْوُ: جاءَ الَّذِي إِنَّهُ قائم، وَنَحْوُ: جاءَ رَجل إِنَّهُ قائمٌ، وَنَحْوُ: جاءَ زَيْدٌ إِنَّهُ ضَاحِكٌ. ثُمَّ بَعْدَ الْقَسَمِ نَحْوُ: وَاللَّهِ إِنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ. وَبَعْدَ فِعلٍ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ، وَقَدْ عُلِّقَ عَنْهَا بِاللَّامِ نحْوُ: عَلِمْتُ إِنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ.

س: كَمْ مَوْضِعٌ يَجِبُ فِيهِ فَتْحُ إِنَّ؟

ج: أَرْبَعَةُ مَوَاضِعَ. إِذَا حَلَّتْ مَحَلَّ الْفَاعِلِ نحْوُ: يُعْجِبُنِي أَنَّ زَيداً فَاضِلٌ، أَوْ نَائِبِ الْفَاعِلِ نَحْوُ: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١] أَوْ مَحَلَّ المَفْعُولِ نحْوُ: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١] أَوْ وَقَعَتْ بَعْدَ الجَارِّ نحْوُ: أَكْرَمْتُ زَيْداً لأَنَّهُ فَاضِلٌ. وَهي مُؤَوَّلَةٌ بِالْمَصْدَرِ فِي الجَمِيعِ.

س: كَمْ مَوْضِع يَجُوزُ فِيهِ كَسْرُ هَمْزَةِ إِنَّ وَفَتْحُهَا؟

ج: أَرْبَعَةُ مَوَاضِعَ أَيْضاً إذا[٢] وَقَعَتْ بَعْدَ الْفَاءِ الْوَاقِعَةِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ نَحْوُ: مَنْ يُكْرِمْ زَيْداً فَإِنِّي أُصَادِقُهُ. أَوْ بَعْدَ إِذَا الْفُجَائِيَّةِ نَحْوُ: ظَنَنْتُ زَيْداً مُقِيماً إِذَا إِنَّهُ مُسَافِرٌ. أَوْ وَقَعَتْ بَعْدَ حَيْثُ نحْوُ: أَحْبَبْتُ زَيْداً حَيْثُ إِنَّهُ صَالِحٌ. أَوْ بَعْدَ إِذْ نحوُ: أَقِمْ إِذْ إِنَّ صَالِحاً مُقِيمٌ؛ وَعِنْدَ تَقْدِيرِ الْفَتْحِ يَجِبُ فَتْحُ الْهَمْزَةِ.

---

(١) جمع هذه الستة ابن مالك في قوله:

فاكسر في الابتدا وفي بدء صلة ... وحيث إنّ ليمين مكملة
أو حكيت بالقول أو حلت محلّ ... حال كزرته وإني ذو أمل
وكسروا من بعد فعل علقا ... باللام كاعلم إنه لذو تقى

(٢) وقد أشار ابن مالك إلى إجمال هذا بقوله:

بعد إذا فجاءة أو قسم ... لا لام بعده بوجهين نمي

س: فِي كَمْ مَوْضِعٍ تَدْخُلُ لَامُ الابْتِدَاءِ فِي بابِ إِنَّ؟

ج: فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ. تَدْخُلُ لَامَ الابْتِدَاءِ عَلَى اسْمِ إِنَّ إِذَا تَأَخَّرَ، نَحْوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣] وَتَدْخُلُ عَلَى خَبَرِ إِنَّ، نحوُ: إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعاءِ، وَعَلَى ضَمِيرِ الْفَصْلِ نحوُ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢].

س: هَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِ هذِهِ الأَحْرُفِ عَلَى اسْمِهَا؟

ج: لَا يَجوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِهَا عَلَى اسمِهَا(١)، إِلَّا إِذَا كانَ الخَبَرُ ظَرْفاً أَوْ جارًّا وَمَجْرُوراً نحو: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْداً لٰكِنَّ عندي كِتابَهُ.

س: مَا الَّذِي يُخَفَّفُ مِنْ هَذِهِ الأَحْرُفِ، وَمَا الَّذِي يَجْرِي فِيهِ بَعْدَ التَّخْفِيفِ؟

ج: تُخَفَّفُ إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلٰكِنَّ. أَمَّا إِنَّ فَتُهْمَلُ وَيَقِلُّ إِعْمَالُهَا، وَإِذَا أُعْمِلَتْ قُرِنتْ بِاللَّامِ الْفَارِقَةِ نحوُ: إِنْ زَيْدٌ لَقَائم. وإِذَا أُعْمِلَتْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِهَا تِلْكَ اللَّامُ، نحوُ: إِنْ زَيْداً قَائِمٌ. وَأَمَّا أَنَّ وَكَأَنَّ، فَلَا تُهملُ إِلَّا أَنَّ اسْمَهَا يَكُونُ ضَمِيرَ الشَّأْنِ مَحْذُوفاً نحوُ: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] ثُمَّ إِنْ وَقَعَ خَبَرُهَا فِعْلاً مُتَصَرِّفاً غَيْرَ دُعاءٍ(٢) وَجَبَ فَصْلُهُ(٣) بِنَفْيٍ أَوْ تَنْفِيسٍ، وَالفَصْلُ بلوْ قَلِيلٌ نحوُ: ﴿أَن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَٰهُم﴾ [الأعراف: ١٠٠] وَأَمَّا لٰكِنَّ فَتُهْمَلُ بَعْدَ تَخْفِيفِهَا نَحْوُ: زَيْدٌ عَالِم لٰكِنْ أَخُوهُ جاهِلٌ.

س: مَا الَّذِي يُبْطِلُ عَمَلَ هٰذِهِ الأَحْرُفِ؟

---

(١) وفي ذلك يقول الشاعر ابن عنين يشكو تأخره وهضم حقه:

كأني من أخبار إن ولم يجز ... له أحد في النحو أن يتقدما

(٢) قوله متصرفاً غير دعاء، فإن كان جاهداً فلا يحتاج إلى فاصل نحو: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وإن كان دعاء فلا يحتاج إلى فاصل أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿وَالْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩] في قراءة من خفف أن اهـ مؤلف.

(٣) وفي ذلك يقول ابن مالك مع الإيجاز:

وإن يكن فعلاً ولم يكن دعا ... ولم يكن تصريفه ممتنعا

فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو ... تنفيس أولو وقليل ذكر لو

ج: إِذَا اتَّصَلَتْ «مَا» بِهٰذِهِ الأَحْرُفِ كَفَّتْهَا عَنِ الْعَمَلِ وَأَزَالَتْ اخْتِصَاصَهَا بِالأَسْمَاءِ نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٥] ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦].

وَلٰكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ

﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١] إِلَّا لَيْتَ فَيَجُوزُ إِعْمَالُهَا وَإِهْمَالُهَا، وَلَا يَزُولُ اخْتِصَاصُهَا بِالأَسْمَاءِ نَحْوُ: قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هٰذَا الحَمَامَ لَنَا.

باب ظن وأخواتها

س: مَا الَّذِي يَنصِبُ مَفعُولَيْنِ أَصْلُهُمَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ؟

ج: الَّذِي يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ أَصْلُهُمَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ أَحَدَ وَعِشْرُونَ فِعْلاً. بَعْضُهَا يُفِيدُ الرُّجْحَان، وَبَعْضُهَا يُفِيدُ الْيَقِينَ. وَبَعْضُهَا يُفِيدُ التَّحْوِيلَ.

س: مَا الَّذِي يُفِيدُ الرُّجْحَانَ؟

ج: الَّذِي يُفِيدُ الرُّجْحَانَ ثَمَانِيَةُ أَفْعَالٍ وَهِيَ، ظَنَّ(١)، وَخَال، وَحَسِبَ، وَزَعَمَ، وَجَعَلَ، وَعَدَّ، وَحَجَا، وَهَبْ.

س: مَا الَّذِي يُفِيدُ الْيَقِينَ؟

---

(١) نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرۡعَوۡنُ مَثۡبُورٗا﴾ [الإسراء: ١٠٢]، المفعول الأوّل الكاف، وهي ضمير المخاطب. والثاني مثبوراً **وخال**: كقول الشاعر:

يخال به راعي الحمولة طائرا

فيخال: فعل مضارع ينصب مفعولين وبه الباء حرف جرّ زائد، والهاء ضمير بارز متصل هو المفعول الأوّل ليخال مبني على الكسر في محل نصب. وراعي فاعل يخال، والحمولة بفتح الحاء الإبل مضاف إليه، وطائراً هو المفعول الثاني ليخال. **وحسب**: نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَحۡسَبُوهُ شَرّٗا لَّكُم﴾ [النور: ١١]، فالهاء مفعول أوّل، وشرًا مفعول تحسبوه الثاني. وزعم: مثل قول أوس:

زعمتني شيخاً ولست بشيخ   إنما الشيخ من يدبّ دبيبا

فزعم فعل ماض، والتاء علامة التأنيث. وياء المتكلم مفعول زعم الأوّل. وشيخاً مفعولها الثاني. **وجعل**: نحو قوله تعالى: ﴿فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]. فالهاء مفعول جعل الأوّل. وهباء مفعولها الثاني. ومنثوراً صفة لهباء. **وعدّ**: نحو قولك لصديقك عددتك حبيباً مخلصاً. **وحجا**: نحو قولك: حجاني زيد كفؤاً لبنته. فياء المتكلم مفعولها الأوّل. وكفؤ مفعولها الثاني. **وهب**: بمعنى افرض كقولك: هب زيداً مخلصاً في عمله فكافئه. فزيداً مفعولها الأوّل. ومخلصاً مفعولها الثاني. وفي عمله جارّ ومجرور متعلق بمخلصاً لأنه اسم فاعل. والفاء واقعة في جواب الأمر وهو هب. وكافئ فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت والهاء مفعوله.

ج: سِتَّةٌ: رَأى[1]، وَعَلِمَ، وَوَجَدَ، وَأَلْفَى، وَدَرَى، وَتَعَلَّمَ، وَتُسَمَّى جَمِيعُهَا أَفْعَالَ الْقُلُوبِ.

س: مَا الأَحْكَامُ الْمُخْتَصَّةُ بِهَا أَفْعَالُ الْقُلُوبِ؟

ج: إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا، وَهُوَ إِبْطَالُ الْعَمَلِ لَفْظاً وَمَحَلاً. وَوُجُوبُ التَّعْلِيقِ، وَهُوَ إِبْطَالُ الْعَمَلِ لَفْظاً لَا مَحَلاً.

---

(١) ورأى: أي العلمية التي بمعنى علم. أو المنامية التي بمعنى حلم. أما البصرية التي بمعنى أبصر. والتي بمعنى ذهب إلى كذا، فيتعدّيان إلى مفعول واحد، مثال الأولى قول خراش:

رأيت الله أكبر كلّ شيء ... محاولة وأكثرهم جنودا

أي: علمت. فلفظ الجلالة مفعولها الأوّل. وأكبر مفعولها الثاني ومضاف إلى كلّ. وكلّ مضاف لشيء. ومحاولة تمييز منصوب بأكبر. وأكثر معطوف على أكبر ومضاف إليه. وجنوداً تمييز منصوب بأكثر. ومثال الثانية: رأيت في منامي مستقبلي سعيداً. فمستقبلي مفعول رأى الأوّل ومضاف لياء المتكلم. وسعيداً مفعولها الثاني. ومثال الثالثة: رأيت صديقي ففرحت به أي أبصرته. ومثال الرابعة: أرى وجوب الاتفاق قبل البدء في العمل. أي أذهب إلى هذا المبدأ الجليل.

وعلم أي التي بمعنى اعتقد. أما التي بمعنى عرف فتتعدّى لمفعول واحد.

مثال الأولى كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠] فعلم فعل ماض. وواو الجماعة فاعل. وهنّ ضمير النسوة مفعولها الأوّل مبني على الفتح في محل نصب. ومؤمنات مفعولها الثاني منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم. ومثال الثانية: علمت منزلك. أي عرفته.

ووجد: كقوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠] فتجدوا فعل مضارع مجزوم في جواب الشرط قبله وهو ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ﴾ [البقرة: ١١٠] بحذف النون. والواو ضمير الجماعة فاعله. والهاء ضمير متصل بارز مفعوله الأوّل. وعند ظرف منصوب إما بتجدوا، وإما بخيراً لأنه أفعل تفضيل، وهو مفعول تجدوا الثاني.

وألفى: نحو: ألفيتك شريفاً. فالكاف مفعول ألفى الأوّل. وشريفاً مفعوله الثاني.

ودرى: كقول الشاعر:

دريت الوفيّ العهد يا عرو فاغتبط ... فإن اغتباطاً بالوفاء حميد

فدريت فعل ماض مبني للمجهول. والتاء ضمير المخاطب نائب فاعله وهو يسدّ مسدّ المفعول الأوّل لدرى. والوفي مفعولها الثاني. والعهد مفعول الوفي لأنه صفة مشبهة.

وتعلم: بمعنى أعلم كقولك لخلصائك. تعلموا أني لكم وفيّ أمين. فتعلموا: فعل أمر بمعنى اعلموا. وواو الجماعة فاعل. وجملة أني لكم وفيّ أمين من أنّ واسمها وخبرها سدّت مسدّ مفعولي تعلموا. وتلزم هب وتعلم الأمرية.

س: مَتَى يَجُوزُ الإلْغَاءُ؟

ج: يَجُوزُ إلْغَاؤهَا: إذَا تَوَسَّطَتْ[١] بَيْنَ المَفْعُولَيْنِ نَحْوُ: زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ. أَوْ تَأَخَّرَتْ عَنْهُمَا نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ. وَيَجُوزُ نَصْبُ المَفْعُولَيْنِ أَيْضاً إذَا تَوَسَّطَتْ نَحْوُ: زَيْداً عَلِمْتُ قَائماً إلخ...

س: مَتَى يَجِبُ التَّعْلِيقُ؟

ج: إذَا فَصَلَ بَيْنَ المَفْعُولَيْنِ أَحَدُ سِتَّةِ أَشْيَاء[٢] وَهي: إنْ، وَمَا، وَلَا النَّافِيَاتُ، نحوُ: ظَنَنْتُ مَا مُحمد كاتِبٌ. وَلَامُ الابْتِدَاءِ نَحْوُ: ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ. وَلَامُ القَسَمِ نَحْوُ: عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ. وَأَدَاةُ الاسْتِفْهَامِ نَحْو: عَلِمْتُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ.

س: هَلْ الإلْغَاءُ وَالتَّعْلِيقُ مُخْتَصَّانِ بِأَفْعَالِ القُلُوبِ، أَمْ يَدْخُلَانِ عَلَى غَيْرِهَا؟

ج: الإلْغَاءُ وَالتَّعْلِيقُ يَخْتَصَّانِ بِأَفْعَالِ القُلُوبِ فَقَطْ، مَا عَدَا هَبْ، وَتَعَلَّمْ، وَلِغَيْرِ المَاضِي مِنْ هٰذِهِ الأَفْعَالِ مَا لِلْمَاضِي مِنَ العَمَلِ وَالإلْغَاءِ وَالتَّعْلِيقِ نحوُ: أَظُنُّ زَيْداً قَائِماً. وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَظُنُّ. وَزَيْدٌ أَظُنُّ قَائِم وَأَظُنُّ لَزَيْد قَائِم. وَأَنَا ظَانٌّ زَيْداً قَائِماً. وَزَيْد قَائِم أَنَا ظَانٌّ. وَزَيْد أَنَا ظَانٌّ قَائِم. وَأَنَا ظَانٌّ لَزَيْدٌ قَائِمٌ.

س: مَا الَّذِي يُفِيدُ التَّحْوِيلَ؟

ج: سَبْعَةُ أَفْعَالٍ: صَيَّرَ[٣]، وَرَدَّ، وَتَرَكَ، وَتَخِذَ، وَاتَّخَذَ، وَجَعَلَ. وَوَهَبَ، نَحْوُ: رَدَدْتُ المُعْوَجَّ مُسْتَقِيماً، وَجَعَلْتُ الطِّينَ إبْرِيقاً، وَتَرَكْتُ زَيْداً قَائِماً.

---

(١) يعني لا يجوز الإلغاء إذا تقدّم الفعل على المفعولين، ويجوز فيما عدا ذلك. وفي هذا يقول ابن مالك مع الإيجاز:

وجـوّز الإلـغـاء لا فـي الابـتـدا

(٢) وفي ذلك يقول ابن مالك مع الإيجاز:

والـتـزم الـتـعـلـيـق قـبـل نـفـي مـا
وإن، ولا، لام ابـتـداء، أو قـسـم كـذا والاسـتـفـهـام ذا لـه انـحـتـم

(٣) صير: نحو صيرت الجامد ليناً. وتخذ: نحو تخذتك صديقاً. واتخذ: نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾ [النساء: ١٢٥]. ووهب: نحو وهبتك قلبي ووهبت سعيداً كتاباً.

باب منصوبات الأسماء

س: المَفْعُولُ بِهِ مَا هُوَ؟

ج: المَفْعُولُ بِهِ: اسْمٌ دَلَّ عَلَى مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ لأجْلِهِ صُورَةُ الْفِعْلِ نَحْوُ: يُحِبُّ اللَّه المُؤْمِنَ. وَيَكُونُ ظَاهِراً، وَضَمِيراً، مُذَكَّراً وَمُؤَنَّثاً، مُفْرَداً، وَمُثَنًّى، وَمَجْمُوعاً.

س: مَتَى يجوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفَاعِلِ؟

ج: يَجُوزُ تَقْدِيمُ المَفْعُولِ بِهِ عَلَى الْفَاعِلِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ الْفَاعِلُ ضَمِيراً مُتَّصلاً. كَضَرَبْتُ زَيْداً. وَلَا مَحْصُوراً بإِنمَا نَحْوُ: إِنَّمَا أَكْرَمَ زَيْد أَبَاهُ، وَلَا مُلْتَبِساً بِالْمَفْعُولِ نَحْوُ: ضَرَبَ أَخِي فَتَاكَ. وَإِلَّا وَجَبَ تَأْخِيرُ المَفْعُولِ فِي جَمِيعِ ذٰلِكَ، أَيْ مَا لَمْ تُوجَدْ قَرِينَة، فَإِنْ وُجِدَتْ قَرِينَةٌ جَازَ تَقْدِيمُ المَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ.

س: مَتَى يَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفَاعِلِ؟

ج: يَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفَاعِلِ، إِذَا كَانَ ضَمِيراً مُتَّصلاً نَحْوُ: مَا أَكْرَمَنِي[١] زَيْدٌ. أَوْ مَحْصُوراً بِإِنَّمَا نحوُ: إِنَّمَا أَخَذَ الصَّنْجَةَ عمْرٌو. أَوْ عادَ عَلَيْهِ ضَمِيرٌ في الْفَاعِلِ نَحْوُ: دَخَلَ الْبَيْتَ صَاحِبُهُ[٢]. وَتَقْدِيمُ

(١) فما نافية. وأكرم فعل ماض. والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أكرم مقدّم على الفاعل، وفيه الشاهد مبني على السكون في محل نصب، وإلا أداة استثناء ملغاة لا عمل لها، لأن ما بعدها طلبه العامل الذي قبلها وهو أكرم ليكون فاعله وهو زيد.

(٢) إذ لو تأخر المفعول به وهو البيت فقيل دخل صاحبه البيت لعاد الضمير المضاف للفاعل وهو صاحب على متأخر لفظاً ورتبة وهو غير جائز إلا في أبواب ستة: باب نعم وبئس، وضمير الشأن، وباب التنازع، وضمير ربّ إلخ.

المَفْعُولِ عَلَى الْفِعْلِ جَائِزٌ نَحْوُ: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] بِخلَافِ الْفَاعِلِ وَنَائِبِهِ، فَلَا يَجوزُ تَقْدِيمُهُمَا عَلَى الْفِعْلِ كَمَا تَقَدَّمَ في الْفَاعِلِ، وَلَا عَلَى المَفْعُولِ بِهِ المَنْصُوبِ عَلَى التَّحْذِيرِ وَالإِغْرَاءِ وَالاخْتِصَاصِ وَالاشْتغَالِ.

باب التحذير

س: مَا هُوَ التَّحْذيرُ؟

ج: التَّحْذِيرُ: تَنْبِيهُ المُخَاطَبِ عَلَى أَمْرٍ مَكْرُوهٍ لِيَجْتَنِبَه نَحْوُ: الْكَسَلَ وَالأَسَدَ، رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ، إِيَّاكَ وَالْبُخْلَ، إِيَّاكَ وَالشَّرَّ. فَالْكَسَلَ وَالأَسَدَ وَرَأْسَكَ وَإِيَّاكَ مَنصوبَة بِفِعلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ. احْذَرِ الْكَسَلَ، وَخَفِ الأَسَدَ، وَبَاعِدْ رَأْسَكَ مِنَ السَّيْفِ، وَالسَّيْفَ مِنْ رَأْسكَ، وَإِيَّاكَ أُحَذِّرُ، وَلَا يَجُوزُ ذِكْرُ الْعَامِلِ فِي التَّحْذِيرِ مَعَ التَّكْرَارِ وَالْعَطْفِ[1] وَلَا مَعَ إِيَّاكَ، وَكَذَا في الإِغْرَاءِ.

(١) نحو: إياك والشرّ. إياك وإياك والشر حيث لا يجوز أن يقال: احذر إياك إلخ. وكذا في الإغراء إذا قيل الغزال الغزال، والرمح، حيث لا يجوز أن يقال: صد الغزال الغزال، وأحضر الرمح، بل يجب إضمار الفعل فقط.

باب الإغراء

س: مَا هُوَ الإِغْرَاءُ؟

ج: الإِغْرَاءُ تَنْبِيهُ المُخَاطَبِ عَلَى أَمْرٍ مَحْمُودٍ لِيَفْعَلَهُ نَحْوُ: الاِجْتِهَادَ، الْغَزَالَ، المُرُوءَةَ، النَّجْدَة. فَالاِجْتِهَادَ وَمَا بَعْدَهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ وُجُوباً تَقْدِيرُهُ: الْزَمْ الاِجْتِهَادَ، وَصِدِ الْغَزَالَ، وَافْعَلْ المُرُوءَةَ. وَقَدْ يَكُونُ لِمُجَرَّدِ الْفَخْرِ(١) نَحْوُ: عَلَيَّ أَيُّهَا الْكَرِيمَ يُعْتَمَدُ. أَوْ التَّوَاضُعَ نَحْوُ: إِنِّي أَيُّهَا الْعَبْدُ فَقِيرٌ إِلَى عَفْوِ اللَّهِ. وَأَيُّ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ، وَتُتْبَعُ بِاسْمٍ مُفْرَدٍ مَقْرُونٍ بِأَلْ.

(١) وفي هذه الحالة لا يظهر وجه تسميته بالإغراء، كما لا يظهر عند قصد المتكلم التواضع ولا سيما مع المثال الذي ذكره المؤلف لأن الإغراء لا يعقل في جانب الله تعالى. فلو قصد مع الفخر الحاصل بإثبات كرمه ترغيب الناس في قصده لقضاء لباناتهم ظهر الإغراء بالمثال، ولو أنه غير المثال الثاني هكذا: إني أيها الفقير مهضوم الحق مظلوم كان إغراء للسامعين على نصرته ومعونته. ويعرب المثال الأول هكذا: على جار ومجرور متعلق بيعتمد. وأي مفعول به بفعل مضمر وجوباً تقديره: أخصّ مبني على الضم في محل نصب. والكريم بدل من أي أو عطف بيان عليها منصوب بالفتحة الظاهرة. ومثله أيها العبد في المثال الثاني.

باب الاختصاص

س: مَا الاِخْتِصَاصُ؟

ج: هُوَ أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ ظَاهِر بَعْدَ ضَمِيرٍ، لِبَيَانِ المَقْصُودِ مِنْهُ نَحْوُ: **«نحنُ مَعَاشِرَ الأَنبياءِ لَا نُورَثُ»**، نحْنُ مَعَاشِرَ الْعَرَبِ أقرَى النَّاسِ لِلضَّيْف فَمَعَاشِرَ ـ في المِثَالَيْنِ ـ مَنصُوب بِفعلٍ مَحْذُوفٍ وجُوباً تَقدِيرُه: أَخَصُّ إلخ هٰكَذَا.

باب الاشتغال

س: مَا الاِشْتِغَالُ؟

ج: هُوَ أَنْ يَتَقَدَّمَ اسمٌ وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ فِعْلٌ مشتَغل بِضَمِيرِ الاِسمِ السَّابِقِ[1] بِحَيْثُ

(١) هذا التعريف قاصر على أحد أنواع الاشتغال وللتمام يعرف هكذا:
الاشتغال: هو أن يتقدّم اسم ويتأخر عنه عامل مشتغل بضميره أو باسم عامل في ضميره بحيث لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه نحو: محمداً أحببته. وعلياً اقتديت به. والحسين امتدحت أخاه. التقدير: أحببت محمداً أحببته. وتأسيت بعليّ: اقتديت به. وعظمت الحسين امتدحت أخاه. فالجملة الثانية الواقعة بعد السابقة مفسرة لها لا محل لها من الإعراب. ثم إن أحوال الاسم المتقدّم المشتغل عنه العامل خمسة: وجوب نصبه. ورجحانه ووجوب رفعه ورجحانه. واستواء الأمرين. وبيانها مفصلة كالآتي:
وجوب النصب: إذا ولى الاسم أداة تختصّ بالدخول على الفعل كأداة الشرط. والتحضيض. والاستفهام غير الهمزة كقول الهزلي في الشرط:

لا تجزعي إن منفساً أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

وقولك: لو، أو هلا زيداً أكرمته في التحضيض.
رجحان نصبه: ويكون في ثلاثة مواضع:
١ ـ إذا كان فعل الاشتغال طلبياً كالأمر والنهي والدعاء. نحو: ربك أطعه. وشرفك لا تضيعه. والتائب قبله الله ـ وسبب الرجحان أنه لو رفع على الابتداء به لوقع خبره جملة طلبية وهو خلاف القياس.
٢ ـ إذا وقع الاسم بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية. نحو: أحببت الحسين وعلياً عظمته ـ وسبب الرجحان أنه لو رفع على الابتداء به لكانت الجملة اسمية وعطفها على الفعلية قبلها غير مناسب.
٣ ـ إذا وقع بعد أداة يغلب دخولها على الفعل كما النافية وهمزة الاستفهام نحو: ما محباً غضبته. وقوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤] ـ وسبب الرجحان مراعاة غلبة دخول الأداة على الفعل فيقدّر الفعل لمناسبتها.
وجوب رفعه: ويكون في موضعين:
١ ـ إذا وقع الاسم بعد أداة تختص بالدخول على الاسم كإذا الفجائية نحو: التفت فإذا السبع يأكل فريسته.

=

لَوْ تَفرَّغَ لَهُ لَنصَبَهُ نَحْوُ: زَيْداً ضَرَبْتُه، وَهُوَ مَنصوب بِفِعل مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُه المَذْكُورُ.

س: هَلْ نَصْبُ الاِسْمِ المَشْغُولِ عَنْهُ وَاجِبٌ، أَوْ لَهُ حَالَاتٌ؟

ج: لَهُ حَالَات، فَيَجِبُ نَصْبُهُ إنْ وَقَعَ بَعْدَ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ، كَأَدَواتِ الشَّرْطِ وَالتَّحْضِيضِ، نَحْوُ: إنْ زَيْداً أَكْرَمْتَهُ فَأَعْطِهِ دِينَاراً، ونَحْوُ: هَلَّا زَيْداً أَكْرَمْتَهُ. وَيَجِبُ رَفعُهُ إنْ وَقَعَ بَعْدَ مَا يَختصُّ بِالابْتِدَاءِ كَإِذَا الْفُجَائِيَّةِ نَحْوُ: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يُكْرِمُهُ عَمْرو، بِرَفْعِ زَيْدٍ عَلَى كَوْنِهِ مُبْتَدَأً خَبَرُهُ الْجُمْلَةُ بَعْدَهُ. أَوْ مَا يَخْتَصُّ بِالصَّدَارَةِ. كَأَدَوَاتِ الشَّرْطِ، وَالاِسْتِفْهَام، وَالتَّحْضِيضِ، وَالتَّعَجُّبِ، نَحْوُ: عَمْرو إنْ قَابَلْتَهُ فَعَظِّمْهُ، وَزَيْداً هَلَّا كَلَّمْتَهُ، وَالرَّوْضَةُ هَلْ أَصْلَحْتَهَا؟ وَالصِّدْقُ مَا أَحْسَنَهُ! بِرَفعِ عَمْرٍو وَزَيْدٍ وَالرَّوْضَةِ وَالصِّدْقِ، لِوقُوعِهَا قَبْلَ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلام. وَيَجُوزُ الرَّفعُ وَالنَّصْبُ لِلاِسْمِ المَشْغُولِ عَنْهُ فِيمَا عَدَا ذٰلِك، نحو: زَيْدٌ أُحِبُّهُ، وَالْكَسُولُ أبغضُهُ، فَيَجُوزُ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ لِزَيْدٍ، وَالْكَسُولِ.

= ٢ ـ إذا وقع الاسم بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كـ«ما» التعجبية نحو: كريم الخلق ما أرفع شرفه!

رجحان رفعه: وذلك عند انتفاء أربع: موجب نصبه، ومرجحه، وموجب رفعه، وما يثبت استواء الأمرين. مثال الرجحان قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد: ٢٣]. وقولك: زيد رأيته ـ وسبب الرجحان أنه على الرفع يكون مبتدأ مخبراً عنه بما بعده، فيكون محدثاً عنه بمعنى أنه موضع العناية والاهتمام، بخلاف نصبه وإن جاز، لفوات هذا الغرض معه.

استواء الأمرين: (رفعه ونصبه) وذلك في موضع واحد: إذا وقع الاسم بعد عاطف مسبوق بجملة كبرى ـ وهي التي تصدر بمبتدأ مخبر عنه بجملة فعلية نحو: شريف الإحساس أكبرته، وحصيف الرأي قدرته. فيجوز رفع حصيف لتكون جملة اسمية معطوفة على جملة شريف الإحساس الاسمية. ويجوز نصبه لتعطف جملته الفعلية على الجملة الفعلية التي قبلها. وإنما استويا حيث لا مرجح لأحدهما على الآخر.

باب المفعول المطلق

س: مَا هُوَ الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ؟

ج: هُوَ مَصْدَرٌ يُذْكَرُ بَعْدَ فِعْلٍ مُشْتَقٌّ مِنْ لَفْظِ فِعْلِهِ(١)، لِتأْكِيدٍ، أَوْ لِبَيَانِ عَدَدٍ، أَوْ لِبَيَانِ نَوْعٍ، فَالأَوَّلُ نحوُ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤] وَالثَّانِي نحوُ: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ [الحاقة: ١٤] والثالث: سِرْتُ سَيْرَ الأَمِيرِ.

س: مَا الَّذِي يَنُوبُ عَنِ الْمَصْدَرِ، وَيُنْصَبُ مَفْعُولاً مُطْلَقاً؟

ج: يَنُوبُ عَنِ الْمَصْدَرِ تِسْعَةُ أَشْيَاءٍ، مُرَادِفُهُ كَفَرِحَ جَذلاً، وَصِفَتُهُ نحوُ: اذْكُرِ اللَّهَ كَثِيراً. وَالإِشَارَةُ إِلَيْهِ، كَقَالَ ذٰلِكَ الْقَوْلَ، وَضَمِيرُهُ نحوَ: ﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابٗا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدٗا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥] وَمَا يَدُلُّ عَلَى نَوْعِهِ: كَرَجَعَ الْقَهْقَرَى، أَوْ عَلَى عَدَدِهِ، كَضَرَبْتُ زَيْداً مَرَّتَيْنِ، أَوْ لَفْظُ كُلّ نحوُ: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾ [النساء: ١٢٩] أَوْ لَفْظُ بَعْضٍ نحوُ: ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤]، أَوِ الآلَةُ نحوُ: ضَرَبْتُهُ سَوْطاً.

---

(١) قوله: من لفظ فعله ليس بقيد بل اللازم في تعريفه أن يقال: أو من معناه. كجلست قعوداً، وهدأت اطمئناناً، وتكلمت حديثاً إلخ وليس مما ينوب عن المصدر صفته فنحو قوله تعالى: ﴿وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: ٣٥] يعرب رغداً حال من المصدر المقدّر لهذا الفعل. والتقدير حالة كون الأكل رغداً. والدليل على أن صفته لا تنوب منابه أن النحاة في قولهم: سير عليه طويلاً. جعلوا عليه، وهو الجارّ والمجرور نائب فاعل سير مع وجود صفة المصدر المحذوف إذ التقدير: سير عليه سيراً طويلاً، فلو كانت الصفة تحل محل المصدر فجعلوها أولى بالنيابة عن الفاعل من الجارّ والمجرور.

باب المفعول لأجله

س: مَا المَفْعُولُ لأَجْلِهِ؟

ج: هُوَ الاِسمُ الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ سَبَبِ الْفِعْلِ نَحْوُ: قُمْتُ إِجْلاَلاً لِعَمْرٍو.

س: كَمْ شُرُوطُهُ؟

ج: خَمْسَةٌ: أَنْ يَكُونَ مَصْدَراً، وَأَنْ يَكُونَ قَلْبِيًّا، وَأَنْ يَكُونَ مُتَّحِداً فِي الْفَاعِلِ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَّحِداً فِي الزَّمَانِ، وَأَنْ يَكُونَ عِلَّةً. فَإِنْ فُقِدَ وَاحِدٌ مِنْ هٰذِهِ الشُّرُوطِ وَجَبَ جَرُّهُ بِالْحَرْفِ نَحْوُ: فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا، وَنَحْوُهُ: جَلَسْتُ لِلْكِتَابَةِ، وَتَأَهَّبْتُ لِلسَّفَرِ. وَجِئْتُ لِمَحَبَّتِكَ إِيَّايَ، وَذَهَبْتُ لِلْمَالِ. فَالْجَمِيعُ مَجْرُورٌ بِالْحَرْفِ لِعَدَمِ اسْتِيفَاءِ الشُّرُوطِ.

س: كَمْ لِلْمَفْعُولِ لأَجْلِهِ مِنْ أَحْوَالٍ؟

ج: إِنْ كَانَ مُجَرَّداً مِنْ أَلْ وَالإِضَافَةِ فَالأَكْثَرُ نَصْبُهُ كَما مَثَّلنَا. وَإِنْ كَانَ مَقْرُوناً بِأَلْ فَالأَكْثَرُ جَرُّهُ نحوُ: أَعْذُرُ زَيْداً لِلشَّفَقَةِ بِهِ. وَإِنْ كَانَ مُضَافاً فَالأَمْرَانِ سَوَاءٌ نَحْوُ: تَصَدَّقْتُ عَلَى زَيْدٍ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِهِ.

باب المفعول فيه

س: مَا المَفْعُولُ فِيهِ؟

ج: هُوَ اسْمٌ يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَا فُعِلَ فِيهِ الْفِعْلُ(١). وَهُوَ قِسْمَانِ: مَا يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ كَيَوْمٍ، وَيُسَمَّى ظَرْفَ زَمَانٍ. أَوْ عَلَى مَكَانٍ كَأَمَامَ وَخَلْفَ وَقُدَّامَ وَوَرَاءَ وَحِذَاءَ وَتِلْقَاءَ، وَيُسَمَّى ظَرْفَ مَكَانٍ.

س: هَلْ الْقِسْمَانِ صَالِحَانِ لِلنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ؟

ج: كلُّ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ صَالِحَةٌ لِلنَّصْبِ(٢) عَلَى الظَّرْفِيَّةِ سَوَاءٌ أَكَانَتْ مُبْهَمَةً

---

(١) فخرج بتعريفه هذا ما كان على معنى في وليس زماناً أو مكاناً، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] أي في أن تنكحوهنّ. وكذا ما أريد به ذات الزمان أو ذات المكان دون الوقوع فيهما. نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا﴾ [الإنسان: ١٠] أي ذات اليوم. ونحو قولك: أحب يوم الخميس أي ذاته. وكذا حيث بمعنى المكان في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] أي يعلم نفس المكان والمحل الصالح للرسالة.

(٢) حاصل ذلك مع الوفاء بتعريف كل نوع بذكر ضابطه أن أسماء الزمان إما مختصة، أو معدودة، أو مبهمة. وكلها صالحة للنصب على الظرفية.

١ ـ **المختصة**: ما تقع جواباً عن السؤال بمتى. كيوم الخميس وسنة الرخاء.

٢ ـ **المعدودة**: ما تقع جواباً عن السؤال بكم، كأسبوعين، وأسبوع.

٣ ـ **المبهمة**: ما لا تقع جواباً عن السؤال بأحدهما. كحين ووقت.

وأما أسماء المكان فلا يقبل النصب على الظرفية منها إلا المبهم وهو ما يصلح لكل مكان. وبعبارة أوضح: ما ليس له صورة، ولا حدود محصورة وهو ثلاثة:

١ ـ أسماء الجهات الست وما أشبهها في الشيوع كعند ولدى.

٢ ـ أسماء المقادير كفرسخ وميل وبريد.

٣ ـ ما صيغ من مصدر عامله كقعدت مقعد الأمير. وحذوت حذو الحكماء، قال تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩]، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]. =

كَوَقْتٍ وَحِينٍ، أَوْ مُعَيَّنَةً: كَيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ. وَلَا يُنْصَبُ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ إِلَّا الْمُبْهَمَ كَأَسْمَاءِ الْجِهَاتِ السِّتِّ، وَهِيَ، فَوْقَ وَتَحْتَ، وَيَمِينَ وَشِمَالَ، وَأَمَامَ وَخَلْفَ، وَكَأَسْمَاءِ الْمَقَادِيرِ نحوُ: مِيْلٍ، وَفَرْسَخٍ، وَبَرِيدٍ. وَأَمَّا الْمُخْتَصُّ كَالبَيْتِ وَالْمَسْجِدِ فَلَا يُنْصَبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، بَلْ يُجَرُّ بِفِي نحوُ: جَلَسْتُ فِي المَسْجِدِ.

= **ملاحظة**: إدخال ما صيغ من مصدر عامله في اسم المكان المبهم طريقة ابن هشام، وغيره يجعله مختصاً كالمسجد والدار حيث له صورة وحدود محصورة. وعلى هذا ينصب على المفعولية المطلقة أو يجر بفي كما ذكر المؤلف في الأخيرين.

باب المفعول معه

س: مَا المَفْعُولُ مَعَهُ؟

ج: هُوَ الاِسْمُ المَسْبُوقُ بِوَاوٍ بِمَعْنَى مَعَ، لِبَيَانِ مَا فُعِلَ الْفِعْلُ(١) بِمُقَارَنَتِهِ كَسِرْتُ وَالنِّيلَ.

س: هَلْ المفعُولُ مَعَهُ نَصْبُهُ وَاجِبٌ، أَوْ لَهُ حَالَاتٌ؟

ج: لَهُ حَالَاتٌ ثَلَاثٌ، الْحَالَةُ الأُولَى: وُجُوبُ النَّصْبِ إِذَا لَمْ يَصِحَّ عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ بِأَنْ لَمْ يُمْكِنْ(٢) وُقُوعُ الْفِعْلِ مِنْهُ، نحوُ: سِرْتُ وَالطَّرِيقَ. وَالثَّانِيَةُ:

---

(١) تمام التعريف هكذا: هو اسم فضلة يذكر بعد واو دالة على المعية نصاً مسبوقة بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه. فخرج بالاسم الفعل في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. والجملة نحو: جاء عليّ والشمس طالعة: أي مع طلوع الشمس. ونحو: اشترك محمد وإبراهيم. لأنه ليس فضلة كما تخرج المعية المفادة بمع نحو: جاءني زيد مع ولده، وبالباء نحو: بعتك الجمل بما حمل. وخرج بـ: نصاً ما أفاد المعية احتمالاً نحو: واو العطف في قولك رأيت سعيداً ومحموداً. وبمسبوقة بفعل إلخ يخرج نحو: كل رجل وضيعته أي مقترنان لعدم تقدم الفعل أو ما فيه حروفه ومعناه وكذا نحو: هذا لك وأباك أي مع أبيك. لأن اسم الإشارة وإن تضمن معنى أشير إلا أنه ليس فيه حروفه.

(٢) عدم صحة عطفه إما لما ذكره المؤلف. وإما لسبب معنوي نحو: لا تنه عن القبيح وإتيانه، إذ لا يصح وعن إتيانه أي فعله وإلا ناقض العطف النهي عنه إذ المراد: لا تنه الناس عنه مع إتيانك له، وإما لسبب لفظي، كحضرت وسعيداً. ورغبت فيك وعلياً. إذ لا يجوز العطف على الضمير المرفوع إلا بعد تأكيده بضمير منفصل كما في قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤] كما لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض عند غير ابن مالك الذي جوز العطف بدون إعادته وفي هذا. وما ذكره المؤلف يجب نصبه. وقد يترجح نصبه على غيره في نحو قولك: كن أنت وإسماعيل كالأخ. إذ لو عطف على الضمير المستتر في كن لاقتضى كون إسماعيل مأموراً مع المخاطب مع أن المراد أمر المخاطب فحسب. ومنه قول الشاعر: =

وُجُوبُ الْعَطْفِ، نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو. وَالثَّالِثَةُ: جَوَازُ الأَمْرَيْنِ نحوُ: جَاءَ الأَمِيرُ وَالْجَيْشَ.

= فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال

فإسماعيل، وبني: مفعولان معه. الأول منصوب بالفتحة الظاهرة، والثاني بالياء المكسور ما قبلها تحقيقاً المفتوح ما بعدها تقديراً لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. وقوله: مكان ظرف مكان منصوب على الظرفية متعلق بخبر كونوا وهو العامل فيه. ومن الطحال جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الكليتين أي حال كون الكليتين متصلتين وقريبتين مع الطحال.

باب المستثنى بإلا أو إحدى أخواتها

س: مَا الْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا؟

ج: هُوَ الاِسْمُ الْمَذْكُورُ بَعْدَ إِلَّا مُخَالِفاً لِمَا قَبْلَهَا فِي الْحُكْمِ نَحْوُ: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْداً.

س: هَلِ الْمُسْتَثْنَى وَاجِبٌ نَصْبُهُ، أَوْ لَهُ حَالَاتٌ؟

ج: لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ(١): وُجُوبُ النَّصْبِ، وَجَوَازُهُ، وَجَعْلُهُ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ.

س: مَتَى يَجِبُ النَّصْبُ؟

ج: يَجِبُ نَصْبُهُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًّا مُوجَباً(٢) نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْداً.

---

(١) هذه حالاته الإعرابية. أما أحواله والكلام الواقع هو فيه فثمانية: لأن المستثنى إما متصل، أو منفصل (منقطع)، متقدّم على المستثنى منه أو متأخر عنه، فتلك أربعة للمستثنى. والكلام الواقع هو فيه إما تام، أو ناقص، موجب، أو غير موجب. فتلك أربعة أيضاً.

فالمتصل: ماكانِ المستثنى من جنس المستثنى منه نحو: قام القوم غير زيد.

والمنفصل: بعكسه نحو: قدم القوم إلا فرس الأمير. وسامحت الطلبة إلا خادمي المدرسة.

والتام: ما ذكر فيه المستثنى منه كما مثل.

والناقص: بعكسه. ويسمى الاستثناء معه مفرغاً أي لاغياً لتفرغ العامل الذي قبل أداة الاستثناء لطلب الاسم الواقع بعدها ليكون فاعله، أو مفعوله إلخ نحو: ما شرف إلا محمد. وما رأيت إلا علياً. وما مررت إلا بمصر. فمحمد فاعل شرف. وعلياً مفعول رأى. وبمصر متعلق بمرّ، وإلا في الأمثلة الثلاثة أداة حصر واستثناء ملغاة لا عمل لها.

والموجب: هو الذي لم يتسلط عليه نفي أو شبهه وهو النهي والاستفهام.

وغير الموجب: بعكسه. نحو: ما قام القوم إلا زيد وحضر الرعاة إلا جمل بكر وهل قدم الحجاج إلا الأمير؟

(٢) ويجب نصبه في ثلاثة أحوال: =

س: مَا الْكَلامُ التَّامُ المُوجبُ؟

ج: الكلامُ التَّامُ المُوجبُ أَنْ يذْكَرَ فِيهِ المُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَالمُرَادُ بِالمُوجبِ أَلَّا يَتَقَدَّمَهُ نَفي وَلَا شِبْهُهُ كالنهي وَالاِسْتِفْهَامِ.

س: مَتَى يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ وَغَيْرُهُ؟

ج: إِذَا كَانَ المُسْتَثْنَى في كلام تَامٍّ مَسْبُوقٍ بِنَفْيٍ أَو شِبْهِهِ[١]، جازَ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الاِسْتِثْنَاءِ، وَجَازَ اتباعُهُ لِمَا قَبْلَهُ إِذَا كانَ مُتَّصِلاً نحوُ: مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ وَإِلَّا زَيْداً. وَالرَّفْعُ أرْجَحُ. فَإِنْ كانَ مُنْقَطِعاً وَجَبَ نَصْبُهُ نَحْوُ: مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَاراً.

س: مَتَى يُجْعَلُ المُسْتَثْنَى عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ؟

ج: إِذَا كَانَ المُسْتَثْنَى بِإِلَّا فِي كلام نَاقِصٍ ـ وَالنَّاقِصُ هُوَ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ فِيهِ المُسْتَثْنَى مِنْهُ ـ وجبَ جعْلُهُ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نحوُ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْداً، وَما مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ.

س: مَا أَخَوَاتُ إِلَّا[٢]؟

= ١ ـ إذا كان الكلام مع إلا تاماً موجباً متصلاً نحو: قام القوم إلا زيداً.

٢ ـ إذا كان الكلام تامًّا والمستثنى متقدم سواء أكان موجباً أم لا متصلاً أم لا كقول الكميت يمدح آل البيت:

وما لي إلا آل أحمد شيعة ... وما لي إلا مذهب الحق مذهب

٣ ـ إذا وقع المستثنى بعد ليس ولا يكون وما خلا وما عدا فينصب على الاستثناء خبراً عن ليس ولا يكون. ومفعولاً لما خلا وما عدا.

(١) ويظهر لي أن من أدوات شبه النفي لولا الامتناعية الدالة على امتناع جوابها لامتناع شرطها أي انتفاء الجواب لانتفاء الشرط كما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فإن لفظ الجلالة بدل من آلهة الذي هو اسم كان مؤخراً. إذ لولا هذا الاعتبار لوجب نصبه حيث يعتبر الكلام حينئذٍ تاماً موجباً متصلاً مع إلا. فورود القراءة بالرفع دليل على ما قلنا، والله أعلم.

(٢) أخوات إلا سبعة غير وسوى بلغاتها وهي سوى كرضى وهدى. وسواء كسماء وبناء. وهما اسمان. وليس، ولا يكون، وهما فعلان، وخلا وعدا وحاشا وهي ثلاثتها مترددة بين الحرفية والفعلية كما يقول ابن مالك:

واستثن ناصباً بليس وخلا ... وبعدا وبيكون بعد لا =

ج: غَيْرُ، وَسِوَى، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا، فَالمُسْتَثْنَى بِغَيْرِ وسِوَى يُجَرُّ بالإِضَافَةِ ويَثْبُتُ لَهُمَا حُكْمُ المُسْتَثْنَى بِإِلّا. فإنْ كَانَ الكلامُ تامًّا مُوجباً وجبَ النَّصْبُ نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ. وَإِنْ كَانَ تامًّا مَنْفِياً جازَ الأَمْرَانِ إِذَا كَانَ مُتَّصِلاً، نَحْوُ: مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ وَغَيْرَ زَيْدٍ. وَإِنْ لَمْ يُذْكَرِ المستثنَى كَانَ عَلَى حَسبِ الْعَوَامِلِ، نحوُ: مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ.

س: مَا حُكْمُ الاِسْتِثْنَاءِ بِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا؟

ج: حُكْمُ المُسْتثْنَى بِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا الجَرُّ أَوْ النَّصْبُ. فَإِنْ جُرَّ المستَثْنَى كانَتْ حَرْفَ جَرٍّ، وَإِنْ نُصِبَ كانَتْ أَفْعَالاً، هٰذَا إِنْ لَمْ تُسْبَقْ بِمَا المَصْدَرِيَّةِ فَإِنْ سُبِقَتْ بِهَا تَعَيَّنَ النَّصْبُ نحوُ: أَلَا كلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ.

= واجرر بسابقي يكون إن ترد ... وبعدما انصب وانجرار قد يرد
وحيث جرا فهما حرفان ... كما هما إن نصبا فعلان
وكخلا حاشا ولا تصحب ما ... وقيل حاشا وحشا فاحفظهما

باب الحال

س: مَا الْحَالُ؟

ج: هُوَ الاِسْمُ الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ هَيْئَةِ صَاحِبِهِ سَوَاءٌ أَكَانَ فَاعِلاً أَوْ مَفْعُولاً نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً، وَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ مُقِيماً.

س: مَا الأَصْلُ في الحَالِ؟

ج: الأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً مُشْتَقاً كَمَا مَثَّلْنَا، وَوُقُوعُهُ مَعْرِفَةً قَلِيلٌ[1] نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ. وَلَا يَقَعُ جَامِداً إِلَّا إِذَا كَانَ مُؤَوَّلاً وَذَلِكَ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ.

س: مَا المَوَاضِعُ الَّتِي يَقَعُ الحَالُ فيهَا جَامِداً مُؤَوَّلاً؟

ج: يَقَعُ الحَالُ جَامِداً إِذَا دَلَّ عَلَى مُفَاعَلَةٍ، كَبِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ[2]. أَوْ تَرْتِيبٍ نَحْوُ: ادْخُلُوا الأَوَّل فَالأَوَّل، أَوْ رَجُلاً رَجُلاً. أَوْ سِعْرٍ، نَحْوُ: بِعْتُكَ التمرَ رِطْلاً بِدِرْهَم. أَوْ تَشْبِيهٍ، كَمرَّ زَيْد أَسَداً. أَوْ كَانَ الحَالُ مَوْصُوفاً نَحْوُ: خُذْهُ كلاماً صَحيحاً.

س: هَلْ يَقَعُ الحَالُ جُمْلَةً؟

ج: يَقَعُ جُمْلَةً نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ يَمْشِي، وَشِبْهَ جُمْلَةٍ نَحْوُ: رأَيْتُ الهِلَالَ

---

(١) أي كون الحال مشتقاً متصرفاً هو الغالب وليس بواجب. وفي هذا يقول ابن مالك:

الحال وصف فضلة منتصب ... مفهم في حال كفرداً أذهب
وكونه منتقلاً مشتقا ... يغلب لكن ليس مستحقا

(٢) إذ التقدير مقابضة، وفي ادخلوا الأوّل فالأوّل: مرتبين، وفي رجلا رجلاً: متفرقين. وفي بعتك التمر رطلاً بدرهم: مسعراً الرطل منه بدرهم، وفي مرّ زيد أسداً: شبيهاً بالأسد، وفي خذه كلاماً صحيحاً: مقولاً صحيحاً.

بَيْنَ السَّحَابِ، وَلَا يَقَعُ الحَالُ جُمْلَةً إِلَّا بِرَابِطٍ.

س: مَا الرَّابِطُ؟

ج: الرَّابِطُ إِمَّا الوَاو[1] فَقَطْ نَحْوُ: ﴿قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤] أَوِ الضَّمِيرُ فَقَطْ نَحْوُ: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦] أَوْ هُمَا مَعاً نَحْوُ: خَرَجَ القَوْمُ وَهُمْ صُفُوفٌ.

س: مَا صَاحِبُ الحَالِ؟

ج: الأَصلُ في صَاحِبِ الحَالِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، لأَنَّ الحَالَ وَصْفٌ لَهُ فِي المَعْنَى، وَقَدْ يَكُونُ صَاحِبُ الحَالِ نَكِرَة بِمُسَوِّغٍ.

س: مَا المُسَوِّغَاتُ؟

ج: تَقَدُّمُ الحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا نَحْوُ: لِمَيَّةَ[2] مُوحِشاً طَلَلٌ. أَوْ تَخْصِيصُهَا

---

(١) وتسمى واو الحال. **وإعراب المثال الأوّل** هكذا: اللام في لئن موطئة للقسم مبنية على الفتح لا محل لها من الإعراب. وإن حرف شرط جازم. وأكله: فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم بإن. والهاء مفعوله، والذئب فاعله، والواو واو الحال مبنية على الفتح لا محل لها من الإعراب ونحن ضمير منفصل مبتدأ مبنية على الضم في محل رفع بالابتداء. وعصبة خبره. وجواب القسم والشرط جملة إنا إذا الخاسرون وهي في محل جزم بإن هي جوابها أغنت عن جواب القسم.

وإعراب الثاني: اهبطوا فعل أمر مبني على السكون المانع من ظهوره اشتغال آخره بالحركة المناسبة وهي الضمة المأتي بها لأجل الواو لا محل له من الإعراب، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع. وبعض المعربين يقول: مبني على حذف النون والواو فاعل ولا يظهر توجيهه فأنت بالخيار. وبعضكم: بعض مبتدأ والكاف ضمير الخطاب مضاف إليه والميم علامة الجمع. ولبعض جار ومجرور متعلق بعدوّ لأنه صفة مشبهة وهو خبر بعض الأولى. وجملة بعضكم إلخ حال من الواو في اهبطوا وهي الرابط في محل نصب.

وتقول في الثالث: خرج القوم فعل وفاعل. والواو واو الحال. وهم صفوف مبتدأ وخبره وجملتهما في محل نصب على الحالية من القوم أي مصطفين صفوفاً. والرابط الواو في وهم.

(٢) هو شطر بيت من الوافر، وقائله كثير، وتمامه:

لـمـيـة مـوحـشـاً طـلـل ... يـلـوح كـأنـه خـلـل

مية: اسم حبيبته. وموحشاً بمعنى مقفر لا أنيس به. والطلل: ما بقي من آثار الديار. =

نَحْوُ: ﴿جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ﴾[1] [البقرة: ٨٩] أَوْ سَبْقُ نَفْيٍ أَوْ شِبْهِهِ نحوُ: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨][2].

س: مَا يُشْتَرَطُ في عَامِلِ الحَالِ؟

ج: يُشْتَرَطُ فِي عَامِلِ الحَالِ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً كَمَا تَقَدَّمَ، أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ، نَحْوُ قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[3] [هود: ٧٢].

= ويلوح: يلمع. وخلل: جمع خلة بالكسر فيهما بطانة يغطى بها السيف منقوشة بذهب أو فضة أو غيرهما. وإعرابه: لمية: جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر عن طلل مقدّم عليه وهو المسوغ للابتداء به، أو وصفه بجملة يلوح إلخ. وموحشاً: حال من طلل مقدّم عليه وهو محلّ الشاهد.

(١) جاء: فعل ماض مبني على الفتح لا محلّ له من الإعراب. والهاء مفعوله. والميم علامة الجمع. وكتاب فاعل جاء. ومن عند اللّه جارّ ومجرور متعلق بمحذوف صفة لكتاب تقديره صادر ولفظ الجلالة مضاف لعند. ومصدقاً: حال من كتاب.

(٢) فجملة: لها منذرون ـ المركبة من جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم. ومنذرون هو المبتدأ المؤخر ـ هي الحال من قرية. والتقدير: إلا مرسلين لها منذرين قبل أن نهلكها.

(٣) وإعراب هذا المثال هكذا: الواو واو العطف على الجملة قبلها وهي قول زوج سيدنا إبراهيم: ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ﴾ [هود: ٧٢] وهذا، ها حرف تنبيه. وذا اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محلّ رفع. وبعلى خبر عنه مرفوع بضمة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها حركة المناسبة وهي الكسرة لأجل الياء وبعلي مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محلّ جرّ. وشيخاً حال من بعلي. والعامل فيه العامل في الخبر وهو اسم الإشارة لأنه يتضمن معنى أشير.

استلفات: المراد بالفضلة في تعريف الحال ونحوه من المفاعيل ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصحّ الاستغناء عنه. وحينئذٍ يظهر دخول نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]. وقول الشاعر:

إنما الميت من يعيش كئيباً ... كاسفاً باله قليل الرجاء

في الحال المعرف بأنه فضلة إلخ.

الميت بالتشديد والتخفيف بمعنى واحد. والكئيب: الحزين. والكاسف باله: مضطرب الفكر. فكئيباً وكاسفاً حالان من فاعل يعيش. وهماً ومرحاً في المثال الأوّل فضلة من غير أن يستغنى الكلام عنهما.

فوائد

١ ـ إذا وقعت الحال مبينة للهيئة وهي التي سبق تعريفها في كلام المؤلف ونظم ابن=

= مالك، سميت مؤسسة على معنى أن معناها لم يستفد إلا منها، وعلامتها أن تصلح جواباً للسؤال عنها بكيف. ويقابلها الحال المؤكدة. وهي ما استفيد معناها مما تؤكده. فتارة تؤكد عاملها لفظاً ومعنى، أو معنى فقط. مثال الأولى قوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ [المزمل: ١٥] فرسولاً حال مؤكدة لأرسلنا لفظاً ومعنى. ومثال الثانية قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠] فمفسدين حال مؤكدة لتعثوا لأن العثو هو الإفساد ومنه قول لبيد:

وتضيء في وجه الظلام منيرة ... كجمانة البحري سلّ نظامها

والبيت من الكامل. والجمانة في الأصل حبة تتخذ من الفضة تجعل كالدرة. والبحري الغواص على الدرر. وسل: نزع. ونظامها: ما تنظم فيه وهو خيطها. فمنيرة حال من فاعل تضيء وهو الضمير العائد على البقرة التي يصفها لبيد. وتارة تؤكد صاحبها مثل قوله تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩] فجميعاً حال من فاعل آمن وهو من في الأرض كلهم، مؤكدة لعمومه المستفاد من تأكيده بكل وعموم من أيضاً. وتارة تؤكد مضمون جملة مركبة من اسمين جامدين مثل قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف: ٧٣] فآية حال من المصدر المتصيد من المسند المضاف إلى المسند إليه وهو المراد بمضمون الجملة كما هو تعريفه تقديره معجزة اللّه كائنة لكم بإظهار الناقة آية. والآية: المعجزة فكانت مؤكدة له.

٢ ـ قد يكون الحال ظرفاً نحو قولك أبصرت سعيداً وسط طلاب المدرسة أو بين صفوف الجند، أي حال كونه موجوداً معهم. وقد يكون جاراً ومجروراً كقول الخطيب القزويني: البلاغة في الكلام إلخ وقولك: رأيت بريقاً في السماء. أو السمك في الماء إلخ على معنى أن متعلق الظرف والجار والمجرور هو الحال. تقديره وصفاً في الكلام. وكائناً في السماء، وسابحاً في الماء.

٣ ـ قد يتعدد الحال نحو: جاء سعيد راكباً فرسه نشيطاً قوياً. وقد يتقدم على عامله وصاحبه إن حاز الشروط التي ذكرها ابن مالك في قوله:

والحال إن ينصب بفعل صرفا ... أو صفة أشبهت المصرّفا
فجائز تقديمه كمسرعا ... ذا راحل ومخلصاً زيد دعا

باب التمييز

س: مَا التَّمْيِيزُ؟

ج: التَّمْيِيزُ اسْمٌ يُذْكَرُ لِبَيَانِ ذَاتٍ مُبْهَمَةٍ.

س: كَمْ أَقْسَامُ التَّمْيِيزِ؟

ج: قِسْمَانِ تَمْيِيزُ مُفْرَدٍ، وَتَمْيِيزُ نِسْبَةٍ(١). فَالأَوَّلُ: مَا يَكُونُ مُمَيِّزُهُ مَلْفُوظاً كَمَا فِي أَسْمَاءِ الْوَزْنِ وَالْكَيْلِ وَالْمِسَاحَةِ وَالْعَدَدِ، كَعِنْدِي رِطْلٌ زَيْتاً، وَأَرْدَبٌّ قَمْحاً وَذِرَاعٌ قُطْناً، وَعِشْرُونَ عَبْداً. وَالثَّانِي(٢): مَا يَكُونُ مُمَيِّزُهُ مَلْحُوظاً مِنَ الْجُمْلَةِ نَحْوُ: كَثُرَ مُحَمَّدٌ عِلْماً ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢] وأَنَا أَكْرَمُ مِنْكَ أَباً، وَامْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً.

س: مَا حُكْمُ التَّمْيِيزِ؟

---

(١) وترك المؤلف ثالثاً كونه مؤكداً نحو قوله تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]. وقول أبي طالب:

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا

وقول جرير يهجو الأخطل:

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا

(٢) هذا الثاني قسمان إما محول أو غير محول، والمحول إما عن الفاعل، أو عن المفعول. أو عن المبتدأ المضاف بحسب الأصل ثم يقع وهو تمييز بعد أفعل التفضيل، مثال الأول. قوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] والثاني قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤] إذ الأصل اشتعل شيب الرأس، وفجرنا عيون الأرض. ومالي أكثر، ونفري أعز. وإنما يجب نصب الأخير إذا أضيف أفعل التفضيل إلى غيره كمحمد أفضل الأنبياء فضلاً، فإن أضيف إلى التمييز وجب جره طبعاً نحو مال على أكثر مال. والأصل في أمثلة المؤلف: كثر علم محمد، وأبي أكرم من أبيك، وقوله: وامتلأ الإناء ماء. مثال لغير المحول وهو قليل.

ج: النَّصْبُ كَمَا مُثِّلَ، وَالجَرُّ بِالإِضَافَةِ وَبِمِنْ نَحْوُ: عِنْدِي رِطْلُ سَمْنٍ أَوْ مِنْ سَمْنٍ، وَذٰلِكَ فِي تَمْيِيزِ الْوَزْنِ وَالْكَيْلِ وَالْمِسَاحَةِ. وَأَمَّا تَمْيِيزُ الْعَدَدِ فَيَجِبُ كَوْنُهُ جَمْعاً وَلَوْ مَعْنًى كاسْمِ الجَمْعِ مَجْرُوراً مَعَ الثَّلَاثَةِ وَالْعَشَرَةِ وَمَا بَيْنَهُمَا نَحوُ: ثَلَاثَةُ رِجَالٍ. وَمُفْرَداً مجْرُوراً مَعَ الْمِائَةِ وَالأَلف نحوُ: أَلْفُ كِتَابٍ. وَمُفْرَداً مَنْصُوباً مَعَ أَحَدَ عَشَرَ وَتِسْعةٍ وَتَسْعِيْنَ وَمَا بَيْنَهُمَا نحوُ: خَمْسَةَ عَشَرَ كِتَاباً، وَتسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعجَةً(١)، وأَمَّا تَمْيِيزُ النسبَة فَهُوَ مَنْصُوب أبَداً.

---

(١) ترك المؤلف من أقسام التميز تمييز كم الاستفهامية والخبرية التي بمعنى كثير أما تمييز كم الاستفهامية وهي التي يسأل بها عن كمية الشيء ومقداره، فمفرد منصوب أبداً، ما لم تجر وإلا جر بإضافتها إليه، وقيل بمن مضمرة، مثال المنصوب كم درساً حفظت؟ ومثال المجرور: بكم درهم اشتريت هذا؟ وأما تمييز كم الخبرية: فمجرور أبداً كقول الفرزدق يهجو جريراً:

كم عمة لك يا جرير وخالة ... فدعاء قد حلبت على عشاري

والبيت من الكامل. والفدعاء: المعوجة الأصابع من كثرة تعوّد الحلب. والعشار النوق أنثى الإبل الحوامل وإنما تحلب بعد وضع ما في بطونها من الأجنة.

باب المنادى

س: مَا الْمُنَادَى؟

ج: اسْمٌ مُذْكُورٌ بَعْدَ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ النِّدَاءِ.

س: كَمْ حُرُوفُ النِّدَاءِ؟

ج: سَبْعَةٌ: يَا، وَأَيَا، وَهَيَا، وَأَيْ، وَالهَمْزَةُ، وَآ، وَوَا لِلنُّدْبَة.

س: كَمْ أَقسَامُ المُنَادَى؟

ج: خمسةٌ، الـمُفْرَدُ الْعَلَـمُ، وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ، وَالـمُضَافُ، وَالشَّبِيهُ بِالمُضَافِ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ المَقْصُودَةِ.

س: مَا أَحْكَامُ هٰذِهِ الأَقسَامِ الخَمسةِ؟

ج: أَمَّا المُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ فَيُبْنَيَانِ عَلَى مَا يُرْفَعَانِ بِهِ. وَالمُضَافُ، وَالشَّبِيهُ[1] بِالمُضَافِ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ المَقْصودَةِ، فَالجَمِيعُ مَنْصُوبَاتٌ. أَمَّا المُفْرَدُ الْعَلَمُ فَنَحْوُ: يَا زَيْدُ، وَيَا زَيْدَانِ، وَيَا زَيْدُونَ، وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ فَنَحْوُ: يَا رَجُلُ. وَأَمَّا المُضَافُ فَنَحْوُ: يَا عَبْدَ اللّهِ. وَأَمَّا الشَّبِيهُ بِالمُضَافِ فَنَحْوُ: يَا طَالِعاً جَبَلاً، وَيَا حَسَناً وَجْهُهُ، وَيَا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ، وَيَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي. وَالمُرَادُ بِالمُفْرَدِ فِي هٰذَا الْبَابِ مَا لَا يَكُونُ مُضَافاً وَلَا شَبِيهاً بِالْمُضَافِ.

س: مَا حُكْمُ تَابِع الْمُنَادى؟

---

(١) **الشبيه بالمضاف**: ما تعلق به شيء من تمام معناه، إما مرفوعاً به نحو: يا طيباً أصله أو منصوباً به، نحو: يا حافظاً عهده، وواقياً عرضه. وإما مجروراً متعلقاً به، نحو يا سائراً في الليل ويا ساعياً في البر. وإما معطوفاً عليه قبل النداء كيا ثلاثة وثلاثين مسمى به.

ج: إِذَا جُعِلَ المُنَادَى مَنْعُوتاً بِنَعْتٍ فَلَا يَخْلو النَّعْتُ، إمَّا أَنْ يَكُونَ مُجَرَّداً مِنْ أَلْ، كَيَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو فَيَجِبُ نصْبُهُ، وَإِنْ كَانَ مُضَافاً وَفِيهِ أَلْ، كَيَا زَيْدُ الضَّارِبُ الْقَوْمِ، أَوْ مَقْرُوناً بِأَلْ كَيَا زَيْدُ الظَّرِيفُ جَازَ رَفعُ التَّابِعِ مُرَاعَاةً لِلَفْظِ المُنَادَى المَبْنِيِّ، وَنَصْبُهُ مُرَاعاةً لِلْمَحَلِّ، وَمِثْلُ النَّعْتِ عَطفُ الْبَيَانِ وَالتَّوْكِيْدُ. وَأَمَّا الْبَدَلُ وَالنَّسَقُ فَكَالمُنَادَى المُسْتَقِلِّ نحوُ: يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ، وَيَا زَيْدُ وَعَمْرُو.

باب الاستغاثة

س: مَا الاِسْتِغَاثَةُ؟

ج: هِيَ نِدَاءُ مَنْ يُعِينُ عَلَى رفعِ شِدَّةٍ[١] كَيَا لِزَيْدٍ لِعَمْرٍو، وَيَكُونُ بِيَا خَاصَّةً.

س: مَا حُكْمُ المُسْتَغَاثِ بِهِ وَالمُسْتَغَاثِ لَهُ؟

ج: يَجُوزُ فِي المُسْتَغَاثِ بِهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: جَرُّهُ بِلَامٍ مَفْتُوحَةٍ كَيَا[٢] لِلرِّجَالِ أَوْ اتِّصَالُهُ بِأَلِفٍ فِي آخِرِهِ كَيَا زَيْدَاً لِعَمْرٍو، أَوْ إِبْقَاؤُهُ عَلَى حَالِهِ كَيَا زَيْدُ. وَأَمَّا المُسْتَغَاثُ لَهُ فَإِذَا وُجِدَ وَجَبَ جَرُّهُ بِلَامٍ مَكْسُورَةٍ.

---

(١) أو من يساعد على جلب مصلحة مهمة يخاف فوتها المستغيث. أو من يشارك في التعجب منه يا لحسن الفتاة! ويا لإشراق القمر! ويسمى المنادى مستغاثاً به والمنادى من أجله مستغاثاً له.

(٢) وهي جارة للمستغاث به، والجار والمجرور متعلق بيا لما فيها من معنى الفعل: إذ هي قائمة مقام أدعو.

باب الندبة

س: مَا النَدْبَةُ؟

ج: هِيَ نِدَاءَ المُتَفَجَّع عَلَيْهِ كَيَا صَاحِبَاهُ، أَوْ المُتَوَجَّع مِنْهُ كَوَا رَأْساهُ. وَأَكْثَرُ مَا تَكُونُ النُّدْبَةُ بِوَاوٍ، وَلَا تَكُونُ بِيَاءٍ إِلّا إِذَا أُمِنَ اللَّبْسُ؟

س: كَمْ حُكْماً لِلْمَنْدُوبِ؟

ج: ثَلَاثَةُ أَحْكام، إِبقَاؤُهُ عَلَى حالِهِ كَوَا زَيْدُ، وَيَا حَرَّ قَلْبِي. أَوْ خَتمهُ بِأَلِفٍ كَوَا زَيْدَا، وَوَاحَرَّ قَلْبَا. أو خَتْمُهُ بِأَلِفٍ مَعَ هَاءِ السَّكْتِ في الْوَقف كَوَا زَيْدَاهْ، وَواحَرَّ قَلْبَاه[1]. وَلَا يُنْدَبُ إِلّا الْمَعْرِفَةُ المُعَيَّنُ كما سَبَقَ مِنَ المُثُلِ، فَلَا تُنْدَبُ النَّكِرَةُ وَلَا الْمُبْهَمُ، فَلَا يُقَالُ وَارَجُلٌ وَاهٰذَا، إِلّا إِذَا كَانَ الْمُبْهَمُ مَوْصُولاً مُشْتَهِراً بِصِلَةٍ فَيَجُوزُ، نحوُ: وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ.

---

(١) أما إعرابه فكإعراب المنادى لا يزيد إلا بأن تقول وا حرف نداء وندبة، وحرّ منادى مندوب منصوب بالفتحة الظاهرة وحر مضاف وقلباه مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً لمدّ الصوت وللندبة.

باب الترخيم

س: مَا التَّرْخِيمُ؟

ج: هُوَ حَذْفُ آخِرِ المُنَادى، فَإِنْ كانَ مَخْتُوماً بِتَاءِ التَّأْنِيثِ رُخِّمَ بِلَا شَرْطٍ[1]، وَإِنْ لَمْ يُخْتَمْ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ فَلَا يُرَخَّمُ إِلَّا إِذَا كَانَ زَائِداً عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ: كَيَا جَعْفُ وَيَا عُثْمُ، في جَعْفَرٍ وَعُثْمَانَ.

س: كَمْ شَرْطاً في الاِسْمِ المُرَخَّمِ؟

ج: سِتَّةُ شُرُوطٍ: أَلَّا يَكُونَ مُضَافاً كَطَلْحَةِ الخَيْرِ وَعَبْدِ اللَّهِ، وَلَا مُرَكَّباً إِسْنَادِيًّا كَبَرَقَ نَحْرُهُ، وَلَا شَبِيهاً بِالمُضَافِ كَيَا طَالِعاً جَبَلاً، وَلَا نَكِرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ كَيَا رَجُلاً بِيَدِي. وَلَا مُسْتَغَاثاً، وَلَا مَنْدُوباً، وَالجَمْعُ لَا يُرَخَّمُ.

س: مَا الَّذِي يُحْذَفُ مِنَ الاسْمِ المُرَخَّمِ؟

ج: الَّذِي يُحْذَفُ مِنَ الاِسْمِ المُرَخَّمِ حَرْفٌ كالتَّاءِ في فَاطِمَةَ، أَوْ حَرْفَانِ بِشَرْطِ

---

(١) بل بشرط أن يكون علماً كطلحة لمذكر، وفاطمة لمؤنث، وثبة تستعمل فيهما. أما غير المختوم بالتاء من المنادى فيرخم بثلاثة شروط.
١ ـ أن يكون علماً.
٢ ـ مبنياً على الضم ظاهراً كجعفر ومنصوب وعثمان أو مقدراً كمعدي كرب وحضرموت.
٣ ـ أن يكون زائداً على ثلاثة فلا يرخم نحو: إنسان وسواد وبياض لعدم العلمية، ولا نحو شمس الدين وعبد الله، وعز العرب. لنصبه عند ندائه، ولا نحو عمر وهند وعمرو وحكم، لعدم زيادتها عن ثلاثة أحرف، وأجاز الفراء في محرك الوسط كعمر وحكم وقمر ترخيمه تنزيلاً لحركة وسطه منزلة حرف رابع، كما فعل بسقر في منع الصرف حيث ألحقها بزينب، وكما فعل في حيدى وجمزى وصفين للحيوان السريع فحذف ألفهما في النسب تنزيلاً لهما منزل حبارى. دون حبلى فإنه قلب واوها ألفاً لسكون وسطها.

أَنْ يَكُونَ أَوَّلُهُمَا حَرْفَ لِينٍ، وَأَلَّا يَكُونَ الْبَاقِي بَعْدَ الحَذْفِ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ كَيَا مَنْصُ في: يَا مَنْصُورُ وَهٰكَذَا(١).

س: كَمْ لُغَةً فِي الاِسْمِ المُرَخَّمِ؟

ج: لُغَتَانِ: الأُولَى: بَقَاءُ مَا قَبْلَ الآخِرِ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ الحَذْفِ كَيَا جَعْفَ بِفَتْحِ الْفَاءِ، وَتُسَمَّى لُغَةَ مَنْ يَنْتَظِرُ. الثانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ كالمُنَادى المُسْتَقِلِّ فِيمَنْ لَا يَنْتَظِرُ الحَذْفَ كَيَا جَعْفُ بِضَمِّ الْفَاءِ، وَتُسَمَّى لُغَةَ مَنْ لَا يَنْتَظِرُ.

---

(١) بل المحذوف للترخيم من المركب المزجي كلمة فيقال في معديكرب وحضرموت وعمرويه ونفطويه وسيبويه: يا معدي، ويا حضر، ويا عمرو، ويا نفظ، ويا سيب. ثم يشترط فيما يحذف منه للترخيم حرفان أن يكون ما قبل آخره حرفاً زائداً ليناً رابعاً فصاعداً كعثمان وسلمان ومنصور ومسكين ومروان ومنه قول الفرزدق:

يـا مـرو إن مـطـيـتـي مـحـبـوسـة ... تـرجـو الـعـطـاء وربـهـا لـم يـيـأس

وقول الآخر:

قـفـي فـانـظـري يـا أسـم ... هـل تـعـرفـنـه

يريد يا أسماء. فيا حرف نداء. ومرو مناد مرخم على لغة من لا ينتظر مبني على الضم في محل نصب. ومثلها يا أسم فإن كان بالفتح فعلى الضم المحذوف مع الحرف الأخير للترخيم. وعلى هذا لا تحذف ألف مختار للترخيم لأصالتها. ولا الميم من نحو دلامص أي براق لكونها غير حرف علة وإن كانت زائدة لقولهم درع دلاص. ولا الياء من نحو هبيخ وهو الأحمق، ولا الواو من نحو قنور وهو الشرس لتحركهما فلم يكونا حرف لين وإن كان كل حرف علة ولا الياء من نحو سعيد ولا الواو من نحو ثمود، ولا الألف من نحو عماد. لوقوعها ثالثة، والله أعلم.

باب خبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها وما يلحق بأن في العمل

س: مَا حُكْمُ خَبَرِ كَانَ وَاسمِ إنَّ، وَمَا الَّذِي يُلحَقُ بِإِنَّ فِي الْعَمَلِ؟

ج: حُكْمُ خَبَرِ كانَ وَاسمِ إنّ النَّصْبُ كَمَا تَقَدَّمَ في المَرْفُوعاتِ.

س: مَا الَّذِي يُلحَقُ بِإِنَّ في الْعَمَلِ؟

ج: لَا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ إِذَا كَانَ اسْمُهَا مُضَافاً نحوُ: لَا طَالِبَ عِلْمٍ مَحْرُومٌ، وَلَا سَاعِياً فِي الخَيْرِ مَذْمُومٌ، وَلَا حَسَناً وَجْهُهُ عِنْدَنَا.

س: كَمْ شَرْطاً لِعَمَلِهَا؟

ج: شَرْطَانِ[1] أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا نَكِرَةً، وَأَنْ يَكُونَ مُتَّصِلاً بِهَا كلا رَجُلَ عِنْدَنَا، فَإِنْ فُقِدَ شَرْطٌ مِنْ هٰذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ بَطَلَ عَمَلُهَا وَوَجَبَ تَكْرَارُهَا نَحْوُ: لَا زَيْدٌ عِنْدَنَا وَلَا عَمْرٌو، وَلَا في الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ.

---

(١) بل بأربعة شروط:

١ ـ أن تكون لنفي الجنس نصاً.

٢ ـ ألا يدخل عليها جار.

٣ ـ أن يكون معمولاها (اسمها وخبرها) نكرتين.

٤ ـ أن يتصل اسمها بها. فإن لم تكن للنفي بل للنهي جزمت الفعل نحو: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]. وإن كانت زائدة لم تعمل شيئاً كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] أي أن تسجد، وإن كانت لنفي الوحدة لا لنفي الجنس نصاً عملت عمل ليس نحو: لا رجل عاملته بل رجال، وإن جرت أهملت عن هذا العمل وكانت بمعنى غير وجرت النكرة بعدها بإضافة لا إليها نحو: جئت بلا زاد، وسرت بلا إهمال، وإن كان أحد معموليها معرفة أفادت النفي فقط بلا عمل نحو: لا أحمد في المطبعة ولا إسماعيل، ومثل ذلك لو تقدم خبرها على اسمها نحو قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧] وكما مثل المؤلف بقوله: لا زيد عندنا ولا عمرو.

س: إِلَى كَمْ يَنْقَسِمُ اسْمُهَا؟

ج: إِلَى ثَلاثَةِ أقسام مُفْرَدٍ. وَمُضاف. وَشَبِيهٍ بِالْمُضافِ. فَالأَوَّلُ نَحْوُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ. وَالثَّانِي نَحْوُ: لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ. وَالثَّالِثُ نحوُ: لَا طَالِعاً جَبَلاً حَاضِرٌ، وَلَا حَسَناً وَجْهُهُ شَحِيحٌ، وَلَا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا.

س: مَا أَحْكَامُ هٰذِهِ الثَّلَاثَةِ الأَقْسَامِ؟

ج: حُكْمُ المُفْرَدِ الْبِنَاءُ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ، وَالنَّصْبُ مَحَلاًّ، وَحُكْمُ المُضَافِ وَالشَّبِيهِ بِالمضَافِ النَّصْبُ لَفظاً، وَيُحْذَفُ خَبَرُ «لَا» إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ نَحْوُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ - أيْ لَنَا - وَلَا إِلٰهَ إِلّا اللَّهُ.

س: كَمْ وجْهاً في لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ؟

ج: خَمْسَةُ أَوْجُهٍ: إِذَا فُتِحَ الأَوَّلُ جازَ فِي الثَّانِي ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ، رَفعُهُ عَلَى أنَهُ مَعْطُوف عَلَى «لَا» وَاسْمِهَا فَإِنَّ مَحَلَّهُما الرَّفعُ بِالابْتِدَاءِ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ، وَنَصْبُهُ عَلَى أنهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَحلِّ اسْمِ «لَا»، وَفَتْحُهُ عَلَى أنَهُ اسْمُ لَا الثَّانِيَةِ، وَيَكُونُ العَطفُ مِنْ عَطْفِ الْجُمَلِ، وَإِذَا رُفِعَ الأَوَّلُ جازَ فِي الثَّانِي وَجْهَانِ، رَفْعُهُ عَلَى أنَهُ اسْمُ لَا الْعَامِلَةِ عَمَلَ لَيْسَ، وَفَتْحُهُ عَلَى أَنَّ لَا الأُولَى عَامِلةٌ عَملَ لَيْسَ وَعَلَى أَنَّ لَا الثَانِيَةَ عَامِلةٌ عَملَ إِنَّ، هٰذَا إِذَا تَكَرَّرَتْ لَا. أمَّا إِذَا لَمْ تَتَكَرَّرْ فَيَجُوزُ فِي الثَّانِي وجْهَانِ نحوُ: لَا حَوْلَ وقُوَّةَ، يَجُوزُ في قُوّة الرَّفعُ عَلَى أنَّهُ مَعْطُوف عَلَى لَا واسْمِها، فَإِنَّ مَحَلَّهُما رفعٌ بِالابْتِدَاءِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، والنَّصْبُ عَلَى أنّه مَعْطُوفٌ عَلَى مَحلِّ اسْمِ لَا، وَامْتَنَعَ الْفَتْحُ لِعَدَمِ تَكْرَارِ لَا.

باب جر الاسم

س: مَتَى يُجَرُّ الاِسْمُ؟

ج: إِذَا سَبَقَهُ حَرْف مِنْ حُرُوفِ الجَرّ أَوْ كَانَ مُضَافاً.

س: كَمْ حُرُوفُ الْجَرّ؟

ج: أَحَدَ وَعِشْرُونَ: مِنْ، وَإِلَى، وَحَتَّى، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا، وَفي، وَعَنْ، وَعَلَى، وَمُنْذُ، وَمُذْ، وَرُبَّ، وَاللَّامُ، وَكَيْ، وَوَاوُ الْقَسَم، وَتَاؤُهُ، وَبَاؤُهُ، وَالْكَافُ، وَالْبَاءُ، وَلَعَلَّ، وَمَتَى. وَلِكُلٍّ مِنْهُمَا مَوَاضِعُ، وَهِي مُخْتَصَّةٌ بِالاِسْمِ.

س: كَمْ أَقْسَامُ حُرُوفِ الْجَرّ بِاعْتِبَارِ دُخُولِهَا عَلَى الاِسْمِ؟

ج: قِسْمَانِ: قِسْمٌ مُخْتَصٌّ بِالظَّاهِرِ، وَهُوَ عَشَرَةٌ: مُذْ، وَمُنْذُ، وَرُبَّ، وَالتَّاءُ، وَالْوَاوُ، وَحَتَّى، وَلَعَلَّ، وَمَتَى، وَكَيْ، وَالْكَافُ. وَقِسْمٌ يَدْخُلُ عَلَى الظَّاهِرِ وَالضَّمِيرِ وَهُوَ الْبَاقِي.

س: مَا مَعَانِي هٰذِهِ الْحُرُوفِ[1]؟

ج: مَعْنَى مِنْ لِلاِبْتِدَاءِ، وَإِلَى لِلاِنْتِهَاءِ، وَفِي لِلظَّرْفِيَّةِ، وَمُنْذُ وَمُذْ لِلابْتِدَاءِ إِنْ كَانَ مَجْرُورُهُمَا زَمَاناً مَاضِياً، أَوْ لِلظَّرْفِيَّةِ إِنْ كَانَ زَمَاناً حَاضِراً، وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ، والْبَاءُ لِلسَّبَبِيَّةِ وَالْقَسَمِ، وَالْوَاوُ وَالتَّاءُ لِلْقَسَمِ، وَاللَّامُ لِلْقَسَمِ، وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ، وَعَنْ لِلْمُجَاوَزَةِ، وعَلَى لِلاسْتِعلَاءِ، وَرُبَّ لِلتَّكْثِيرِ، وَحَتَّى وَإِلَى لِلانْتِهَاءِ. وَيَحْتَاجُ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ إِلَى مُتَعَلِّقٍ وَأَمْثِلَتُهَا ظَاهِرَةٌ.

---

(١) سبق الكلام على حروف الجر عددها وبيان معانيها أوّل الكتاب فراجع إن شئت في صحيفة ١١، ١٢، ١٣ من شرح هذا الكتاب.

س: كَمْ أَقْسَامُ حَرْفِ الْجَرِّ بِاعْتِبَارِ احْتِيَاجِهِ إلى مُتَعَلَّقٍ؟

ج: حَرْفُ الْجَرِّ بِهٰذَا الاِعْتِبَارِ ثَلاثَةُ أَقْسَام: زَائِدٌ، وَهُوَ الَّذِي لَا يُفِيدُ مَعْنًى(١) وَلَا يَحْتَاجُ إلى مُتَعَلَّقٍ كَالْبَاءِ في خَبَرِ لَيْسَ. وَشَبِيهٌ بِالزَّائِدِ، وَهُوَ الَّذِي يُفِيدُ مَعْنًى فِي الْكَلَامِ وَلَا يَحْتَاجُ إلى مُتَعَلَّقٍ كَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا، وَلَعَلَّ، وَرُبَّ، وَأَصْلِيٌّ؛ وَهُوَ الَّذِي يُفِيدُ مَعْنًى وَيَحْتَاجُ إلى مُتَعَلَّقٍ وَهُوَ الْبَاقِي.

---

(١) كيف لا يفيد معنى وقد وقع في كلام اللّٰه تعالى لا يخلو حرف منه من الدلالة على معنى مقصود، وفي علم المعاني: إن الحشو وهو الزيادة لا لمعنى مردود مخرج للكلام الواقع فيه عن البلاغة، والشواهد على وجود الزوائد في القرآن والحديث النبوي وكلام العرب الفصيح كثيرة قال تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٦] ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦] وقال الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد

ليس على اللّه بمستنكر ... أن يجمع العالم في واحد

التقدير: كفى اللّه حسيباً، أليس اللّه كافياً عبده، ألم يأتيك نبأ ما لاقت ليس على اللّه مستنكراً. فالواجب إثبات ما قاله علماء المعاني من أن الباء تزاد في خبر ليس لتأكيد النفي، أو تأكيد الإنكار المستفاد من الاستفهام الإنكاري. فالفرق بين الزائد والشبيه به والأصلي مع إفادة كل المعنى الذي سيق له: أن الزائد ما لا يفيد معنى من معاني حروف الجر أي لا يقصد به التوصل إلى تعدي الفعل إلى مفعوله الذي لا يتعدّى له بنفسه مع استغناء الكلام عنه بحيث لو حذف تم الكلام بدونه. والشبيه بالزائد ما لا يستغنى الكلام عنه بحيث لو حذف فات المراد المقصود بذكره. وكلاهما لا يحتاج إلى متعلق وهذا وجه الشبه بينهما، والأصلي ما لا يستغني عنه الكلام ويحتاج إلى متعلق وهذا ما يظهر لي في الفرق القانوني بين الثلاثة، واللّه أعلم.

باب المضاف إليه

س: مَا هُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ؟

ج: الْمُضَاف إِلَيْهِ اسمٌ نُسِبَ إِلَيْهِ اسمٌ سَابق لِيَتَعَرَّفَ السَّابقُ بِاللّاحق كَغُلَام زَيْدٍ، أَوْ يَتَخَصَّصُ بِهِ، كَغُلَامِ رَجُلٍ؛ وَيُسَمَّى السّابق وَاللَّاحقُ مُضافاً إِلَيْهِ.

س: كَمْ تَنْقَسم الإِضَافَةُ بِاعْتِبَارِ فَائِدَتِها فِي الْمُضافِ؟

ج: تَنْقَسِم قِسْمَيْنِ: مَحْضَةٍ وَغَيْرِ مَحْضَةٍ. فَالمَحْضَةُ، هِيَ[(١)] الَّتِي تُفِيدُ التَّعْرِيفَ إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْه مَعْرِفَةً؛ وَالتَّخْصِيص إِذَا كَانَ الْمُضافُ إِلَيْهِ نَكِرَةً. وَغَيْرُ[(٢)] المَحْضَةِ، هِيَ الَّتِي تُفِيدُ التَّخْفِيفَ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ صِفَةً وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولاً لِتِلْكَ الصِّفَةِ، نحوُ: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فَإِضَافَةُ بَالِغَ لِلْكَعْبَةِ لَا تُفِيدُ تَعْرِيفاً وَلَا تَخْصِيصاً، فَإِنْ فُقِدَ الشَّرْطُ الأَوَّلُ فَهِيَ مَحْضَةٌ تُفِيدُ التَّعْرِيفَ، وَالتَّخْصِيصَ نَحْوُ: يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ، وَإِنْ فُقِدَ الثَّانِي فَكَذٰلِكَ نحوُ: جَاءَ ضَارِبُ زَيْدٍ، لِفَقْدِ شَرْطِ عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الاعْتِمَادِ وَكَوْنِهِ بِمَعْنَى الحَالِ، وَالاِسْتِقْبَالِ.

س: كَمْ تَنْقَسِمُ الإِضَافَةُ بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهَا؟

ج: الإِضَافَةُ الْمَحْضَةُ بِاعْتِبَارِ المَعْنَى ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: كَوْنُهَا بِمَعْنَى مِنْ إِذَا كَانَ

---

(١) الإضافة المحضة: هي الإضافة المعنوية وهي إضافة غير الوصف إلى ما بعده على معنى من أو في، أو اللام. وكذا إضافة الوصف غير العامل إلى ما بعده كتائب القاضي. وكذا إضافة العامل الذي ليس وصفاً إلى ما بعده كضرب اللص فهي شاملة ثلاثة أنواع.

(٢) الإضافة غير المحضة: هي الإضافة اللفظية وهي إضافة الوصف العامل إلى معموله من اسم فاعل كناصح الظالم، واسم مفعول كمهضوم الحق، ومغلول اليد. وصفة مشبهة كبليغ الكلام، وحسن الخلق.

الْمُضَافُ إِلَيْهِ جِنْساً لِلْمضَافِ: كَخَاتِمِ حَدِيدٍ، وَكَوْنُهَا بِمَعنى فِي إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ظَرْفَاً لِلْمُضَافِ كَتَرَبُّصِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وَكَوْنُهَا بِمَعْنَى اللَّامِ إِذَا لَمْ تَكُنْ كَذٰلِكَ نحوُ: غُلَامُ زَيْدٍ(١).

---

(١) وللإضافة بقسميها خواص أي أحكام أفاد بعضها ابن مالك في قوله:

نوناً تلي الإعراب أو تنوينا   مما تضيف احذف كطور سينا

فلا تجامع الإضافة نوناً تالية للإعراب أي واقعة بعد الحرف الذي يجعل إعراباً وهي نون المثنى وجمع المذكر السالم فخرجت النون التي ليست كذلك كنون الاسم المفرد في مسكين صفة والحسين علماً ونون جمع التكسير كسلاطين وقوانين، فلا تحذف عند الإضافة فتقول مسكين الصحراء معدم. والحسين السبط قوتل ظلماً وسلاطين الشرق مهضومي الحق. وقوانين الشرع الإسلامي محكمة الوضع فتبقى النون في هذه الأمثلة ونحوها كما ترى وتحذف في قولك جاءني الضاربا زيد. والضاربو بكر. أوَ مخرجيّ هم! الأصل: الضاربان زيداً. والضاربون بكراً. أوَ مخرجون لي هم؟ والتنوين يحذف للإضافة وفيه يقول الشاعر:

كأن تنوين وأنت إضافة   فأين تراني لا تحل مكانيا

تقول في هذا معلم زيداً النحو عند الإضافة: هذا معلم زيد بحذف التنوين كما يجب حذف أل لها تقول في هذا الكتاب لسعيد عند الإضافة: هذا كتاب سعيد. ما لم يكن المضاف وصفاً عاملاً في المضاف إليه وهو مثنى، أو جمع مذكر سالماً، أو كان المضاف إليه مقروناً بأل كالمضاف، أو مضافاً لما فيه أل فتثبت أل في هذه جميعها ولا تحذف للإضافة تقول: زارني المعلما سعيد والضاربا بكر، والمعلمو سعيد، والضاربو بكر، وقابلت الضارب الرجل، والضارب رأس الرجل، وهذا الضارب ولده وفي الأخير يقول ابن مالك:

ووصل أل بذا المضاف مغتفر   إن وصلت بالثاني كالجعد الشعر

أو بالذي له أضيف الثاني   كزيد الضارب رأس الجاني

باب التوابع

س: مَا الَّذِي يُعْرَبُ تَابِعاً؟

ج: أَرْبَعَةٌ: نَعْتٌ، وَعَطْفٌ، وَتَوْكِيدٌ، وَبَدَلٌ.

س: مَا النَّعْتُ؟

ج: تَابِعٌ يُذْكَرُ لِبَيَانِ(١) صِفَةِ المَتْبُوعِ مِنْ تَوْضِيحٍ أَوْ تَخْصِيصٍ.

س: كَمْ أَقْسَامُ النَّعْتِ؟

ج: قِسْمَانِ: حَقِيقِيٌّ، وَهُوَ مَا رَفَعَ ضَمِيراً مُسْتَتِراً يَعُودُ عَلَى المَنْعُوتِ، وَسَبَبِيٌّ وَهُوَ مَا رَفَعَ اسْماً ظَاهِراً فِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى المَنْعُوتِ.

س: مَا الَّذِي يَجِبُ فِي النَّعْتِ بِالنِّسْبَةِ لِمَتْبُوعِهِ؟

ج: يَجِبُ فِيهِ إِنْ كانَ حَقِيقيًا أَنْ يَتْبَعَ مَنْعُوتَهُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشَرَةٍ وَهِيَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالجَرُّ، وَالتَّذْكِيرُ، وَالتَّأْنِيثُ، وَالإِفْرَادُ وَالتَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ، وَالتَّعْرِيفُ، وَالتَّنْكِيرُ نحوُ: جَاءَ الزَّيْدَانِ الْعَاقِلَانِ؛ وَجَاءَتْ الهِنْدَانِ الْعَاقِلَتَانِ، وَجَاءَ رَجُلٌ كَرِيمٌ، وَرَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ عَاقِلَتَيْنِ.

س: مَا يَجِبُ فِي النَّعْتِ السَّبَبِيِّ؟

---

(١) لو قال في تعريفه: هو التابع المشتق أو المؤول به المغاير للفظ متبوعه الموضح له في المعارف والمخصص له في النكرات بدون توسط حرف ونحوه لكان أوفى ولميزه عن بقية التوابع غاية التميز إذ يخرج بالمشتق باقي التوابع ما عدا التوكيد اللفظي في بعض حالاته حيث يخرج بقيد المغاير للفظ متبوعة. وأما أغراضه التي يجيء لها: فالمدح نحو: هذا محمد الكامل. والذم نحو ذلك مسيلمة الكذاب. والترحم نحو: اللهم رفقاً بعبدك المسكين. والتوكيد نحو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] إلى غير ذلك مما هو مبسوط في علم المعاني.

ج: يَجِبُ فِيهِ أَنْ يَتْبَعَ مَنْعُوتَهُ فِي اثْنَيْنِ مِنْ خَمْسَةٍ. وَهِيَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالجَرُّ. وَالتَّعْرِيفُ. وَالتَّنْكِيرُ؛ وَيُرَاعَى في تَذْكِيرِهِ وَتَأْنِيثِهِ مَا بَعْدَهُ. وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُفْرَداً نحوُ: جَاءَ رَجُلٌ عَاقِلٌ أَبُوهُ. وَجَاءَ رِجَالٌ عَاقِلٌ آبَاؤُهُمْ، وَجَاءَ رِجَالٌ عَاقِلَةٌ أُمَّهَاتُهُمْ.

س: هَلْ يَكُونُ النَّعْتُ غَيْرَ مُفْرَدٍ؟

ج: نَعَمْ يَقَعُ جُمْلَةً. وَشَبِيهَهَا إِذَا كَانَ المَنْعُوتُ نَكِرَةً نحوُ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] لأَنَّ الجُمَلَ وَشَبِيهَهَا بَعْدَ النَّكِرَاتِ صِفَاتٌ؛ وَبَعْدَ المَعَارِفِ أَحْوَالٌ.

باب عطف النسق

س: مَا هُوَ عَطفُ النَّسَقِ؟

ج: هُوَ التَّابِعُ المُتَوَسِّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْعَطفِ التِّسْعَةِ الَّتِي هِيَ: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ، وَأَمْ، وَحَتَّى، وَبَلْ، وَلٰكِنْ، ولَا وَهِيَ قِسْمَانِ مَا يُشَرِّكُ المَعْطُوفَ مَعَ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ لَفْظاً وَحكْماً. وَهُوَ السِّتَّةُ الأُولى، وَمَا يُشَرِّكُ لَفْظاً وَهُوَ الْبَاقِي.

س: مَا تُفِيدُ هٰذِهِ الأَحْرُفُ؟

ج: الْوَاوُ لِمُطْلَقِ الجمعِ[1]. وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ، وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي، وَأَوْ لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ[2]، وَأَمْ لِلتَّسْوِيَةِ، وَلٰكِنَّ لِلاسْتِدْرَاكِ، وَبَلْ لِلإِضْرَابِ، وَلَا لِلنَّفْي، وَحتَّى لِلْغَايَةِ، وَإِذَا أُرِيدَ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِ أَوْ عَلَى ضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمُتَّصِلِ فَلَا يَحْسُنُ الْعَطفُ إِلَّا بَعْدَ الْفَصْلِ

---

(١) أي من غير ترتيب بدليل قول العرب: اختصم علي ومعاوية بالواو مع امتناع الفاء وثم وامتناع الفاء في مثل هذا المثال دليل أنها للترتيب وإنما لم يصح في هذا المثال الفاء ولا ثم لأن المخاصمة مفاعلة من الجانبين فلا بد أن تقع منهما معاً في وقت واحد بلا ترتيب ولا تعقيب وهو ما تفيده الفاء. ولا تراخ وهو ما تفيده ثم. فالفاء تفيد ثلاثة أشياء التشريك في الحكم، والترتيب، والتعقيب في كل شيء بحسبه. وثم تفيد ثلاثة أيضاً: التشريك في الحكم، والترتيب، والتراخي في كل شيء بحسبه.

(٢) أو الأشياء، ولهذا امتنع وقوعها بعد سواء، فلا يجوز أن يقال: سواء عليّ أذهبت أو حضرت. لأن المراد التسوية بينهما: أي الذهاب والحضور سيان لا أحدهما فكان المقام لأم كما قال ابن مالك:

وأم بها اعطف إثر همز التسوية أو همزة عن لفظ أي مغنية

ومعنى أو بعد الطلب التخيير إذا لم يصحّ الجمع بينهما. نحو: تزوّج هنداً أو أختها. والإباحة إذا صحّ الجمع نحو: جالس سعيداً أو علياً.

بِضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ نَحْوُ: قُمْ أَنْتَ وَزَيْدٌ[١]. وَقُمْتُمْ أَنْتُمْ وَالزَّيْدُونَ.

(١) ويعرب المثالان هكذا: قم: فعل أمر مبني على السكون لا محلّ له من الإِعراب والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. وأنت الثانية ضمير منفصل بارز مؤكد للضمير الفاعل المستتر مبني على السكون في محلّ رفع خبر. والتاء حرف خطاب مبني على الفتح لا محل له من الإِعراب. وزيد الواو حرف عطف وزيد معطوف على الضمير المستتر الذي هو فاعل لا على المؤكد. ومثل هذا يقال في الثاني.

باب التوكيد

س: مَا التَّوْكِيدُ؟

ج: هُوَ الاِسْمُ التَّابِعُ لِمَا قَبْلَهُ الَّذِي ذُكِرَ لِتَقْرِيرِ مَتْبُوعِهِ بِرَفْعِ احتمالِ المَجَازِ أَوِ السَّهْوِ.

س: كَمْ أَقْسَامُ التَّوْكِيدِ؟

ج: قِسْمَانِ: لَفْظِيٌّ وَهُوَ إِعَادَةُ اللَّفْظِ الأَوَّلِ بِعَيْنِهِ فِعْلاً كانَ أَوْ اسماً أَوْ حَرْفاً أَوْ جُمْلَةً نحوُ: أَتاكِ أَتاكِ، وَجَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ، وَ.

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وَعُهُوداً[(١)]

وَاحْبِسِ احبس. وَمَعْنَوِيٌّ: وَهُوَ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ وَهِيَ النَّفْسُ[(٢)] وَالعَيْنُ،

---

(١) البيت من الكامل. ولا الأولى نافية. ولا الثانية نافية أيضاً مؤكدة للأولى فيها الشاهد. وقوله: احبس احبس جملتان أكدت الأولى بالثانية من قول الشاعر:

فأين إلى أين النجاء ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

والبيت من الطويل. والمراد بالحبس هنا: الكفّ عن السير. فأتاك فعل ماض والكاف مفعوله. وأتاك الثانية مثله وهو مؤكد له وفيه الشاهد الأوّل. واللاحقون: فاعل أتاك الأولى والثانية لا تحتاج إلى فاعل حيث أتى بها لتأكيد أتى الأوّل فقط وإلا كان من باب التنازع ولو احتاج إلى فاعل وكان على الشاعر حينئذٍ أن يقول إذا أعمل الأوّل أتاك أتوك. أو أتوك أتاك إذا أعمل الثاني. فورود الرواية بأتاك أتاك دليل على إرادة تأكيد الفعل فقط.

(٢) وهما لرفع المجاز عن الذات، ويفردان مع المفرد، ويجمعان مع المثنى والجمع. وإذا جمع المتكلم بينهما وجب تقديم النفس على العين فيقال: جاء سعيد نفسه أو عينه. وجاءت هند نفسها أو عينها. أو نفسه وعينه. أو نفسها وعينها. وجاء المحمدان أنفسهما أو أعينهما. والمحمدون أنفسهم أو أعينهم. أو المحمدان أنفسهما أعينهما. والمحمدون أنفسهم أعينهم.

وَجَمِيعُ، وَعَامَّةُ[١]، وَكِلاَ، وَكِلْتَا، مُضَافَيْنِ لِلضَّمِيرِ[٢]، وَلاَ يُؤَكَّدُ بِهَذِهِ الأَلْفَاظِ إِلاَّ المَعْرِفَةُ عَلَى مَذْهَبِ البَصْرِيِّينَ نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ، وَرَأَيْتُ الجَيْشَ كُلَّهُ، وَاشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ أَوْ جَمِيعَهُ أَوْ عَامَّتَهُ، وَجَاءَ الزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا، وَرَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا، وَرَأَيْتُ المَرْأَتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا، وَيَجِبُ اتِّصَالُهُ بِضَمِيرٍ مُطَابِقٍ لِلْمُؤَكَّدِ. وَإِذَا أُكِّدَ الضَّمِيرُ المُسْتَتِرُ المُتَّصِلُ بِالنَّفْسِ أَوِ العَيْنِ وَجَبَ فَصْلُهُ بِضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ نَحْوُ: دَخَلْتُ أَنَا نَفْسِي، وَكُلْ أَنْتَ عَيْنُكَ.

---

(١) وترك المؤلف كل وهي كجميع لرفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم. ويؤكد بها المفرد والجمع دون المثنى بشرط كون المؤكد بها قابلاً للتجزئة بنفسه أو بعامله. فالأوّل كشريت العبد كله. والثاني كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠] فالعبد مفرد يقبل التجزئة بعامله وهو الشراء. والثاني جمع يقبل بنفسه.

(٢) ويؤكد بهما ما دلّ على اثنين بشرط صحة استغناء عاملهما بالمفرد، فلا يصحّ: اختصم الزيدان كلاهما. فإن اختصم لا يكتفي بمفرد بل لا بدّ له من اثنين، فلا يكون لكلا ولا لكلتا فائدة معه حينئذٍ. كما يشترط اتحاد العامل في المعنى. فلا يصحّ: حضر عليّ، وخرج معاوية كلاهما لمخالفة خرج لحضر.

باب البدل

س: مَا هُوَ الْبَدَلُ؟

ج: تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالْحكمِ بِلَا وَاسِطَةٍ.

س: كَمْ أَقْسَامُهُ؟

ج: أَرْبَعَةٌ: بَدَلُ مُطَابِقٍ نَحْوُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيْدِ. وَبَدَلُ بَعْضٍ نَحْوُ: فَقَأْتُ زَيْداً عَيْنَهُ. وَبَدَلُ الاشْتِمَالِ[١] نَحْوُ: نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ. وَبَدَلُ مُبَايِنٌ[٢] نَحْوُ: أَكَلْتُ ثَلَاثَةَ أَرْبَعَةَ.

س: مَا يُشْتَرَطُ في بَدَلِ الاشْتِمَالِ وَبَدَلِ الْبَعْضِ؟

ج: يُشْتَرَطُ اتِّصَالُهُمَا بِضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى المُبْدَلِ مِنْهُ مُطَابِقٍ لَهُ.

---

(١) ضابطه أن يكون بين البدل والمبدل منه ملابسة بغير الجزئية كأعجبني محمد علمه وأدهشني زيد حلمه.

(٢) أراد ببدل المباين وهو المغاير ما يشمل بدل الإضراب والغلط والنسيان. كقولك: تسلمت فرساً كتاباً. فإن كان النطق بالكتاب عدولاً من المتكلم عن الفرس إليه فإضراب. وإن كان خطأ لسانياً فغلط. وإن كان سهواً ذهنياً فنسيان ثم لا يشترط تطابق البدل والمبدل منه في التعريف والتنكير فيكونان معرفتين ونكرتين، ومختلفين.

باب عطف البيان

س: مَا هُوَ عَطْفُ الْبَيَانِ؟

ج: هُوَ تَابِعٌ جَامِدٌ مُوَضِّحٌ لِمَتْبُوعِهِ(١) كَاللَّقَبِ نَحو: جَاءَنِي أَحْمَدُ تَمَّارٌ. وَالْكُنْيَةِ نَحْوُ: جَاءَ عُمَرُ أَبُو حَفْصٍ. وَالاِسْمِ الظَّاهِرِ الْمُحَلَّى بِأَلْ بَعْدَ اسْمِ الإِشَارَةِ نَحْوُ: جَاءَنِي هٰذَا الرَّجُلُ، وَكلُّ مَا صَلحَ عَطْفَ بَيَانٍ صَلُحَ أَنْ يَكُونَ بَدَلاً إِلَّا فِيمَا لَا يَحُلُّ مَحَلَّ الْبَدَلِ نَحْوُ:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ ... عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعاً(٢)

وَغَيْرِ ذٰلِكَ(٣).

---

(١) أي أو مخصص له غير مؤوّل. فخرج بموضح أو مخصص عطف النسق والتأكيد والبدل. وبجامد غير مؤوّل النعت. مثال الموضح ولا يكون إلا في المعارف نحو: جاء أبو حفص عمر. والمخصص ولا يكون إلا في النكرات هذا خاتم حديد. وقوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦].

(٢) البيت من الوافر. وأنا مبتدأ. وابن التارك: خبره ومضاف إليه. وبشر بدل من التارك وهو محل الشاهد وبشر هذا لا يصحّ إحلاله محل البكري لكونه مجرداً من أل والتارك مقروناً بها، ولا يصح أن يضاف المعرف بأل إلى المجرّد منها.

(٣) كقول طالب بن أبي طالب:

أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا ... أعيذكما بالله أن تحدثا حربا

والبيت من الطويل وإعرابه: أيا حرف نداء. أخوينا منادى منصوب بالياء لأنه مثنى. ونا مضاف إليه. وعبد شمس عطف بيان على أخوينا ومضاف إليه ونوفلاً عطف على عبد وهو محل الشاهد. فعبد شمس ونوفلاً لا يصح إحلالهما محلّ أخوينا. إذ يكون حينئذٍ عبد شمس منادى ونوفلاً معطوف عليه. وحكم المعطوف على المنادى إذا كان مجرّداً من أل كنوفل هذا حكم المنادى المستقل فيلزم أن يقال فيه ونوفل بالضم بدل النصب. والرواية بالنصب فتعين لعطف البيان دون البدل.

باب ما يعمل عمل الفعل

س: مَا الْعَامِلُ مِنَ الأَسمَاءِ عَمَلَ الْفِعْلِ؟

ج: اسْمُ الْفَاعِلِ، وَاسْمُ المَفْعُولِ، وَالصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، وَاسْمُ التَّفْضِيلِ، وَأَفْعَلُ التَّعَجُّبِ أَيْ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يُصَغَّرُ نَحْوُ: مَا أُحَيْسِنَهُ وَالمَصْدَرُ، وَأَمْثِلَةُ المُبَالَغَةِ، وَاسْمُ الْفِعْلِ.

باب اسم الفاعل

س: مَا هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ؟

ج: هُوَ اسْمٌ مَصُوغٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَنْ وَقَعَ مِنْهُ الْفِعْلُ أَوْ قَامَ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْحُدُوثِ، وَيَكُونُ وَزْنُهُ مِنَ الثُّلَاثِيِّ عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ كَنَاصِرٍ، وَمِنْ غَيْرِ الثُّلَاثِيِّ يَكُونُ عَلَى وَزْنِ مُضَارِعِهِ بِإِبْدَالِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مِيماً مَضْمُومَةً وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، كَمُدَحْرِجٍ، وَمُنْطَلِقٍ، وَمُسْتَخْرِجٍ وَيَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ سَوَاءٌ أكَانَ مُضَافاً نحوُ: أَنْتَ مُعْطِي زَيْدٍ حَقَّهُ، أَوْ مَقْرُوناً بِألْ نحوُ: أَنْتَ الضَّارِبُ زَيْداً، أَوْ مُجَرَّداً مِنْ ألْ وَالإِضَافَةِ نحْوُ: أَمُعْطٍ الزَّيْدَانِ الدَّرَاهِمَ.

س: مَا يُشْتَرَطُ في عَمَلِهِ؟

ج: يُشْتَرَطُ فِي عَمَلِهِ إِذَا كَانَ مُجَرَّداً مِنْ ألْ أنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الحَالِ أَوْ الاسْتِقْبَالِ وَأَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى [١] نَفْيٍ أَوْ مَوْصُوفٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ نَحْوُ: مَا ضَارِبٌ [٢] زَيْدٌ، وَنَحْوُ: جَاءَ رَجُلٌ ضَارِبٌ عَمْراً، وَنحوُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً، وَنحوُ: أَضَارِبٌ الزَّيْدَانِ الْعُمَرَيْنِ، وَإِذَا كَانَ مَقْرُوناً بِألْ يَعْمَلُ مُطْلَقاً.

---

(١) اشتراط الاعتماد على نفي إلخ وعدم المضي هذان الشرطان لعمل اسم الفاعل النصب، واشتراط الاعتماد وحده لعمله الرفع في الاسم الظاهر، أما رفعه للضمير المستتر فيه فصحيح بلا شرط شيء.

(٢) ما ضارب زيد: أي عمراً مثلاً مثال لاسم الفاعل الرافع لفاعله مع الاعتماد على النفي: أي لم يضرب زيد عمراً لا حالاً ولا استقبالاً. وجاء رجل ضارب عمراً. مثال لما كان وصفاً معتمداً على موصوفه، ولهذا نصب المفعول وهو عمراً. ومثله قوله: زيد ضارب عمراً إلا أن موصوفه في الأول نكرة والثاني معرفة وليس وصفاً: أي نعتاً نحوياً لأنه وقع خبراً عن زيد والخبر وصف في المعنى. وقوله: أضارب الزيدان العمرين أو عمراً مثلاً مثال للمخبر عنه بفاعل سدّ مسدّ الخبر فوقع اسم الفاعل مسنداً إليه.

باب اسم المفعول

س: مَا هُوَ اسْمُ المَفْعُولِ؟

ج: هُوَ اسْمٌ مَصُوغٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ، وَيَكُونُ وَزْنُهُ مِنَ الثُّلَاثِيِّ عَلَى وَزْنِ مَفْعُولٍ كَمَضْرُوبٍ، وَمَقُولٍ، وَمَبِيْعٍ، وَمَرْمِيٍّ، وَمِنْ غَيْرِ الثُّلَاثِيِّ عَلَى وَزْنِ اسْمِ فَاعِلِهِ إِلَّا أَنَّهُ يُفْتَحُ مَا قَبْلَ الآخِرِ كَمُكْرَمٍ وَمُسْتَخْرَجٍ.

س: مَا يُشْتَرَطُ فِي عَمَلِ اسْمِ المَفْعُولِ عَمَلَ الْفِعْلِ؟

ج: يُشْتَرَطُ فِي عَمَلِهِ مَا يُشْتَرَطُ فِي عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ مُجَرَّداً مِنْ أَلْ بِالشُّرُوطِ السَّابِقَةِ، وَلٰكِنَّ عَمَلَهُ عَمَلُ هُوَ الْفِعْلِ المَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ نحوُ: أَمُعْطَى أَخُوكَ دِينَاراً[1]، وَجَاءَ رَجُلٌ مُكْرَمٌ أَبُوهُ، وَزَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَخُوهُ، وَمَا مَضْرُوبٌ الزَّيْدَانِ، وَإِذَا كَانَ مَقْرُوناً بِأَلْ عَمِلَ بِلَا شَرْطٍ.

---

(١) وإعراب المثال الأوّل هكذا: الهمزة للاستفهام. ومعطى مبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر، وأخوك نائب فاعل معطى مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة والكاف ضمير الخطاب مضاف إليه، وديناراً مفعول ثان لمعطى، ونائب الفاعل هو مفعوله الأوّل. ويقال في البقية: أبوه نائب فاعل مكرم ومضاف إليه. وكذا أخوه نائب فاعل مضروب ومضاف إليه. والزيدان نائب فاعل مضروب مرفوع بالألف لأنه مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

باب الصفة المشبهة

س: مَا هِيَ الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ؟

ج: هِيَ اسْمٌ مَصُوغٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَنْ قَامَ بِهِ الْفِعْلُ عَلَى وَجْهِ الثَّبَاتِ.

س: مِنْ أَيِّ فِعْلٍ تُصَاغُ الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ؟

ج: تُصَاغُ مِنَ الأَفْعَالِ اللَّازِمَةِ فَقَطْ كما قالَ ابْنُ مَالِكٍ:

وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

س: مَا عَمَلُهَا؟

ج: عَمَلُهَا هُوَ عَملُ اسْمِ الْفَاعِلِ المُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ.

س: كَمْ يَجُوزُ فِي مَعْمُولِهَا مِنَ الأَوْجُهِ؟

ج: ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: رَفْعُهُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ نحوُ: جَاءَ الحَسَنُ وَجْهُهُ، وَنَصْبُهُ عَلَى التشبِيهِ بِالمَفْعُولِ بِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً نحوُ: جَاءَ الْحَسَنُ وَجْهَ الأَبِ، وَعَلَى التَّمْيِيزِ إِنْ كَانَ نَكِرَةً نحوُ: أَنْتَ الْحَسَنُ وَجهاً، وَجَرُّهُ عَلَى الإِضَافَةِ نحوُ: أَنْتَ الْحَسَنُ الْوَجْهِ، إِلَّا أَنَّ الجرَّ يَمْتَنِعُ إِنْ كَانَتْ الصِّفَةُ بِأَلْ وَمَعْمُولُهَا خَالِياً مِنْ أَلْ وَمِنَ الإِضَافَةِ لِلْمَقْرُونِ بِأَلْ فَلَا يَجُوزُ أَنْتَ الْحَسَنُ وَجْهِ.

س: مَا الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ؟

ج: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةِ اللفْظِ، وَمِنْ جِهَةِ الْعَمَلِ، وَمِنْ جِهَةِ المَعْنَى.

س: مَا الْفَرْقُ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ؟

ج: أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ دَائِماً، وَهُوَ عَامٌّ فِي المُتَعَدِّي وَاللَّازِمِ، وَالصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ عَلَى أَوْزَانٍ كَثِيرَةٍ، وَلَا تَأْتِي إِلَّا مِنَ اللَّازِمِ.

س: مَا الْفَرْقُ مِنْ جِهَةِ الْعَمَلِ؟

ج: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةِ الْعَمَلِ أَنَّ مَعْمُولَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا وَلَا يَكُونُ إِلَّا سَبَبِيًّا، وَاسْمَ الْفَاعِلِ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ.

س: مَا الفَرْقُ مِنْ جِهَةِ المَعْنَى؟

ج: الْفَرْقُ مِنْ جِهَةِ المَعْنَى أَنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ تَدُلُّ عَلَى الثُّبُوتِ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْحُدُوثِ، وَإِذَا قُصِدَ مِنْهَا الْحُدُوثُ وَالتَّجَدُّدُ حُوِّلَتْ إِلَى اسْمِ الْفَاعِلِ وَتَدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ، وَإِذَا أُرِيدَ مِنْهُ الثُّبُوتُ جَرَى مَجْرَاهَا فِي الْعَمَلِ بِلَا تَحْوِيلٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ وَمَحْمُودِ الْمَقَاصِدِ.

باب اسم التفضيل

س: مَا هُوَ اسْمُ التَّفْضِيلِ؟

ج: اسْمُ التَّفْضِيلِ مَا صِيغَ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ شَيْئَيْنِ اشْتَرَكَا فِي صِفَةٍ وَزَادَ أَحَدُهُمَا عَلَى الآخَرِ فِي تِلْكِ الصِّفَةِ، كأَفْضَلَ وَأَعْلَمَ، وَلَا يُصَاغُ إِلَّا مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ مُتَصَرِّفٍ تَامٍّ قَابِلٍ لِلتَّفَاوُتِ. فَلَا يُصَاغُ مِنْ رُبَاعِيٍّ، وَلَا مِنْ جَامِدٍ، وَلَا مِنْ فِعْلٍ نَاقِصٍ، وَلَا مِنْ فِعْلٍ لَا يَقْبَلُ التَّفَاوُتَ، فَإِنْ أُرِيدَ صَوْغُهُ مِنْ رُبَاعِيٍّ إلخ جِيْءَ بِأَشْدَدَ وَأَشَدَّ نحوُ: أَنْتَ أَشدُّ اسْتِخْرَاجاً لِلْمَعَادِنِ، وَأَنْتَ أَكْثَرُ انطلاقاً فِي الذَّهَابِ.

س: كَمْ أَحْوَالُهُ بِالنِّسْبَةِ لِمَوْصُوفِهِ؟

ج: ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ: وُجُوبُ إِفْرَادِهِ وَتَذْكِيرِهِ وَتَنْكِيرِهِ. وَوُجُوبُ مُطَابَقَتِهِ لِمَوْصُوفِهِ. وَجَوَازُ المُطَابَقَةِ وَعَدَمِهَا.

س: مَتَى يَكُونُ وُجُوبُ إِفْرَادِهِ وَتَذْكِيرِهِ وَتَنْكِيرِهِ؟

ج: عِنْدَ مُقَارَنَتِهِ لِلْمُفَضَّلِ عَلَيْهِ مَجرُوراً بِمِنْ نَحْوُ: الأَتقِيَاءُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمْ. أَوْ كَوْنُهُ نَكِرَةً مُضَافاً إِلَيْهَا نَحو: أَحْمَدُ أَفْضَلُ مَخْلُوقٍ.

س: مَتَى يَكُونُ وُجُوبُ المُطَابَقَةِ لِلْمَوْصُوفِ؟

ج: عِنْدَ عَدَمِ مُقَارَنَتِهِ لِلْمُفَضَّلِ عَلَيْهِ بِأَنْ عُرِّفَ بِأَلْ نَحْوُ: الرِّجَالُ الأَفْضَلُونَ وَالزَّيْدَانِ الأَفْضَلَانِ، وَالهِنْدَاتُ الفُضْلَيَاتُ أَوِ الفُضَلُ، أَوْ أُضِيفَ لِمَعْرِفَةٍ وَلَمْ يُقْصَدْ تَفضِيلٌ نحوُ: الهِنْدَاتُ فُضْلَيَاتُ النِّسَاءِ.

س: مَتَى يَكُونُ جَوَازُ المُطَابَقَةِ وَعَدَمِهَا؟

ج: إِذَا أُضِيفَ لِمَعْرِفَةٍ وَقُصِدَ التَّفْضِيلُ نحوُ: الأَنْبِيَاءُ أَفْضَلُ النَّاسِ أَوْ

أَفَاضِلُهُمْ، كَمَا وَرَدَ الْقُرْآنُ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣].

س: مَا عَملُ اسْمِ التَّفْضِيلِ؟

ج: رَفْعُهُ لِضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ نحوُ: مُحمد أفضَلُ، وَيَقِلُّ رَفْعُهُ لِلاسْمِ الظَّاهِرِ إِلَّا إِذَا سُبِقَ بِنَفْيٍ وَكَانَ مَرْفُوعاً أَجْنَبِيًا مُفَضَّلاً عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارَيْنِ فَيَرْفَعُ الظَّاهِرَ اطِّرَاداً، وَتُسَمَّى بِمَسْأَلَةِ الْكُحْلِ[1] نحوُ: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ.

---

(١) وضابطها أن يسبق الكلام بنفي أو نهي أو استفهام، ثم يذكر بعده اسم جنس موصوف بأفعل، وبعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين كمثال المؤلف، وإعرابه هكذا: ما: نافية، ورأيت فعل وفاعل. ورجلاً مفعول رأى. وأحسن اسم تفضيل صفة رجلاً منصوب بالفتحة الظاهرة. وفي عينه جار ومجرور متعلق بأحسن. والكحل فاعل أحسن. ومنه متعلق بأحسن. وفي عين زيد جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الكحل: أي حال كون الكحل نفسه كائناً في عين زيد. ومثل هذا قول الشاعر:

ما رأيت امرءاً أحبَّ إليه البـ ... ـذل منه إليك يابن سنان

وإعرابه كالمثال المتقدّم.

باب التعجب

س: مَا هُوَ التَّعَجُّبُ؟

ج: لَهُ صِيغَتَانِ: مَا أَحْسَنَ[1] زَيْداً، وَأَحْسِنْ بِزَيْدٍ، فَـ: «مَا» تَعَجُّبِيَّةٌ مُبْتَدَأٌ وَأَحْسَنَ فِعْلٌ مَاضٍ فِعْلُ تَعَجُّبٍ وَالْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ وُجُوباً تَقْدِيرُهُ: هُوَ وَزَيْداً مَفْعُولٌ لِفِعْلِ التَّعَجُّبِ فَيَنْصبُ المَفْعُولَ، وَأَحْسِنْ بِزَيْدٍ، أَحْسِنْ: فِعْلٌ مَاضٍ فِعْلُ تَعَجُّبٍ جَاءَ عَلَى صِيغَةِ الأَمْرِ، بِزَيدٍ الْبَاءُ حَرْفُ جَرٍّ زَائِدٍ. وَزَيْدٌ فَاعِلٌ وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ لَازِمَةٌ لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ لأَنَّ

---

(١) هذا بحسب ما جرت عليه عادة النحويين من أنهم لا يذكرون للتعجب إلا هاتين الصيغتين مع أن له عدّة صيغ منها: كيف نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]!؟ وأصل وضع كيف للاستفهام. ومنها: سبحان الله، كما في قوله ﷺ: «سبحان الله إن المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً» وأصل وضع سبحان الله لتنزيه الله وتسبيحه. وينصب بفعل محذوف وجوباً تقديره أسبح أو أذكر إلخ. ومنها: لله درّه. وأصل وضع هذه الجملة الإخبار بأن لبن المخبر عنه منسوب إلى الله تفخيماً لشأنه وتنويهاً بعظمته حيث نسب رضاعه للعظيم الذي بارك فيه. ومنها: صيغة نفي بحسب مسلطة الأصل على صفة مدح أثبتها ثم يعقبها بصفة مدح أخرى يثبتها وهو لا يريد بصيغة النفي إلا التعجب وتأكيد المدح بما يشبه الذم كقول الشاعر:

يا سيداً ما أنت من سيد ... موطأ الأكناف رحب الذراع

والبيت من السريع. والموطأ: السهل. والأكناف: جمع كنف وهو الجانب. والرحب: الواسع. وإعرابه: يا حرف نداء وسيداً منادى منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه نكرة غير مقصودة. وما اسم استفهام. تعجبي مبتدأ خبره أنت. ومن سيد جارّ ومجرور متعلق بمحذوف حال من أنت. وموطأ الأكناف صفة سيداً ومضاف إليه. ورحب الذراع صفة أخرى مضاف إليه. وإنما بوّب النحاة في التعجب للصيغتين، وأهملوا البقية لملاحظة عمل الفعل مع إفادته أمراً عجيباً هو استعظام أمر ظاهر المزية.

لَفْظَ التَّعَجُّبِ أَمْرٌ، وَالأَمْرُ لَا يَرْفَعُ الظَّاهِرَ، وَلَمَّا وُجِدَ اسْمٌ مَرْفُوعٌ بَعْدَ فِعْلِ تَعَجُّبٍ قَبُحَ اللَّفْظُ فَزِيدَتْ الْبَاءُ لُزُوماً، بِخِلَافِ الْبَاءِ فِي ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣] فَالْبَاءُ زَائِدَةٌ غَيْرُ لَازِمَةٍ، وَيُشْتَرَطُ فِي صَوْغِهِ مَا يُشْتَرَطُ فِي صَوْغِ اسْمِ التَّفْضِيلِ مِنْ كَوْنِهِ لَا يُصَاغُ إِلَّا مِنْ ثُلَاثِيٍّ مُتَصَرِّفٍ تَامٍ قَابِلٍ لِلتَّفَاوُتِ.

باب عمل المصدر

س: مَا عَمَلُ المَصْدَرِ؟

ج: يَرْفَعُ الْفَاعِلَ وَيَنْصِبُ المَفْعُولَ بِشَرْطِ أنْ يَحُلَّ(١) مَحَلَّهُ أنْ المَصْدَرِيَّةُ

(١) المصدر وهو ما دلّ على الحدث واشتمل على حروف فعله إنما يعمل عمل فعله متعدّياً ولازماً بثمانية شروط:

١ ـ أن يحلّ محله فعل مع أن المصدرية والزمان ماض أو مستقبل، كسررت من ودّك صديقك أمس كما يسرني إدراكك إخلاصي لك مستقبلاً. فيصح أن تقول بدل المصدرين: سررت أن وددت صديقك أمس. ويسرني أن تدرك إخلاصي لك مستقبلاً. أو مع ما المصدرية والزمان حال كيسرني فهمك درسك الآن. فيصح يسرني ما تفهم درسك الآن. وعلى ذلك تقول في إعراب ضرباً زيداً أنّ زيداً منصوب بالفعل الناصب للمصدر لا بالمصدر حيث لا يحل محله أن أو ما والفعل.

٢ ـ ألا يكون مصغراً.

٣ ـ ألا يكون ضميراً فلا يصح ضربي المذنب محمود وهو التقيّ قبيح.

٤ ـ ألا يكون للمرّة أو الهيئة.

٥ ـ ألا يكون موصوفاً قبل العمل فلا يصح: أعجبني ضربك الشديد التلميذ فإن تأخرت الصفة جاز كقول الشاعر:

إنّ وجدي بك الشديد أراني ... عاذراً فيك من عهدت عذولا

٦ ـ ألا يكون محذوفاً. وأما قولهم: باسْمِ في بسم اللّه الرحمٰن الرحيم متعلق بابتدائي محذوفاً فممنوع.

٧ ـ ألا يفصل بينه وبين معموله فاصل، فيوم ليس معمولاً لرجع في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۞ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٨، ٩] للفصل بالخبر الذي هو لقادر.

٨ ـ ألا يتأخر عن معموله فلا يصح: أعجبني زيداً ضربك، ما لم يكن المعمول جاراً ومجروراً نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨] فعنها متعلق بحولاً مع تقدّمها عليه.

ثم إنّ أقسام المصدر العامل ثلاثة:

١ ـ المضاف إلى الفاعل والمفعول كما مثل لهما المؤلف. =

وَالْفِعْلُ، أَوْ مَا المَصْدَرِيَّةُ وَالْفِعْلُ نحوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١] فَدَفْعُ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ وَالنَّاسَ مَفْعُولٌ بِهِ وَحَلَّ مَحَلَّهُ أَنْ وَالْفِعْلُ تَقْدِيرُهُ: لَوْلَا أَنْ يَدْفَعَ اللَّهُ النَّاسَ، وَنَحْوُ: يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ الآنَ، فَالضرْبُ مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ حَالٌ مَحَلَّ مَا وَالْفِعْلِ، تَقْدِيرُهُ يُعْجِبُنِي مَا تَضْرِبُ زَيْداً الآنَ.

= ٢ ـ المنون نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤] فذي مسغبة مفعول إطعام.

٣ ـ المعرف بأل كقول الشاعر:

عجبت من الرزق المسيء إلهه ... ومن ترك بعض الصالحين فقيرا

فالرزق بفتح الراء مصدر مضاف للمسيء الذي هو مفعوله وإله فاعله. ومثله المضاف إلى المضاف إلى ما فيه أل كترك بعض الصالحين الذي نصب فقيراً على أنه مفعوله الثاني وأضيف إلى بعض الذي هو مفعوله الأوّل.

باب عمل أمثلة المبالغة

س: مَا هِيَ أَمْثِلَةُ الْمُبَالَغَةِ؟

ج: خَمْسَةٌ: فَعَّالٌ، وَمِفْعَالٌ، وَفَعُولٌ، وَفَعِيلٌ، وَفَعِلٌ، وَهِيَ تعْمَلُ عَملَ اسْم الْفَاعِلِ، فَإِنْ كانَتْ مُجَرَّدَةً مِنْ أَلْ عَمِلَتْ بِشرْطِ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الْحالِ أَوْ الاِسْتِقْبَالِ، وَبِشرْطِ أَنْ تعْتَمِدَ عَلَى نَفْي أَوْ اسْتِفْهَام كَاسْم الْفَاعِلِ نحوُ: مَا أنا ضرَّابٌ زَيْداً الآنَ أوْ غداً، وَنحوُ: إنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَها، وَإِنَّهُ ضَرُوبٌ زَيْداً. وَإِنَّهُ كَرِيمٌ زَيْداً. وَنحوُ: حَذِرٌ أُمُوراً. فَإِنْ كانَتْ مَقْرُونَةً بِأَلْ عَمِلَتْ مُطلَقاً كاسْمِ الْفَاعِلِ نحوُ: جَاءَ الضَّرَّابُ زَيْداً أوْ غداً أوْ أمْسِ.

باب اسم الفعل

س: مَا هُوَ اسْمُ الْفِعْلِ؟[١]

ج: هُوَ مَا نابَ عَنِ الْفِعْلِ وَلَيْسَ فَضْلَةً وَلَا مُتَأَثِّراً بِعامِلٍ.

س: مَا الْدلِيلُ عَلَى اسْمِيَّتِهِ؟

ج: قَبُولُهُ بَعْضَ عَلَامَاتِ الاِسْمِ، كَالتَّنْوِينِ وَالتَّعْرِيفِ، وَمُخَالَفَةُ أَوْزَانِهِ أَوْزَانَ الْفِعْلِ، وَالصَّحِيحُ أنَّ مَدْلُولَهُ لَفْظُ الْفِعْلِ، وَأَنَّهُ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ.

س: كَمْ أَقْسَامُهُ؟

ج: ثَلَاثَةٌ، مَا هُوَ بِمَعْنَى المَاضِي كَهَيْهَاتَ بِمَعْنَى بَعُدَ، وَمَا هُوَ بِمَعْنَى الأَمْرِ كَصَهْ بِمَعْنَى اسْكُتْ وَعَلَيْكَ بِمَعْنَى الْزَمْ، وَمَا هُوَ بِمَعْنَى الْمُضَارِعِ نحوُ: وَيْ بِمَعْنَى أعْجَبُ، وَأُفٍّ بِمَعْنَى أَتَضَجَّرُ.

س: مَا عَمَلُ اسْمِ الْفِعْلِ؟

ج: أَنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ فَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ نحوُ: هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ، وَيَتَعَدَّى إلى المَفْعُولِ نحوُ: عَلَيْكَ زَيْداً.

س: مَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ؟

ج: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أنَّ اسْمَ الْفِعْلِ لَا يُحْذَفُ، وَأَنَّهُ لَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ وَأَنَّهُ لَا يَبْرُزُ ضَمِيرُهُ، بِخِلَافِ الْفِعْلِ.

---

(١) سبق الكلام على اسم الفعل في صحيفة ٥٠ من شرح هذا الكتاب فراجعه.

باب العدد

س: كَمْ أَلْفَاظُ الْعَدَدِ؟

ج: كَثِيرَةٌ مِنهَا(١) مَا يَجْرِي عَلَى الْقِيَاسِ فَيُذَكَّرُ مَعَ المُذَكَّرِ، وَيُؤَنَّثُ مَعَ

(١) يمكن حصره في ثلاثة أقسام:

١ ـ المطابق للمعدود تذكيراً وتأنيثاً وهو الواحد والاثنان. وما كان على وزن فاعل كخامس وسابع وعاشر إلخ.

٢ ـ ما يجري على العكس يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر. وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما.

٣ ـ ما له حالتان وهو العشرة فإن كانت مفردة أنثت مع المذكر وذكرت مع المؤنث. وإن ركبت كخمسة عشر مثلاً طابقت المعدود تذكيراً وتأنيثاً.

فائدتان

الأولى: ما كان من اسم العدد على وزن فاعل فله أربع حالات.

١ ـ أن يفرد كواحد وثان وثالث. ومعناه: واحد متصف بذلك.

٢ ـ أن يضاف إلى ما هو مشتق منه كثاني اثنين وثالث ثلاثة إلخ ومعناه: واحد من اثنين أو ثلاثة إلخ.

٣ ـ أن يضاف إلى ما دونه كثالث اثنين ورابع ثلاثة. ومعناه: جاعل الاثنين ثلاثة أو الثلاثة أربعة إلخ.

٤ ـ أن ينصب ما دونه وهو منون كثالث اثنين ورابع ثلاثة ومعناه كالذي قبله ولا يكون ذلك مع ما اشتق منه حيث لا يقال: ثالث بالتنوين ثلاثة وقد أجازه بعضهم.

الثانية: إذا ذكر العدد من غير إرادة المعدود كان مؤنثاً لا غير فتقول: ثلاثة نصف ستة. فإن أريد المعدود جاز الإتيان بالتاء وعدمه. والأفصح تذكير العدد مع إرادة المعدود المؤنث وتأنيثها مع إرادة المعدود المذكر. والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

هذا ما وفق الله به من التعليق على هذا الكتاب الميمون. وإنّ في ذلك لتبصرة لقوم يجدّون، يبتدئون أو ينتهون. اللهم اجعله خالصاً لوجهك الكريم، وانفع به قارئه وناشره فإنك وليّ النعم، ومصدر الجود والكرم، وأنت حسبنا ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم النصير.

=

المُؤَنَّثِ، وَهُوَ الْوَاحِدُ وَالاثْنَانِ؛ تَقُولُ: عِنْدِي رَجُلٌ وَاحِدٌ وَرَجُلَانِ اثْنَانِ، وَعِنْدِي امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ وَامْرَأَتَانِ اثْنَتَانِ، وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ ثِنْتَانِ، وَمَا كَانَ عَلَى صِيغَةِ الْفَاعِلِ فَيُذَكَّرُ مَعَ المُذَكَّرِ، وَيُؤَنَّثُ مَعَ المُؤَنَّثِ أَيْضاً كَثَانٍ وَثَالِثٍ إِلَى عَاشِرٍ تَقُولُ: عِنْدِي جُزْءٌ ثَانٍ، وَجُزْءٌ ثَالِثٌ، وَعِنْدِي امْرَأَةٌ ثَانِيَةٌ وَعِنْدِي مَقَامَةٌ ثَالِثَةٌ إِلَى عَاشِرَةٍ، وَكَذٰلِكَ إذا رُكِّبَ مَعَ الْعَشَرَةِ فَيُذَكَّرُ مَعَ المُذَكَّرِ وَيُؤَنَّثُ مَعَ المُؤَنَّثِ، فَتَقُولُ عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وَعِنْدِي اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً، وَعِنْدِي حَادِي عَشَرَ رَجُلاً بِتَذْكِيرِ الجُزْأَيْنِ، وَثَانِيَ عَشَرَ عَبْداً، وَعِنْدِي ثَالِثَ عَشَرَ غُلاماً إِلَى تَاسِعَ عَشَرَ غُلَاماً بِتَذْكِيرِ الجُزْأَيْنِ وَبِنَائِهِما عَلَى الْفَتْحِ، وَتَقُولُ فِي المُؤَنَّثِ: عِنْدِي إِحْدَى عَشْرَةَ أَمَةً، بِتَأْنِيثِ الجُزْأَيْنِ وَبِنَائِهِمَا عَلَى الْفَتْحِ، وَعِنْدِي ثِنْتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً، بِتَأْنِيثِهِمَا وَإِعْرَابِ الجُزْءِ الأَوَّلِ، وَعِنْدِي حَادِيَةَ عَشْرَةَ، وَثَانِيَةَ عَشْرَةَ، وَثَالِثَةَ عَشْرَةَ إِلَى تَاسِعَةَ عَشْرَةَ أَمَةً بِتَأْنِيثِ الجُزْأَيْنِ وَبِنَائِهِمَا عَلَى الْفَتْحِ، وَتَقُولُ أَيْضاً: عِنْدِي أَحَدَ وَعِشْرُونَ رَجُلاً، وَاثْنَانِ وَعِشْرُونَ غُلَاماً، وَعِنْدِي الجُزْءُ الحَادِي وَالْعِشْرُونَ، وَعِنْدِي الجُزْءُ الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ، وَإِلَى التَّاسِعِ وَالتِّسْعِينَ بِتَذْكِيرِ الأَوَّلِ، وَتَقُولُ: عِنْدِي إِحْدَى وَعِشْرُونَ أَمَةً وَاثْنَتَانِ وَعِشْرُونَ جَارِيَةً، وَعِنْدِي الْمَقَامَةُ الحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ، وَعِنْدِي المَقَالَةُ الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ وَهٰكَذَا إِلَى التَّاسِعَةِ وَالتِّسْعِينَ بِتَأْنِيثِ الأَوَّلِ.

وَمِنْهَا: مَا يَجْرِي عَلَى عَكْسِ الْقِيَاسِ فَيُؤَنَّثُ مَعَ المُذَكَّرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ المُؤَنَّثِ، وَهُوَ الثَّلَاثَةُ وَالتِّسْعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا، سَوَاءٌ أُفْرِدَتْ عَنِ الْعَشَرَةِ نحوُ: عِنْدِي ثَلَاثَةُ رِجالٍ بِالتَّاءِ، وَثَلَاثُ نِسْوَةٍ بِتَرْكِ التَّاءِ، وَهٰكَذَا أَوْ رُكِّبَتْ مَعَ الْعَشَرَةِ نحوُ: عِنْدِي ثَلَاثَةَ عَشَرَ غُلَاماً، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ عَبْداً وَهٰكَذَا إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلاً بِالتَّاءِ فِي المُذَكَّرِ، وَعِنْدِي ثَلَاثَ عَشْرَةَ أَمَةً، وَعِنْدِي أَرْبَعَ عَشْرَةَ جَارِيَةً إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً بِتَرْكِ التَّاءِ فِي المُؤَنَّثِ، أَوْ رُكِّبَتْ مَعَ

= وكان الفراغ في غرّة ربيع الثاني من سنة ١٣٥٧ هجرية على صاحبها وآله أكمل صلاة وأزكى تحية.

الْعِشْرِينَ وَمَا بَعْدَهُ نَحْوُ: عِنْدِي ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ رَجُلاً إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ غُلَاماً بِالتَّاءِ فِي الْمُذَكَّرِ، وَعِنْدِي ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ أَمَةً إِلَى تِسْعٍ وَتِسْعِيْنَ جَارِيَةً بِتَرْكِ التَّاءِ فِي الْمُؤَنَّثِ، وَمِنْهَا مَا لَهُ حَالَتَانِ تَارَةً يُذَكَّرُ مَعَ الْمُذَكَّرِ، وَتَارَةً يُؤَنَّثُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ، وَتَارَةً بِالْعَكْسِ وَهُوَ عَشَرَ، فَإِنْ رُكِّبَتْ ذُكِّرَتْ مَعَ الْمُذَكَّرِ وَأُنِّثَتْ مَعَ الْمُؤَنَّثِ نَحوُ: عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وَنَحْوُ: عِنْدِي إِحْدَى عَشْرَةَ أَمَةً وَاثْنَتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً إِلَى تِسْعَ عَشَرَ بِتَأْنِيثِ الْعَشَرَةِ فِي الْمُؤَنَّثِ وَتَذْكِيرِهَا فِي الْمُذَكَّرِ، وَإِنْ أُفْرِدَتْ أُنِّثَتْ مَعَ الْمُذَكَّرِ وَذُكِّرَتْ مَعَ الْمُؤَنَّثِ نَحْوُ: عِنْدِي عَشَرَةُ رِجَالٍ بِالتَّاءِ وَعَشْرُ نِسْوَةٍ بِتَرْكِ التَّاءِ.

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلاً وَآخِراً، تَمَّتْ بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَدْ وَقَعَ الْفَرَاغُ مِنْهُ فِي عِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ ذِي الحجَّةِ سنة ١٣٢٩ هجرية جَعَلَهُ اللَّهُ خَالِصاً لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَجَعَلَ فِيهِ النَّفْعَ وَالْقَبُولَ.

هٰذَا وَمَا رَأَيْتَهُ مِنْ صَوَابٍ فَهُوَ مُسْتَمَدٌّ مِنْ فَيْضِ شَيْخِنَا الشَّيْخِ عَابِدٍ مُفْتِي الْمَالِكِيَّةِ، مَتَّعَنَا اللَّهُ بِحَيَاتِهِ، وَمَا رَأَيْتَهُ مِنْ خَطَإٍ فَبِقُصُورِي بِسَبَبِ تَقْصِيرِي، وَأَسْأَلُ كُلَّ مَنْ قَرَأَهُ أَنْ يَدْعُوَ لِي بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالتَّوْفِيقِ لأَحْسَنِ طَرِيقٍ، وَإِنْ وَجَدَ فِيهِ هَفْوَةً فَلْيُصْلِحْهَا بَعْدَ التَّأَمُّلِ وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنا مُحمّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

ضبط هذا الكتاب بالشكل التام وصحح طبعه بمعرفتي.

عيد الوصيف محمد

من علماء الأزهر الشريف

فهرس المحتويات



ISBN 978-614-414-814-3

9 786144 148143